جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء

إعداد
جهاد صالح عبد اللطيف سلامة

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في هندسة التخطيط الحضري الإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2010م

الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء

إعداد

جهاد صالح عبد اللطيف سلامة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2010/1/28م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــع
- الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم (مشرفا رئيسا)	----------
- الدكتور علي عبد الحميد (ممتحنا داخليا)	----------
- الدكتور نايف أبو خلف (ممتحنا داخليا)	----------
- الدكتور فايز فريجات (ممتحناً خارجيا)	----------

الإهداء

إلى أمي الأولى فلسطين وأبي الأول الوطن
إلى روح والديّ اللذين طالما تمنيت وجودهما معي
في هذه اللحظة.... رحمهما الله
إلى زوجي العزيز الغالي عبد السلام بغدادي الذي
لولا دعمه ومساندته لما تم لي إنجاز هذا العمل
إلى أبنائي الغوالي عزت... ولثام... ومكاوي...
وإلى ابنتي الغالية رقية...
الذين طالما صبروا على انشغالي عنهم بالدراسة
والبحث

شكر وتقدير

أولاً الحمد والشكر والثناء لله تعالى الذي له المنة والفضل ولولا توفيقه لي لما تم إنجاز هذا العمل
ومن ثم أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الستار قاسم الذي منحني الكثير من علمه ووقته وجهده
كما أتوجه بالشكر للدكتور المهندس علي عبد الحميد رئيس قسم التخطيط الإقليمي والحضري للدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية
كما وأقدم شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور الذين ساهموا في إنجاح هذه الأطروحة.

والحمد لله رب العالمين

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة متجمعة،أو مجزأة لم تقدم قبلا لنيل أية درجة أو لقـــب علمـــي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة	**1**
1.1	مقدمة	2
2.1	مشكلة البحث	4
3.1	أهمية البحث	4
4.1	هدف البحث	4
5.1	أسئلة البحث	6
6.1	فرضيات البحث	7
7.1	الحدود الزمانية والمكانية	7
8.1	منهج البحث	8
9.1	مراجعة أدبيات	8
10.1	المصطلحات	15
11.1	فصول الرسالة	21
	الفصل الثاني: تنظيم المدن تاريخيا	**24**
1.2	مقدمة	25
2.2	المدينة الإغريقية	27
3.2	المدينة الرومانية	28
4.2	المدينة في العصور الوسطى	29
5.5	المدينة العربية الإسلامية	31
6.2	مدن عصر النهضة	35
7.2	مدن عصر الصناعة	37
8.2	مدن ما بعد الصناعة	43

الرقم	الموضوع	الصفحة
9.2	مدن ما بعد الحداثة والعولمة	47
1.9.2	ملامح مدن ما بعد الحداثة والعولمة	50
2.9.2	مناهضة التمدد الحضري وبامريكا	52
3.9.2	حركة النمو الذكي	53
10.2	الخلاصة	56
	الفصل الثالث: الأحياء الفقيرة ظاهرة عالمية	**58**
1.3	أسباب تفاقم ظاهرة الأحياء الفقيرة	59
2.3	توزيع العشوائيات في بعض القارات	68
3.3	أنماط السكن الفقير	70
1.3.3	الأحياء الشعبية التقليدية القديمة	70
2.3.3	الأحياء العشوائية الحديثة الفقيرة	71
4.3	النشأة والتكوين للعشوائيات الحضرية (حالة دراسية / مصر)	73
1.4.3	أسباب ظهور العشوائيات	74
2.4.3	اقتصاديات وسياسات الإسكان المتبعة في مصر	74
3.4.3	الأسباب الاجتماعية / الثقافية في نشأة العشوائيات في مصر	75
4.4.3	العشوائيات من الناحية الرسمية والإدارية	75
5.4.3	الدور الأيدلوجي في ظهور العشوائيات	76
4.6.3	الخصائص العامة للعشوائيات	77
7.4.3	أماكن وجود العشش والأكواخ في مدينة القاهرة	78
8.4.3	مؤشرات إحصائية لخصائص السكن الفقير	78
9.4.3	مقارنة للأحياء السكنية على مستوى المدينة الواحدة	79
5.3	أسباب تفاقم ظاهرة الأحياء الفقيرة	82
6.3	الخصائص البيئية للسكن الفقير	87
7.3	مواقف الحكومات من ظاهرة السكن الفقير	91
8.3	رد فعل الفقراء والجوعى	97
9.3	المشكلة عالمية	99
	الفصل الرابع: نظريات اجتماعية–سياسية	**100**
1.4	مقدمة	101

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.4	نظرية العبودية	102
3.4	نظرية الاستحواذ الديني	104
4.4	نظرية القوة	105
5.4	النظرية الماركسية	107
6.4	نظرية التعدد الطبقي	111
7.4	نظرية التمييز العنصري	114
8.4	نظرية التفاوت المعرفي التقني	124
9.4	الخلاصة	122
	الفصل الخامس: الأسباب الاجتماعية للتمايز الحضري	**124**
1.5	مقدمة	125
2.5	الشعور بالتفوق والشعور بالنقص	126
1.2.5	الشعور بالتفوق	126
2.2.5	الشعور بالنقص	129
3.2.5	العناصر الموضوعية تفرض نفسها	132
3.5	أنفة الأقوياء وابتعاد الفقراء	134
1.3.5	سلوكيات الأثرياء	134
2.3.5	سلوك الفقراء	137
4.5	عمومية السلوك	141
	الفصل السادس: العامل السياسي	**142**
1.6	مقدمة	143
2.6	التفسير الماركسي للتحالف	144
3.6	التفسير الرأسمالي	145
4.6	التفسير ألتوزيعي	147
5.6	التمسك بالسلطة	148
6.6	ميكافيللية الحاكم	150
7.6	أحياء الوجه الحضاري	154
8.6	التأثير على السياسي	156
	الفصل السابع: جدلية العلاقة الاجتماعية–السياسية للتخطيط الحضري	**163**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.7	مقدمة	164
2.7	البعد الأخلاقي	164
3.7	العدالة والمساواة	166
4.7	الإحسان	167
5.7	الإنتاج	169
6.7	التغذية المتبادلة بين القوى المتنفذة	171
7.7	استهداف الفقراء والضعفاء	178
8.7	قيمة الثراء والفقر	180
9.7	القوة	183
10.7	الخلاصة	186
	الفصل الثامن: الاستنتاجات والتوصيات	**187**
1.8	الاستنتاجات	188
2.8	التوصيات	195
	قائمة المصادر والمراجع	**199**
	Abstract	**b**

الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء

إعداد

جهاد صالح عبد اللطيف سلامة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

الملخص

تناقش هذه الرسالة الأبعاد الاجتماعية السياسية للأحياء الفقيرة في المدن ذلك لأن الأحياء الفقيرة تعاني من الإهمال والاستضعاف، ويعاني سكانها من الكثير من الأمراض الفسيولوجية والاجتماعية والنفسية. الهدف من الدراسة هو وضع اليد على أسباب غير أسباب الضعف الاقتصادي والمالي الذي يعاني منه الفقراء، وهي الأسباب المتعلقة بالترتيب الاجتماعي والسياسي، والتي هي متعلقة بالمسؤولية العامة، وليس بمسؤولية سكان الحي. الأحياء الفقيرة المتميزة بالازدحام وسوء الخدمات وضيق الشوارع عبارة عن مشكلة عالمية تعاني منها أغلب دول العالم، بخاصة دول العالم النامي، وهي تلقي بثقلها على الاستقرار، وقد تنفجر إلى عنف يعاني منه الجميع. ومن الملاحظ في الدول النامية أن الأحياء الفقيرة تنتشر في المدن الكبرى بطريقة تضع علامات استفهام على تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان.

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها بأن التمييز بين الأحياء في التخطيط الحضري ناجم عن سوء تخطيط متعمد ومسبق لأن صاحب القوة والمتنفذ يحقق مصالحه ومصالح من يتحالف معهم على حساب من هم أضعف منه وهم الفقراء، فيوظف الأموال لتطوير أحياء الأثرياء. صاحب السلطان أو النفوذ هو الذي يضع القانون بالطريقة التي تتناغم مع مصالحه ومصالح من هم على شاكلته، ويحرم أحياء الفقراء من نصيبها.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، فبدأت بوصف تاريخي لتنظيم المدن عند الحضارات المختلفة، وأبرزت مكانة الفقراء وأنماط أحيائهم في تلك الحضارات. وكان من الملاحظ تاريخيا أن الفقراء قد عانوا كثيرا في مختلف المجالات، وكانت أحياؤهم تاريخيا مصدرا للأوبئة والأمراض، وعانت الازدحام الشديد، ومن الحرائق والتدمير على أيدي

السادة والمتنفذين. هكذا كان الأمر في العهدين الروماني واليوناني، وفي عهود الأسياد والعبيد والإقطاع وبداية الرأسمالية وقيام الدولة الصناعية. لم يتحسن وضع أحياء الفقراء إلا في النصف الثاني من دولة الصناعة، وفي مرحلة ما بعد الصناعة، وذلك بعد أن تمحض وعي الفقراء عن إقامة نقابات وشكلوا قوة احتجاجية في الشارع.

ثم تحدثت الرسالة عن عقدتين أساسيتين تعاني منهما المجتمعات وهما عقدة الشعور بالتفوق لدى الأثرياء، وعقدة الشعور بالنقص لدى الفقراء. هناك مشكلة كبيرة لدى الأثرياء بخاصة إذا كان لديهم وعي طبقي في العيش في أحياء يسكنها الفقراء. من الملاحظ اجتماعيا أن الذي يملك مالا يبحث عن السكن في حي بعيد عن الفقراء لأنه ينظر إليهم بنوع من الدونية، وأن الذين يملكون يشترون قطع أراض في أماكن غالية الثمن ذلك لأنهم يتوقعون ما يسمونه رقي الحي. هم يعرفون الرقي بالمظاهر العمرانية والخدمات المتطورة، وهم يرحلون إليها حتى لو كلفهم ذلك الشيء الكثير. أما الفقراء فيحرصون على التوفير لأنهم لا يملكون، فيبقون بمستويات أحياء تتناسب مع قدراتهم المالية، وربما يذهبون أحيانا إلى أحياء الأثرياء للسياحة رغم إحساسهم بالقهر عندما يرون بأعينهم التباين بين أحيائهم وأحياء الأغنياء.

غالبا يتحالف المتنفذون في المجتمع معا لأن لهم مصالح متبادلة. يتحالف السياسي مع كبير العشيرة، ومع الرأسمالي الثري والإعلامي المؤثر ورجل الدين الذي يحوز على ثقة الناس. هؤلاء يسيطرون على أغلب الثروة، ويتركون القليل للفقراء. وهذا ما أدى إلى الاستنتاج أن القوة هي أساس التمييز بين الأحياء، وأن الذي يريد تحسين أحوال الحي الذي يعيش فيه، فإن عليه أن يكتسب القوة، وهذا ما يؤكده تحسين ظروف الفقراء بعدما تجمعوا وأنشأوا التكتلات لمواجهة الظلم والاستغلال. هناك أمل أن يحل العقل محل القوة، وأن تتبع الدول نظام توزيع عادل فتضيق الفجوة الخدماتية بين أحياء الفقراء والأثرياء.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 مقدمة

من الملاحظ على المستوى العالمي أنه من السهل جدا على المرء أن يميز بين الأحياء المدنية التي يسكنها فقراء (الأحياء الفقيرة)، وتلك التي يسكنها الأثرياء (الأحياء الثرية). يستطيع المتجول التعرف على الأحياء الثرية من طابعها العمراني الذي تغلب عليه سعة الحال المالية والاقتصادية، ومن شوارعها الواسعة المشجرة، وأرصفتها الجميلة، والسيارات الفخمة الفارهة، ووجوه المحال التجارية الأنيقة الجذابة، ويستطيع كذلك التعرف على الأحياء الفقيرة من ازدحامها وبؤس عمرانها، وعدم نظافة شوارعها، وسوء أحوال أرصفتها، وتواضع محالها التجارية. وإن تعمق المتجول بالمعرفة سيجد أن المياه لا تكاد تنقطع عن الأحياء الثرية، ولا الخدمات المختلفة مثل الكهرباء والهواتف، بينما تعاني الأحياء الفقيرة من شح المياه، ومن تراكم القاذورات في الشوارع، الخ.

الأحياء الثرية والفقيرة جميعها حارات أو أجزاء من ذات المدينة التي يقوم على شؤونها مجلس بلدي في الغالب منتخب، ويقوده رئيس واحد من المفروض أنه مسئول عن المدينة كلها، وملتزم أخلاقيا بالعدالة وتطوير المدينة في كافة مجالات الحياة. وعادة ما يسأل المهتم وغير المهتم نفسه عن سبب التباين الكبير بين مستوى التطور الحضري بين حي وآخر، في حين أن مشاريع التطوير يجب أن تشمل جميع الأحياء بدون استثناء. يأخذ المرء انطباعا بأن هناك تمييز واضح متعمد من قبل القائمين على الشؤون العامة، ومحاباة لصالح الأثرياء على حساب الفقراء. هل هذا صحيح؟

المدن في الدول الديمقراطية والثرية لا تختلف من هذه الزاوية عن المدن في الدول غير الديمقراطية وغير الثرية إلا في حدة الظاهرة. الأحياء الفقيرة والثرية موجودة في كل العالم، وحالات التذمر من قبل الفقراء وممثليهم عبارة عن شغل يومي واهتمام إعلامي. وقد كتب مختصون كثر في مجالات التطوير الحضري حول هذه المسألة، وتناولها سياسيون في الكثير

من النقاش والجدل بخاصة أيام الانتخابات؛ وبالرغم من التوصيات العديدة حول النهوض بأحياء الفقراء إلا أن الظاهرة ما زالت منتشرة.

وقف الدارسون للتطوير الحضري عند هذه الظاهرة، وتناولوها بالتحليل والنقد والعلاج، وهم يضعون أسبابا كثيرة لقيامها. كثيرون تحدثوا عن ضيق الحال وقلة الأموال لدى المجالس البلدية بخاصة والدولة عموما كسبب رئيسي وأولي لبقاء الأحياء الفقيرة في وضع تطويري متخلف عن الأحياء الثرية، وآخرون عزوا الأمر إلى فقر سكان الأحياء الفقيرة والذين لا يستطيعون المساهمة ماليا مع البلدية في جهودها التطويرية.

من دراستي وجدت أن التركيز على الأسباب الاجتماعية–السياسية هام جداً لما لها من أهمية في تفسير مسألة التمايز بين الأحياء على أسس طبقية أو عنصرية والتي يمكن أن تكون عاملا حيويا في التمايز بين الأحياء السكنية. ربما يكون هناك انحياز لصالح الأثرياء على حساب الفقراء، وربما تكون هناك مكاسب سياسية من محاباة الأثرياء وإدارة الظهر للفقراء. ربما لا يملك الفقراء وسائل الضغط من أجل تحسين أوضاع أحيائهم، وربما لا يملكون الوقت الكافي لتوظيفه لصالح أحيائهم بسبب انشغالهم المستمر في البحث عن لقمة الخبز. وربما لا يستطيع الفقراء تنظيم أنفسهم بالشكل الذي يستطيعه الأثرياء، فتضيع قضاياهم في زخم قسوة الحياة الاقتصادية.

هذه مسألة جوهرية على الساحة العالمية، وتظهر أهميتها بصورة واضحة في مواسم الانتخابات في مختلف الدول. فجأة، في موسم الانتخابات إن وجدت أو أجريت، يهتم السياسيون بشؤون الفقراء، ويطلقون العنان لوعودهم بتحسين الأحوال الاقتصادية، ورفع مستوى أحيائهم. يركز السياسيون على الأحوال الاجتماعية والسياسية لسكان الأحياء الفقيرة طلبا للأصوات، وسرعان ما تتبخر الوعود بعد فرز الأصوات. ومن هنا أرى ضرورة البحث في هذه المسألة من زاويتها الاجتماعية السياسية، وفي هذا مساهمة في الوقوف على جدلية هامة في العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة، أو على الأقل، على مستوى البلديات.

2.1 مشكلة الدراسة

هذه مشكلة عالمية لها انعكاسات سلبية على النسيج الاجتماعي في الدولة، وربما أيضا على النسيج الأخلاقي. وبما أن التطوير الحضري يرمي، من جملة ما يرمي إليه، إلى تحسين حياة الناس، والمساهمة في بناء مجتمع صحي وقادر على تحقيق الإنجازات العامة، فإن دراسة مسألة التمايز تبقى مهمة حتى لا يتم حصاد نتائج مخالفة لما هو مطلوب. دراسة مسألة التمايز مهمة جدا من أجل الانتباه إلى مخاطر التمييز، والانتباه إلى سبل تجنبه لما في ذلك من مساهمة في الحرص على الوشائج والأواصر الاجتماعية والسياسية داخل الدولة.

3.1 أهمية الدراسة

إن البحث في هذه المشكلة هام جدا لما فيه ما ينبه لأسس إقامة العدالة. إذا تم التغلب على عوامل التحيز، فإنه يتم تعزيز عوامل المشاركة العامة التي تدفع في النهاية نحو المزيد من الإنجازات على مستوى الدولة.

4.1 هدف الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة الأسباب الاجتماعية–السياسية لظاهرة التمايز بين الأحياء التي يسكنها الأثرياء وتلك التي يسكنها الفقراء. الهدف هو وضع اليد على الأسباب الاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة بهدف المعالجة. تتعدد الأسباب وتتنوع، وهي ذات منابت وتبريرات ومبررات متعددة، إنما في هذا البحث سيتم استقصاء الأسباب السياسية والاجتماعية فقط. لا تتسع الرسالة للبحث في كل الأسباب، وستبقى الرسالة ضمن البعدين السياسي والاجتماعي مع عدم نفي أهمية الأسباب الأخرى.

هناك عوامل سياسية واجتماعية قد يكون لها تأثير كبير في ظاهرة التمييز في أهداف التطوير الحضري، ومن الحيوي الوقوف عندها. تشير المصادر إلى أن الأثرياء يتمتعون بقوة سياسية كبيرة، وأكبر بكثير مما يتمتع به الفقراء. الأثرياء يستطيعون الوصول إلى صاحب القرار، ويستطيعون التأثير على القرار بفضل تمتعهم بقوة مادية ومعنوية. إنهم يعرفون

المسئولين، ويعرفون المداخل والمخارج في التأثير باللجان والمجالس المسئولة عن التطوير الحضري. وهم أيضا يستطيعون الوصول إلى وسائل الإعلام والتأثير من خلالها على الذي يتخذ القرار في المجلس البلدي أو في أمانة العاصمة، أو ما شابه.

الأثرياء أصحاب قوة اجتماعية أكبر بكثير من قوة الفقراء. علاقات الأثرياء واسعة، والناس إجمالا يأتون إليهم، ويخطبون ودهم، ويبحثون لديهم عن أشغال وأعمال. أما الفقراء فلا يملكون ذات الحظوة، وهم أنفسهم يبحثون عن أشغال وأعمال لدى الأثرياء. غالبا يلجأ الفقراء إلى الأثرياء من أجل حل بعض مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل السعي لدى المسؤول للحصول على وظيفة أو عمل، أو من أجل تحسين راتب أو إزالة غرامة، الخ. الأثرياء هم أصحاب قوة، بينما الفقراء يعانون من عوامل الضعف الناجمة عن الفقر.

في هذا البحث، سيتم إبراز عوامل القوة السياسية والاجتماعية، وعوامل الضعف، وتحليل كيف تؤدي في النهاية إلى التمايز في أعمال التطوير الحضري، ذلك لكي ينتبه المسؤول ويعمل على تقليص تأثيرها من أجل المحافظة على الاستقرار في الدولة، وعلى عناصر الوئام والانسجام الاجتماعي. لقد لوحظ تاريخيا أن الضغط يولد الانفجار، وأن إهمال أحياء الفقراء، ومطالب الفقراء الحضرية يشكل أحد عوامل الضغط. من المهم المحافظة على استقرار المجتمع لكي تبقى إمكانية التقدم واردة. أما الظلم الذي يوقعه القوي بالضعيف فيؤدي إلى نتائج سلبية لا تحمد عقباها.

5.1 أسئلة الدراسة

هناك أسئلة كثيرة سيعمل البحث على الإجابة عنها، منها:

1- هل الفقراء قادرون على التكتل ليكونوا قوة ضاغطة، أم أنهم أصحاب قوة لحظية تعبر عن نفسها في مظاهرات واضطرابات؟

2- هل هناك بالفعل تمايز في التطوير الحضري بين أحياء الفقراء وأحياء الأثرياء؟

3- هل هذا التمايز، إن وجد، متعمد، أم أنه عفوي وحاصل بالصدفة؟

4- هل التعمد، إن وجد، ناجم عن سوء تخطيط، أم عن سوء نوايا، أم عن تحيز مسبق مبني في البناء الاجتماعي والسياسي؟

5- هل القوة الاقتصادية للأثرياء تجعل منهم فئة اجتماعية مميزة تستحق المحاباة؟

6- أم هل لدى الأثرياء قوة اقتصادية كافية لتوظيفها في تطوير الأحياء التي يسكنونها؟

7- هل أموال التطوير الحضري أموال عامة تأتي من خزينة البلدية وخزينة الحكم المحلي، أم هي أموال خاصة يتبرع بها الأثرياء؟ أم أموال تأتي كمساعدات خارجية من الدول المانحة للدول النامية؟

8- هل التماسك الاجتماعي في أحياء الأثرياء أقوى منه في أحياء الفقراء مما يؤدي إلى قوة اجتماعية للأثرياء أكبر من قوة الفقراء؟ أم أن القوة الاجتماعية مرتبطة بالقوة المالية والاقتصادية وليس بالتماسك الاجتماعي؟

9- هل يستخدم الأثرياء قوتهم الاجتماعية السياسية للتأثير على أصحاب القرار؟

10- هل الفقراء يدفعون الأموال المستحقة عليهم للمجلس البلدي سواء كانت خاصة بالخدمات المباشرة أو بالضرائب؟

11- هل الإنفاق على المشاريع الحضرية مرتبط بالأموال التي تجبيها البلدية من الناس، ويتم بما يتلاءم مع متطلبات السكان دون تمييز؟ ووفق معايير العدالة؟

12- هل تشكل الوساطة مسربا أساسيا في اتخاذ القرار لدى السلطات المسئولة عن مشاريع التطوير الحضري؟

13- هل المصالح الشخصية للقائمين على اتخاذ القرار موجودة لدى الأثرياء أم لدى الفقراء؟

14- هل قادة البلاد السياسيين من الفئة الأكثر ثراء أم من الفئة الأقل حظوظا مادية؟

15- هل يجدي ضغط الساسة في تحويل النظرة العلمية نحو التطوير الحضري لتصبح نظرة تحيزية؟

6.1 فرضيات الدراسة

تحاول الباحثة أن تثبت أو تنفي الفرضيات التالية:

1- التمييز في التطوير الحضري بين أحياء الفقراء والأثرياء موجود.

2- تلعب القوة السياسية دورا في التأثير على قرار المسئولين بشأن التطوير الحضري، وهذه القوة يتمتع بها، في الغالب، الأثرياء.

3- المكانة الاجتماعية تلعب دورا في التأثير على توجهات التطوير الحضري، وهي مرتبطة تبادليا بالقوة السياسية.

4- الأبعاد السياسية والاجتماعية تطغى أحيانا كثيرة على الأبعاد العلمية والإنسانية في تنفيذ التطوير الحضري.

7.1 الحدود الزمانية والمكانية

هذا بحث ذو صبغة فكرية لها انعكاساتها على أرض الواقع، وهي تتعلق بظاهرة التمييز بين الأثرياء والفقراء في تخطيط الأحياء الحضرية أو توفير الخدمات المدنية والحضرية المختلفة لها. هذا ليس بحثا ميدانيا يحتل حيزا معينا، وليس بحثا ظرفيا محددا ليحتل زمانا محددا. إنه بحث يركز على فكرة متعلقة بالتطوير الحضري سادت تاريخيا، وما زالت قائمة، حسب العديد من المحللين والكتاب والمختصين، حتى الآن. الرسالة تناقش الأبعاد السياسية والاجتماعية لظاهرة موجودة تبعا لفكرة سائدة. ولهذا لا توجد حدود زمانية ومكانية معينة لهذا البحث، وإنما يبقى فضاء البحث على اتساع التجربة الإنسانية في التطوير الحضري. المعنى أن

البحث يركز على ظاهرة تاريخية ذات أبعاد اجتماعية–سياسية، والوقوف عند هذه الأبعاد يشكل ركيزة في تشكيل الإطار النظري لاستمرار وجود الظاهرة. ولهذا يقدم البحث مراجعة تاريخية للظاهرة، ويعطي أمثلة من دول متعددة حول استمرارها في مختلف الدول.

8.1 منهج الدراسة

تعتمد هذه الرسالة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة قيد البحث، والمنهج التحليلي الذي يعمل على تفتيت الظاهرة إلى أجزاء ليُفهم كيف يلعب كل جزء دوره في تكوين الكل؛ ويعمل أيضا على تجميع الجزئيات ليرى كيف تكونت الظاهرة. أي أن المنهج التحليلي يتبنى الخطوتين الاستقرائيتين: تفكيك الكل من أجل فهم الجزء، وتجميع الأجزاء لتكوين الكل وفهمه. وضمن الخطوات التحليلية، تتم الاستفادة من تحليلات الكتاب للظاهرة ولمكوناتها، والأسباب التي أدت إلى ظهورها. هذا علما أن الكتاب لم يبتدعوا شيئا نظريا، إنما قادت دراساتهم لأرض الواقع إلى استنتاجات مبنية على أسس علمية لما هو قائم في التطوير الحضري.

ضمن البعد التحليلي، تعود الباحثة إلى النظريات الاجتماعية والسياسية سواء منها النظرية أو تلك المبنية على دراسة الوقائع الخاصة بالتطوير الحضري. العودة إلى النظريات ضرورية من أجل فهم العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التمييز بين أبناء الشعب الواحد، والتمييز بين حي وآخر في ذات المدينة، وأيضا لفهم جدل القوى السائدة في المجتمع، وكيفية تأثير هذا الجدل على الامتيازات التي تحصل عليها كل قوة. ومن المهم هنا الانتباه إلى ربط العوامل الاجتماعية والسياسية لتكوين صورة واضحة عن التمايز في التطوير الحضري بين حي وآخر.

9.1 مراجعة أدبيات

تناول العديد من الكتاب بخاصة من الدول الغربية موضوع الرسالة باستفاضة من الناحيتين النظرية والميدانية، ذلك بسبب أهميته وعلاقته الوشيجة بالتوترات التي تطرأ أحيانا

داخل المجتمع. من هؤلاء الكاتب إيان كريب "Ian Craib" في كتابه **النظرية الاجتماعية الحديثة** والذي تحدث عن الفئات الاجتماعية المختلفة والأمراض الاجتماعية التي يمكن أن تفتك بالمجتمعات. تطرق الكاتب إلى مسألة القوة وربط الامتيازات التي تحصل عليها كل فئة اجتماعية بقوتها الاقتصادية والسياسية، وقال بأن الأثرياء لهم حظوة ليس لأنهم أثرياء وإنما بسبب القوة التي يمتلكونها، أما الفقراء فحظوتهم أقل بكثير من حجمهم العددي وذلك بسبب ضعفهم. ربط المؤلف التباين في الامتيازات والخدمات بالقدرة على الوصول إلى المسئول أو الذي يتخذ القرار[1].

أما الدكتور السيد الحسيني ومن خلال كتابه الإسكان والتنمية الحضرية في دراسته للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة، فقد تحدث عن السكن الفقير في مدن العالم الثالث بشكل عام، وعن القاهرة بشكل خاص وعن طبيعة الأحياء المتخلفة فيها.على اعتبار أنها مشكلة بالغة التعقيد تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي لم تعد مشكلة هندسية فقط من وجهة نظره وإنما هي مشكلة ناتجة عن عدة عوامل تناولها بالبحث والتدقيق، وخلص بالنهاية إلى أن مشكلة السكن الفقير هي مشكلة اجتماعية اقتصادية سياسية بما تتضمنه هذه من عوامل وقوى تشكل ضغط كبير على عملية التطور الحضري، وتؤكد التفاوت الطبقي.

ثم تحدث الكاتب عن الخصائص العامة للسكن الفقير والمفاهيم المتصلة به، ثم دور الايدولوجيا والمصالح كعوامل سياسية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تعمل على تكريس الوضع الراهن على اعتبار ان لكل من الماركسيين والليبراليين تفسيراتهم المنطلقة من آيدولوجيتيهما في تفسير ظاهرة السكن الفقير، مع عدم إغفال أهمية البناء الاجتماعي والتنظيم السياسي القائم بالدولة. كشف الكاتب وجهة نظر ميلاد حنا ورؤيته السياسية والآيدولوجية، كذلك الدور الذي يلعبه القطاع العام والقطاع الخاص في قضية السكن الفقير، والميزانيات المخصصة للإسكان وخاصة الشعبي منه، مقارنة بالاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى، كذلك القوانين التي تسنها الدولة والمتعلقة بالسكن لا تخرج عن إطار رؤية الدولة والسياسة التي تعتمدها تجاه هذه القضية.

([1]) Craib, Ian. **Modern Social Theory**, London: Harvester Press, 1984.

في الدول الرأسمالية التي تعتمد على القطاع الخاص، يكون التدخل في مثل هذه المشكلة محدود، أما في الدول التي تهتم بمثل هذه القضايا فإنها تعمل على حلها من خلال ما تسنه من قوانين لحل مشكلة السكن الفقير، والتصدي لظاهرة الأحياء المتخلفة، كأن توجه عوائد الضرائب لتعزيز الهياكل الاجتماعية، من صحة وتعليم وسكن وغيرها من الخدمات والمرافق الضرورية للفقراء الحضريين والريفيين على حد سواء.

عرض الدكتور الحسيني وجهة نظر الليبرالي تيرنر "Turner" وبرجس "Burgess" الماركسي. قال تيرنر "Turner" إن السكن يمكن الحكم عليه واعتباره صالحا من خلال مدى ملاءمته لاحتياجات ساكنيه وتلبية احتياجاتهم لا من خلال خصائصه البنائية. على الدولة ان توفر الأرض والخدمات وعلى السكان تطوير مساكنهم حسب احتياجاتهم وأولوياتهم، لأن الدولة لا تستطيع ان تحدد هذه الأولويات والاحتياجات وحدها. تستطيع الدولة توفير الأرض والخدمات ووضع القوانين التي تنظم وتوجه سوق الإسكان، وعلى السكان المشاركة في تحديد احتياجاتهم والإستفادة من التسهيلات الحكومية، كذلك على الحكومة من وجهة نظره ان تبقي على المساكن الموجودة بالفعل حتى لو كانت عشوائية، والعمل على تدعيمها وتطويرها.

أما الماركسي برجس "Burgess" فإنه يقول إن آراء تيرنر تعمل على تثبيت الوضع الحالي وهو يدافع عن النظام الرأسمالي، وحوّل الحكومة من عنصر فعال إلى عنصر هامشي متجاهلا أي دور امبريالي وطبقي في سياسة الدول الرأسمالية. كذلك تجاهل مصالح رجال الأعمال والساسة والخداع الذي يمارسونه على سكان الأحياء العشوائية من وعود كذابة وغيره.

حاولت بعض حكومات الدول النامية حل هذه المشكلة وذلك بإزالة أحياء عشوائية ولكنها زادت من تعقيد هذه المشكلة بدلا من ان تعمل على حلها، حيث ترك السكان أحياءهم القديمة وتوطنوا على أطراف المدينة، مما أدى إلى زيادة نفقاتهم على السكن والمواصلات، كما تأثرت أيضا علاقاتهم الاجتماعية وحرموا من علاقات الجوار التي اعتادوا عليها، أيضا تناقص دخل الأسرة لبعد مساكنهم عن مركز المدينة وقلة فرص العمل المتاحة. كل هذا جعل الحكومات

تتوصل لنتيجة هامة وهي المحافظة على ما هو قائم، والعمل على تطوير وترميم المباني القديمة في البلدات القديمة للحفاظ على التراث الحضري.

ثم وضع الكاتب بعض التصورات التي يمكن أن تمثل خطة إستراتيجية تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والمتغيرات السالفة الذكر كحلول لمشكلة السكن الفقير[1].

أما بيتر هول" Peter Hall " فقد كرس كتابه المعنون مدن الغد لشرح كيفية التخطيط الحضري المستقبلي، وشرح كيف يمكن أن يتم التوازن بين مختلف أحياء المدينة. حاول المؤلف أن يشرح التخطيط الحضري الذي يخدم المدينة ككل بكافة سكانها، وتجنب عملية التمييز بين الأحياء بناء على أسس اجتماعية وسياسية، وحاول أن يميز كل حي بناء على خدمات متميزة تُقدم لجميع السكان، ولا تقتصر على سكان الحي بعينهم. ففي مخططه تختفي الأحياء الفقيرة، والشوارع الضيقة، والنفايات المتراكمة، وتبدو المدينة على نسق موحد. لقد تحدث بصورة عامة عن العدالة التوزيعية والتي تشكل المشكلة الأصعب في تاريخ الأمم، والتي تمثل العنصر الأساسي في التعامل مع الناس على أساس المصالح وليس على أساس المبادئ.

يرى هول أن مدينة المستقبل ستكون عبارة عن متجاورات، كل متجاورة ذات ترتيب استقلالي، لكنها جميعها مرتبطة بشبكة من المواصلات والطرق التي لا تجعل الساكن يشعر بأي نوع من الانقطاع. أي أن المدينة التي تبدو ككومة بنايات وعمارات متلاصقة ستتقلص لصالح مدينة أشبه ما تكون بضواحي مريحة متصلة، وبطرق تمنع ازدحام المركبات، وبأسواق متعددة تحول دون الاكتظاظ عند المحال التجارية[2].

من خلال كتاب دراسات أنثروبولوجية معاصرة للكاتب الدكتور محمد الجوهري قدم نموذجا لاهتمام الأنثربولوجيا بمشكلات التحضر واستعرض بعض الأبعاد الاجتماعية للزحام في الأحياء السكنية الفقيرة، وأثر الزحام في تشكيل بعض القيم والممارسات السلوكية الناتجة عن الفقر والحاجة والضرورة.

([1]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة لمدينة القاهرة**، ط1، مكتبة غريب، 1991.

([2]) Hall, Peter. **Cities of Tomorrow**, Oxford: Blackwell Publishers, 1996.

وضح الكاتب أن الزحام ظاهرة اجتماعية حضرية تسمى في علم الاجتماع التحضر الرِث. وهو التحضر المتخلف الموجود في العديد من دول العالم النامي مثل مكسيكو سيتي في أمريكا الوسطى، والأحياء الشعبية في نيروبي بدولة كينيا، وأحياء العشش والأحياء المتخلفة في القاهرة والإسكندرية بمصر، وكذلك لاجوس في نيجيريا، وغيرها من الأحياء المتخلفة المنتشرة في دول العالم النامي.

هذه الأحياء المزدحمة المقفرة من الخدمات الحضرية تعبر عن تحضر رث مساكنها حتى دون مستوى التخلف، تفتقر إلى الخدمات الحضرية من صرف صحي ومياه صالحة للشرب وكهرباء أو أن خدماتها متهرئة.

تعاني هذه المناطق من الزحام الشديد، تفتقر لمقومات الحياة الكريمة هذا الزحام الذي يؤدي من وجهة نظر الكاتب ومن خلال دراسات ميدانية أجراها على بعض مناطق الأحياء الفقيرة إلى تطور نسقاً مضطرباً من العلاقات الاجتماعية بين سكانها من ناحية، وبين سكانها وسكان الأحياء الأفضل حالاً من ناحية أخرى، بحيث يقع ساكنو هذه الأحياء ضحية للظروف السكنية القاسية واللاإنسانية، مما يؤدي إلى وجود أمراض اجتماعية متعددة ومتنوعة، تؤدي جميعها إلى الانحراف والجريمة، بمعنى تصبح هذه المجتمعات تعاني من العديد من الأزمات أهمها أزمة نسق القيم[1].

كان الباحث توماس داي Thomas Dye أكثر وضوحا في كتابه المعنون **القوة والمجتمع**، والذي تناول فيه مباشرة أهمية القوة في تحديد العلاقات الاجتماعية المختلفة، وفي تحديد الامتيازات التي يمكن أن يحصل عليها الناس. القوة، بالنسبة له عبارة عن ميزان أساسي ورئيسي في تحديد المواقع الاجتماعية والسياسية، وهي العنصر الأول في تقدير إمكانية الوصول إلى صاحب القرار. وهو يعدد الكثير من عناصر القوة، ولا يقصرها على العنصر الاقتصادي

([1]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

الذي يعتبر هاما جدا. فأحيانا يكون التكتل قويا بحيث يطغى على القــوة الاقتصــادية، ويشــكل عاملا ضاغطا على أصحاب المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي[1].

أما الكاتب الدكتور محمد عباس إبراهيم ومن خلال كتابه التنمية والعشوائيات الحضرية فقد تحدث عن العديد من القضايا الهامة، والتي لها علاقة بنشأة المدينة وتطورهــا الحضــري، وذلك حسب تطور نمط الإنتاج فيها، موضحا أنماط الأبنية فيها وفق ثلاثة نماذج وهي مجتمــع المدينة البلدة (town) ثم المدينة الحضرية (city) وأخيرا المدينــة العاصــمة (metropolis) وهي تمتاز بضخامة حجم سكانها وما يرافقه من مشاكل تضر بالإنسان والبيئة على حد ســواء، مما دعا المهتمين من المخططين وعلماء الاجتماع والأنثربولوجيا من تشجيع ما يعرف بالمــدن الصغيرة الجديدة كحل لمشاكل التحضر والكثافة السكانية الحاصلة في مدن العاصمة والتي عادة ما ترافق التطور الصناعي.

وقد عرض الكاتب وجهة نظر العالم ستانلي ا.هيتزلر" stanlyv.hetzler" وهــو مــن العلماء الذين اهتموا بدراسة النمو الحضري ومشكلاته، تحدث في كتابه عن" النمو التكنولــوجي والتغير الاجتماعي" وأن النمو التكنولوجي والصناعي أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية بســبب تركز العمال بشكل ضخم في المناطق الصناعية مما أدى إلى نمو الأحيــاء المتخلفــة slums" area".

كما أكد هيتزلر أن التطور الصناعي والتحضر يؤدي إلى وجود ما يعرف باسم جــرائم الياقات البيضاء "white collar" بما يعني أن الضبط الاجتماعي يقــل بالمنــاطق الحضــرية وتصبح المصالح هي حاكمة الأمور.

تحدث الكاتب عن النشأة والتكوين للمناطق العشوائية وسماتها الحضرية، وتحدث عــن ثقافة العشوائيات والأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمشــكلة الســكن الفقيــر ودوره في استقطاب الفقر إلى العشوائيات، ثم دور التنشئة في نقل ثقافة العشوائيات من جيــل

(1) Dye, Thomas. **Power and Society**, Montereg, California: Cole Publishing Company, 1982.

إلى آخر. وذلك من خلال دراسة أجراها الانثروبولـــوجي اوســـكار لـــويس "Oscar Lowis" خلص لنتيجة مفادها " أن للفقر ثقافة خاصة به لها عناصر مشتركة بين الفقراء أينمـــا وجـــدوا وهي ثقافة تخلق نفسها بنفسها وتنتقل من جيل إلى آخر عـــن طريـــق مـــا يعـــرف بالتنشـــئة الاجتماعية". قال لويس" أن الفقراء هم المسؤوليين عن فقرهم والمؤيدين له".

تعرضت نتائج دراسات لويس إلى الانتقاد من قبل العديد من الأنثروبولـــوجيين خاصـــة توماس جلاد وين "Thomas Cladwin" الذي انتقد هذه الدراسة موضحا أن الفقراء يخضعون لسيطرة وجبروت الثقافة القومية، فما كان معروف في ثقافة العديد من الدول الناميـــة أن ابـــن الفقير فقير، وابن الغني غني، وابن الطبيب طبيب، وابن السياسي سياسي وهكذا بمعنى أن

الثقافة السائدة والمسيطرة تؤدي بالفئات الفقيرة إلى الشعور بالإحبـــاط والقضـــاء علـــى آمالهم وأحلامهم بالتغيير كما بين تشارلز فالنتين "Charles Valentine" أن الحرمـــان وعـــدم تحقيق الطموحات هي القاسم المشترك بين ثقافات الفقر الفرعية.

أكد الكاتب أن مشكلة السكن الفقير مشكلة عالمية وأن ثلث سكان العـــالم يعيشـــون فـــي مناطق متخلفة ويعانون من ظروف السكن السيئ، والمفارقة هنا أن الربط بين الســـكن الفقيـــر والزيادة السكانية لم تعد كافية لتبرير وجود المناطق المتخلفة(العشوائية) وإنما القضية أبعد مـــن ذلك فهي ذات أبعاد سياسية لها علاقة بعدالة التوزيع وليست عملية تسكين للآلام الراهنة بتوفير بعض الخدمات، وإنما ضرورة إيجاد سياسة تنموية شاملة لجميع العشوائيات وإدخالها في إطار السياق العام المجتمعي دون أي انفصال[1].

في كتابه المعنون كوكب العشش Planet of Slums يقـــول مايـــك ديفـــيس (Mike Davis) إن العالم يتجه نحو انفجار بسبب عدم التكافؤ في المناطق الحضرية بسبب تزايد عـــدد سكان العشش. ويضيف إن ظاهرة سكان المدن الفقراء جدا تنتشر بسرعة، وأن هؤلاء أصـــبحوا مفصولين عن عالم الصناعة، ويعانون بشدة من البطالة. إنهم الكادحون الذين لم يرهم مـــاركس

([1]) إبراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضارية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ولم تركز عليهم النظرية الليبرالية. هؤلاء يؤذنون بانفجار رهيب، والبراكين قادمة. يقول إن هناك الآن لجان وجمعيات غير حكومية قومية ودينية وعرقية واشتراكية تعمل على تجميع قوى هؤلاء الناس من أجل تحصيل حقوقهم. هناك جمعيات يقيمها الهندوس الأصوليون، وأخرى تقيمها فئات إسلامية في القاهرة، وعصابات تنشأ في مانيلا وبرازيليا، ولجان ثورية في كاراكاس ولاباز، ومحرضون في كنشاسا وريو دي جانيرو، الخ.

يتحدث ديفيس عن الوضع الاقتصادي المنهار للأحياء الفقيرة، ويقول إن الثراء ينتقل بصورة قاسية من الفقراء لصالح الأثرياء، وإن مقولة الخلاص الشخصي من خلال الجهود الذاتية لم تعد تصلح لأن الفرص أمام الفقراء تقريبا غير موجودة. هؤلاء الفقراء هم خارج الاقتصاد العالمي، ويقتاتون على الفتات. هو يقول إن عار الإنسانية يتمثل الآن في الأحياء الفقيرة في المدن. وتقييمه أن النظام الاقتصادي الذي يتطور الآن على المستوى العالمي هو اقتصاد استغلالي قاس جدا، ويرفع كثيرا من مستوى البطالة، ويجعل الأحياء الفقيرة بلا دخل مادي، وأن قوى الاستغلال تتغطى الآن تحت الكثير من الشعارات الإنسانية والحرية، وهي تساهم بصورة بشعة في ثورة مستقبلية متوقعة لأن المضطهدين سيثورون. هذا الكتاب حديث وصادر عام 2008، وهو عميق في تحليلاته، ويضع الحقيقة عارية أمامه. لا تتوفر في مكتبة جامعة النجاح نسخة منه، لكن من الممكن الحصول عليه عبر الشبكة العنكبوتية[1].

10.1 المصطلحات

من الصعب جدا الإحاطة بكل المصطلحات الواردة في الرسالة، وهو أمر ليس ضروريا على أية حال لأن الكثير من المصطلحات أصبحت ضمن العرف العلمي، وبعضها الآخر يتصل بعلاقة غير قوية بموضوع الرسالة. لكن بهدف الوضوح والتسهيل على القارئ، نعرف بعض المصطلحات الواردة في صلب الموضوع.

---

(1) www.versobooks.com/.../d.../davis_m_planet_of_**slums**.shtml

الحي: هو الحي الحضري الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المدينة، لكنه مميز من بين أجزاء المدينة الأخرى بتلك السمات العامة التي تميز الأحياء مثل بداية الحي ونهايته والتي تتمثل بمداخل شوارع معينة، وتنتهي بمخارج، ومثل مستوى متجانس للحي في الشوارع والمحال التجارية والمساكن. أحيانا يحص تداخل بين حي وآخر، لكن هذا التداخل لا يؤثر جوهريا على عملية تمييز هذا الحي عن ذاك. ومن هنا تأتي صيغة الجمع أحياء.

أحياء الفقراء: هي تلك الأحياء التي تحظى بخدمات متدنية وشوارع ضيقة وازدحام في الناس والمساكن وبقلة المحال التجارية وأماكن التنزه والترفيه. هذه أحياء تتميز بضعف شبكة المياه والمجاري، وبقلة الأرصفة، وبشوارع يثور منها الغبار مع كل سيارة تمر، وبقنوات مياه غير صحية، وبعدم القدرة على استقبال سليم لمياه الأمطار. المساكن في هذه الأحياء متواضعة، والكثير منها عبارة عن عشش، أو غرف مسقوفة بالتنك وألواح الزينكو، والشوارع غير مشجرة والأماكن العامة المخصص لمختلف الفئات مثل الأطفال ليست متوفرة[1].

أحياء الأثرياء: هي تلك الأحياء التي تشكل نقيض الأحياء الفقيرة وهي تتميز بالشوارع الفسيحة والخدمات المتطورة، وبالحدائق وأماكن الترفيه والمحال التجارية الفخمة والمطاعم المكلفة. مساكن هذه الأحياء كبيرة وذات أنماط معمارية باهظة التكاليف، وشوارعها ذات أرصفة جيدة تتخللها أحيانا بعض الميادين.

الحي الحضاري: هو ذلك الحي الذي تقيمه الدولة ليستقبل السفارات وبيوت السفراء، ويستقبل الزوار من الأجانب، وذلك بهدف إعطاء انطباع جيد عن أداء الحكم وحرصه على التقدم، وتوظيف الأموال من أجل بناء البلد. يرتبط هذا الحي بالمطار الرئيسي للدولة بشارع عريض جميل متعدد المسارب[2].

الطبقة الاجتماعية: ما نعنيه بالطبقة الاجتماعية هو تلك الفئة من الناس التي يتقارب أعضائها في أوضاعهم الاقتصادية، يشعرون بأنهم مميزون عن غيرهم من الناس بسبب هذه الأوضاع.

([1]) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **مشكلات المدينة**، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص111.

([2]) قرنفل، حسن: **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص39.

أي أن هناك طبقة من الأثرياء إذا كانوا يملكون مالا وفيرا أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، ويملكون وعيا بتميزهم يدفعهم للتكتل معا. هذا ينسحب على الفقراء الذين يحصلون على دخل متدن لا يكاد يكفي لسد حاجاتهم المعيشية اليومية، ويملكون وعيا بوضعهم وبأنفسهم كفئة تعاني من ذات الهم. الوعي أساسي في تعريف الطبقة، وهو محرك أساسي للسلوك الاجتماعي[1].

الفئة الاجتماعية: هي تلك الفئة التي تنتمي إلى ذات المهنة، أو تتشارك في مستوى الدخل، أو تعود جذورها إلى أحوال اجتماعية متشابهة كأن نقول فئة الشباب أو فئة كبار السن. هذه الفئة قد تجتمع أو تتجمع بصورة عفوية، وليس شرطا أن يكون لديها وعي اجتماعي بتميزها[2].

القوة المتنفذة: هي تلك الفئة الاجتماعية أو الشخص الذي يملك من القوة ما يكفي ليكون صاحب قرار في المجتمع أو النظام السياسي، أو قادرا على التأثير في صاحب القرار، أو على حشد طاقات حوله تمكنه من تنفيذ ما يرى مناسبا. الحاكم عبارة عن قوة متنفذة لأنه يملك المقومات لذلك، وكذلك المليونير الذي يستطيع التأثير على الحاكم، وعلى جمهور واسع من الناس، وكذلك زعيم القبيلة الذي يأتمر أعضاء القبيلة بأمره[3].

الاستغلال: هو الاستفادة من جهود آخرين دون إيفائهم ما يستحقون من أجور. يقتنص المستغل حاجة الآخرين للعمل فيغبنهم، وينتقص من حقوقهم، ويتحكم كثيرا بأوضاعهم المعيشية والمنزلية[4].

([1])Erik Wright**, Classes**, London: Verso, 1987, pp.42-44 انظر أيضاً غنيم، السيد رشاد: **علم الاجتماع الريفي**، 2006، دار المعرفة الجامعية، ص135.

([2]) Aubrey Fisher, **Small Group Decision Making**, New York, Mc Graw – Hill Book Compay, 1974, p.15 انظر أيضاً: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص188.

([3]) Irving Krauss**, Stratification, Class, and Conflict**, New York: The Free press, 1976, pp.6-9.

([4]) الجوهري، محمد، وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص235-236.

البناء الاجتماعي: هو مجموعة العلاقات والروابط والقواعد المتصلة بقطاع أو جانب معين من حياة هذا المجتمع، وتعتبر الأنظمة هي الوحدات الأساسية التي تشكله، كالنظام السياسي، والنظام القرابي، والنظام التربوي والنظام الاقتصادي، والنظام الديني، الخ[1].

النظام السياسي: هو نظام تحديد السلطات في المجتمع، وصلاحيات كل منها، وتوزيع المقدرات على مختلف الفئات في المجتمع، وتحديد الأدوار السياسية لكل منها.

النظام الاقتصادي: هو النظام الذي يحدد وسائل وأساليب الإنتاج في المجتمع، ويحدد أنماط التوزيع سواء العددية أو الإصلاحية، وينظم الأدوار الاقتصادية لمختلف الفئات الناشطة اقتصاديا، الخ[2].

الأنثروبولوجيا: لغويا: كلمة مكونة من مقطعين الأول هو" Anthropo " أي الإنسان، والثاني هو "Logy" أي العلم أو الدراسة، والترجمة لهذا الاسم تعني " علم الإنسان" أو" دراسة الإنسان". بمعنى أنه العلم الذي يتتبع سيرة الإنسان عبر التاريخ بمختلف أطواره المادية، وإنجازاته على مختلف المستويات الحياتية. إنه علم يمزج بين التطور الجسدي الفسيولوجي للإنسان، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها عبر الزمن. إنه علم تطوري يحفر عميقا في التاريخ، والآثار التي تقود إلى التطور البشري، وسلوك الإنسان عبر الحضارات المتعاقبة.[3].

التغير الاجتماعي : هو التغيرات التي تحدث بناء المجتمع وأنساقه المختلفة، والتغير الاجتماعي يكون نتيجة للتغير الثقافي الذي يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة المادية وغير المادية، مثل الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة الخ بالإضافة إلى التغيرات في صورة قواعد التنظيم الاجتماعي[4].

([1]) عبد المجيد، محمد إبراهيم: **علم الاجتماع، النشأة والتطور، المشكلات الاجتماعية**، مؤسسة رؤيا، 2007، ص21.

([2]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، 1998، ص38.

([3]) المرجع السابق نفسه، ص21.

([4])الضبع،ا.د عبد الرءوف : **التغير الاجتماعي**،المكتبة المصرية،الإسكندرية،2002،ص-ص 21_22.

التحضر: مفهوم ديناميكي متغير، يعكس أسلوب حياة مجتمع ما، ينتقل أسلوب المعيشة هذا من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، يشمل جميع أنواع السلوك[1].

الحضرية : مفهوم استاتيكي يعكس صورة وأسلوب حياة مجتمع ما، وهو اشمل من مفهوم التحضر، فهو العملية النهائية ونتاج لمراحل متعددة من عملية التحضر عبر الزمن، فعندما نقول إن المجتمعات المتقدمة مجتمعات حضارية نعني أن هذا المجتمع مر بمراحل متتالية من التحضر، فتغير نمط الإنتاج ودخول الصناعة مثلا إلى أي مجتمع يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية القرابية وسيادة القانون وزيادة تخصص العمل وتقسيمه، بما يؤدي إلى تغير المفاهيم والقيم لهذا المجتمع وهذا يشير إلى حاله من التحضر[2].

الفقر : هو مفهوم يشير إلى انخفاض في مستوى القدرات أو المهارات أو الدخل أو جميعهم، بما يجعل الفقراء غير قادرين على الإيفاء باحتياجاتهم من ضروريات الحياة من مأكل ومسكن وعلاج وترفيه، وعدم قدرتهم أيضا على تطوير هذه القدرات بسبب قلة إمكاناتهم المادية، وانخفاض في روحهم المعنوية، وذلك بسبب الإحباطات المتكررة التي يتعرضون لها[3].

القوة السياسية: هي القدرة التي يمتلكها رجل السياسة أو جماعة سياسية في التأثير على سلوك الآخرين من خلال قرارات يتخذها ويمليها عليهم مع التلويح لهم بالجزاءات إما الايجابية (الوعد) في حالة الطاعة، أو السلبية (العقاب والوعيد) في حالة الرفض ولكل قوة سياسية سلطة تتبعها.

السلطة : الاعتراف بحق الحاكم بالحكم، مع قدرته على إيقاع ما يراه مناسبا من العقوبات على من يقع تحت إمرته، فهو له حق الحكم والسلطة، وهم عليهم واجب الطاعة[4].

([1])إبراهيم, محمد عباس : **التنمية والعشوائيات الحضرية** , مرجع سابق , ص–ص من 26_27.

([2])إبراهيم, محمد عباس : **التنمية والعشوائيات الحضرية** , مرجع سابق , ص–ص من 26_27

([3])العدوي،محمد :**العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق،ص 350.

([4])سعد، إسماعيل علي، قضايا المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ص 135،ص138.

الايكولوجية : مصطلح قديم أول ما ظهر عام(1869) على يد عالم الأحياء الألماني ارنست هياكل "Haeckel" درس من خلاله طبيعة العلاقات بين النباتات والحيوانات والبيئة التي تعيش فيها، وأثر كل منهما بالآخر من خلال علاقاتهم المتبادلة، من تنافس وتعاون وتكافل وغيرها من صور التفاعلات والعلاقات المختلفة. طبق هذا العلم تشارلز جالبين" Calpine" على العلاقات البشرية في بداية القرن العشرين (1915) بمعنى أن هذا المصطلح أصبح يعني اثر البيئة على النشاطات الاجتماعية لسكان منطقة معينة واثر النشاطات الاجتماعية على هذه البيئة[1].

التخطيط : هو عملية متكاملة، تدرس الواقع من أجل حل المشاكل، وتحقيق أهداف معينة يتوق المخطط لتحقيقها، تدرس الأبعاد الزمنية الثلاثة لأي مشكلة قيد البحث، من حيث أسبابها ونشأتها وتطورها، أي تدرس الماضي والحاضر مع القدرة على التنبؤ بالمستقبل، غاية التخطيط تحقيق أهداف المجتمع في مجال معين لمنطقة جغرافية ما، خلال فترة زمنية محددة. على التخطيط أن يكون واقعيا، محققاً لهدف معين، ضمن فترة زمنية محددة، وبأعلى درجة من الكفاءة، فهو منهج وأسلوب في جميع جوانب الحياة يمارس على كافة المستويات من الأفراد حتى الدول، الغاية منه رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الطبيعية.

التخطيط الحضري: هو التخطيط الذي يسعى لخلق بيئة سكنية ملائمة من خلال العلاقات المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وسكانيا وبيئيا، بما يجعل الحياة أسهل للسكان وبما يكفل سهولة الوصول والحصول على الخدمات في المجتمع المحلي على مستوى المجاورة السكنية، و المجتمع الأكبر على مستوى الحي السكني، ومن ثم على مستوى المدينة ككل، وهكذا على كافة المستويات المعيشية من المجتمع الأصغر إلى المجتمع الأكبر، والهدف النهائي من التخطيط الحضري هو تحقيق العدالة والمساواة لجميع السكان فيما يتعلق بالحصول على السكن والخدمات دون أي تمييز.

([1])الحسيني،السيد: **المدينة**، مرجع سابق،ص-ص 124_125.

من أنواع التخطيط الحضري :

1. **التخطيط العمراني الحضري (Urban Planning)** :هو علم يهتم في تخطيط المدن التي لا تعتمد على الزراعة، من خلال تخطيط الاستخدامات المختلفة للأراضي وتوزيعها على النشاطات الصناعية والتجارية والسكنية والترفيهية وغيرها من الاستخدامات المختلفة، بما لا يضر بالبيئة الطبيعية وبما يفي بالاحتياجات المختلفة للسكان من خدمات.
2. **التخطيط العمراني الريفي (Rural Planning)** : هو علم يهتم بتخطيط القرى والمدن التي تعتمد على الزراعة.

التخطيط الهيكلي للمدينة أو القرية : هو المخطط الذي يوضح الاستخدامات المختلفة للأراضي وتقسيمها على الخدمات والأنشطة المختلفة، حيث يحدد مناطق النشاطات الصناعية والسكنية والترفيهية والأراضي الفضاء وأراضي التطوير المستقبلي وغيرها من الاستخدامات المختلفة، سواء على مستوى المدينة أو القرية أو الأقليم أو الدولة فكل مستوى له مخطط هيكلي. وتقسم ارض المدينة أو القرية إلى قسمين :

1. أراضي مخصصة للمباني السكنية والمرافق العامة من صناعات وخدمات وبنية تحتية.
2. أراضي مخصصة لأغراض خارجة عن إطار البناء مثل الغابات المشجرة و مناطق الاستجمام العام لأهالي المدينة وتضم أيضا الأراضي الزراعية[1].

11.1 فصول الدراسة

تنقسم الرسالة التي بين أيدينا إلى عدد من الفصول يتصدرها **الفصل الأول** بعنوان مقدمة. تتناول المقدمة تعريفا بالرسالة والقضية الأساسية المطروحة، وشرحا لأهمية الموضوع، والأهداف الكامنة وراء دراسته. أما الفصول التي تشكل المتن، فهي تتلخص بالتالي:

([1])حيدر،فاروق عباس :**تخطيط المدن والقرى**، منشاة المعارف، الإسكندرية،1994،ص-ص 3_5.

الفصل الثاني عبارة عن خلفية تاريخية حول تنظيم المدن في العديد من الحضارات حتى يومنا هذا. يقدم هذا الفصل موجزا حول ترتيب الأحياء في المدن الرومانية والإغريقية والإسلامية والعصور الوسطى، ومرحلة الصناعة وما بعد والصناعة. الفصل هام لأنه يقدم أرضية يمكن البناء عليها من الناحية النظرية. إنه يعطينا انطباعا جيدا عن تفكير الإنسان تاريخيا حول تنظيم المدن، وطرق التعامل المتبادلة بين الناس فيما يخص موضوع الرسالة.

يصف **الفصل الثالث** حالة التميز القائمة حاليا بين أحياء الأثرياء والفقراء، أو بصورة أدق، يصف الوضع المتدهور على الساحة العالمية فيما يتعلق بانتشار أحياء العشش وتزايد أعداد الناس التي يسكنونها على المستوى العالمي. هذا الفصل ضروري للتبين من أن الظاهرة حقيقية وموجودة، وهي التي تؤكد غياب موضوعية التخطيط الحضري، وتمييز القائمين عليه بين الأحياء، وتعمد تغييب الحيادية في تقديم الخدمات.

يتناول **الفصل الرابع** مادة نظرية حول النظرية الاجتماعية–السياسية والأسس التي تصاغ وفقها العلاقات الاجتماعية. في هذا الفصل، يتم التركيز على بعض نظريات التباين بين فئات المجتمع المختلفة، أو على الطبقات كما يحلو للبعض تسميتها، وعلى العناصر الاقتصادية والسياسية التي تعمل لصالح هذه الفئة أو تلك. يشكل الفصل القاعدة النظرية التي تفسر الكثير من التحليلات الواردة في الرسالة فيما بعد.

يتناول **الفصل الخامس** الأسباب الاجتماعية التي تفسر التمييز بين الأحياء بحيث يبدو بعضها راقية، وبعضها الآخر متخلفة. ويبين الفصل علاقة الوضع الاجتماعي بالقوة من حيث أن القوة في النهاية هي العامل الحاسم في التأثير على وجه كل حي في المدينة.

في **الفصل السادس**، توضح الباحثة أهمية العامل السياسي في الـاثير على التمايز بين مختلف الفئات والأحياء في المجتمع. إنه عبارة عن توضيح لقوة العامل السياسي في ترسيخ العوامل الاجتماعية المشار إليها سالفا.

في **الفصل السابع**، تقوم الباحثة بربط العناصر الثلاث مع بعضها جدليا وهي: التطـــوير الحضري، الأبعاد الاجتماعية والأبعاد السياسية. من هذا الربط يتم الخروج بنتائج واضحة حول الموضوع.

في **الفصل الثامن**، توجز الباحثة رسالتها، وتقدم الاســـتنتاجات والتوصـــيات الخاصـــة بالموضوع.

الفصل الثاني

تنظيم المدن تاريخيا

الفصل الثاني

تنظيم المدن تاريخيا

1.2 مقدمة

يختلف علماء الأنثروبولوجيا حول تاريخ ظهور المدن، لكن العديد منهم يقول إن أريحا هي أقدم مدن التاريخ، تليها دمشق في القدم. بينما يرى آخرون أن أقدم المدن قد ظهرت في وادي النيل، بينما يرى غيرهم أن وادي السند قد ضم أقدمها. بغض النظر عن هذا الجدل الذي يصعب إنهاؤه، يجمع الجميع على أن المدينة تطورت مع ازدياد عدد السكان ومع تطور الحياة المدنية للإنسان وتشعب الأعمال. كان من غير الممكن تكوين مدن من قبل الرعاة لأن عدم الاستقرار من شيمهم، فهم ينتقلون من مرعى إلى آخر، ومن تجمع ماء إلى تجمع آخر. ولم تتطور المدن إلا بعدما عرف الإنسان الاستقرار[1].

لعبت حياة الزراعة دورا أساسيا في بناء المدن لأن الزراعة تعني استخدام الأرض التي لا يتمكن الإنسان من حملها على ظهره والتنقل بها. تمسك الإنسان الذي أصبح مزارعا بالأرض لأنها مصدر رزقه الأساسي، ووجد نفسه في النهاية يؤسس لسكن دائم يقيم فيه كبديل عن الخيمة. بدأ الاستقرار يعم وينتشر، ومعه انتشرت أشغال وأعمال متنوعة تخدم عملية الاستقرار. أصبح هناك بناءون إلى جانب المزارعين، وازدهرت صناعة الفخار لتزويد البيوت بمستلزماتها من الأدوات المنزلية، واحترف بعض الناس قطع الأشجار لتوفير الأخشاب، واهتم كثيرون بترتيب العلاقات بين السكان وبالعمل على توفير الأمن والحماية للجميع، وعكف آخرون على البحث عن علاجات للآلام والأمراض، الخ. حتى أن المزارعين أخذوا يتخصصون بأنواع من النباتات فاهتم بعضهم بزراعة القمح، بينما اهتم آخرون بزراعة البقوليات إلى جانب تربية الأغنام والطيور[2].

([1]) أبو عيانة، فتحي محمد: **جغرافية العمران**، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص_ ص65_66. أنظر أيضا، وهيبة، عبد الفتاح محمد: **جغرافيا العمران**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص13.

([2]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص_ ص 19_29. أنظر أيضا: وهيبة، عبد الفتاح: **جغرافيا العمران**، المرجع السابق، ص14، ص39، ص41.

يتحدث أغلب المؤلفين عن الدور الريادي للزراعة في تشكيل الحضارة، وفي إحداث التطور الاجتماعي وتطور الحياة السياسية. وجد الإنسان نفسه أمام حقيقة استجاب لها وهي أن حياة الاستقرار أفضل من حياة التنقل التي لم تكن تفي بالمتطلبات الدائمة لاستمرار الحياة، وأن هذه الحياة تفرض في النهاية أنماطا من العلاقات بين الناس. لم يعد الإنسان هائما على وجهه يواجه مصيره لوحده بمعزل عن الآخرين، وأصبح أمام حقيقة جديدة وهي التجمع السكاني الذي يجمع كل الذين قرروا الاستقرار في مكان محدد. وقد تطورت هذه المسألة في النهاية إلى ملكية، والتي أخذت تعطي مفعولا اجتماعيا اقتصاديا في التجمعات الجديدة[1].

أدى هذا التطور إلى ظهور ملكيات كبيرة وأخرى صغيرة، وربما ظهر أيضا من لا يملكون. أخذ من يملكون يملكون قوة اقتصادية مع الزمن وتؤهلهم لسيطرة على الآخرين الذين يملكون قوة العمل. أدى هذا إلى صياغة علاقات اجتماعية أساسها الملكية، فمن ملك أصبح يتخذ القرار، ومن لم يملك كان عليه أن يطيع الأمر. أي أن المجتمع الجديد أخذ ينقسم تدريجيا إلى ملاك وغير ملاك، إلى متنفذين وغير متنفذين، وإلى محظوظين ماديا وآخرين أقل حظوة، مما أدى في النهاية إلى تمييز من يملكون على الذين لا يملكون في الكثير من النواحي المادية[2].

كثر الناس في المدينة، وكثرت الاهتمامات والأشغال، وتطورت حركة تجارية تقوم على المقايضة. لم يكن من مفر في النهاية إلا أن تظهر أماكن للتجمع، وأن تظهر السوق والمحال التجارية، وأن يظهر التنسيق بين الناس كوسيلة لتسهيل المبادلات وإقامة مختلف العلاقات. وجنبا إلى جنب، تطورت الأحياء السكنية والتي أخذت، مع الزمن تتباين في خصائصها وذلك تبعا للمقومات التي يملكها ساكنوها. وعندما نتتبع تطور المدن تاريخيا نجد أن التباين هذا قد عكس نفسه بصور متعددة عبر الحقب التاريخية المختلفة. فيما يلي نبذة عن هذه الحقب وكيفية ترتيب المدن[3]:

([1]) كفافي، زيدان عبد الكافي: **أصل الحضارات الأولى**، دار وائل للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص_ص 139_141.

([2]) البيلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، ط2، منشاة المعارف، الإسكندرية، ص_ ص243-244.

([3]) وهيبة، عبد الفتاح محمد: **جغرافيا العمران**، مرجع سابق، ص38.

2.2 المدينة الإغريقية

اعتمد الإغريق نظام دولة المدينة والذي يعني اعتماد مدينة معينة لتكون مركزا لعدد من التجمعات السكانية الصغيرة المحيطة بها مثل أثينا واسبرطة. هذا معروف تاريخيا على أنه النمط الإغريقي في الحكم والذي كان يسهل إدارة الشؤون العامة، ويسهل حركة الاتصال والمواصلات. ومن المعروف أن موقع المدينة يتم اختياره وفق معايير دفاعية وذلك بسبب الغزوات المستمرة المتبادلة بين المدن الإغريقية، وبسبب الغزوات الخارجية[1].

كانت تقام المدينة غالبا على مرتفع وتحاط بسور دفاعي متين يحوي داخله القصور ومساكن المتنفذين والتي كانت تتميز بتحصين خاص يحمي البيت من الأعداء الداخليين والخارجيين بخاصة من الخدم اللصوص، أو الجنود الذين يعملون مع خصوم سياسيين لصاحب البيت. كانت المعالم الحضارية الأساسية للمدينة تتوسط القصور والبيوت، وكانت هي أيضا مواقع اتخاذ القرار.أما على السور فكانت تنتشر مواقع المراقبة، وكذلك الجنود المدججون بالسلاح.

المباني العامة تأخذ الشكل المربع أو الدائري، وتجلى المبنى الدائري في المعابد، مثل معبد المحراب الصغير، والمسارح مثل مسرح أمنوس[2].

أما خارج أسوار المدينة فكانت تنتشر بيوت الفقراء من الفلاحين والجنود وعمال الخدمات والتي كانت عبارة عن عشش مقامة في أزقة ضيقة ومزدحمة وغير صحية[3]. ملاحظ أن الأسوار كانت معدة لحماية المتنفذين، أما عشش الفقراء فكانت مكشوفة أمام أي عدوان خارجي، ولم تكن تتمتع بأي نوع من الأمن الداخلي. أما من ناحية المعيشة فكان يعتمد الفقراء على ما كان يقدمه

([1]) الهيتي، صبري فارس: **جغرافيا المدن**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص12.. أنظر أيضا، أبو عيانة، فتحي محمد: **جغرافيا العمران**، مرجع سابق،ص_ص66_69.

([2]) عبد الدهناء، يحيى لطفي: **اليونان**، دار المعرفة الجامعية،1997،ص_ص 265_267.

([3]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص_ص26_37

لهم الأثرياء الساكنين داخل الأسوار، علما أن الفقراء هم الذين كانوا ينتجون. وقد حكم هذا العطاء رغبة الأثرياء في استمرار الفقراء بتقديم العمل اللازم لأن قلة الطعام تؤدي إلى الانهيار.

ومن الجدير بالذكر أن أولاد الفقراء هم الذين كانوا يدفعون الثمن باستمرار سواء في الحقل أو في ميادين المعارك. كان يموت المحاربون بالآلاف دفاعا عن السادة الذين لم يكن لديهم هم سوى الاستمتاع بالحياة. وبالرغم من ذلك لم يكن السادة يهتمون بالشؤون المدنية للفقراء، وعملوا على إبقائهم متخلفين يعانون من آفات اجتماعية وصحية كثيرة. ومن الجدير ذكره أيضا أن أحياء الفقراء كانت تفوق عددا ومساحة أحياء الأثرياء لأن الغالبية الساحقة كانت من المسحوقين والعبيد الذين كانوا يعاملون كحيوانات بصورة بشر. وقد أكدت أثينا كما المدن الإغريقية الأخرى أن المواطنة حكر على فئة قليلة من الناس، أما النساء والأطفال والفقراء والعبيد لم يكونوا إلا مجرد أدوات للمحافظة على مظاهر ثرائهم[1].

3.2 المدينة الرومانية

تميزت المدينة الرومانية بنوع خاص من التنظيم ميزها عن المدن الأخرى في مختلف الحضارات القديمة. كانت المدينة مربعة الشكل، ويحيط بها سور دفاعي، ويتوسطها ميدان فسيح تقام فيه النشاطات العامة، ويحتوي على المعبد الرئيسي، والحمام والمكتبة والمسرح والملعب الرياضي. كان يقطع المدينة شارعان رئيسيان متعامدان يلتقيان عند الساحة العامة التي كانت تعتبر السوق الرئيسي للمدينة ومركز مختلف النشاطات[2]. أما على الأطراف الداخلية فكانت تنتشر بيوت العامة من الطبقة المتوسطة، والتي كانت تسكن بنايات من طابقين أو ثلاثة، أما الفئة الثرية فكانت لها مساكن مستقلة مميزة عن بيوت العامة[3].

([1]) الحسيني، السيد: **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000، ص_ص 20_21.

([2]) سراج، أحمد، في التاريخ الروماني : **نشأة الجمهورية**،إفريقيا الشرق، المغرب، 2001،ص 36. أنظر أيضا، أبو عيانة، فتحي محمد، **جغرافيا العمران**، مرجع سابق، ص72.

([3]) فواز، مصطفى، **مبادئ تنظيم المدن**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980، ص 26.

أما بيوت العمال فقد انتشرت خارج المدينة على طول شوارع ضيقة ومزدحمة. فعلى الرغم من التطور التقني والعلمي للحضارة الرومانية إلا أنها لم ترتق إلى تقدير الفئات العاملة ومساعدتها على النهوض. فكان العمال هم الذين ينتجون ويحاربون، لكن نصيبهم من الحياة المادية كان قليلا. أي أن الحضارة الرومانية لم تتطور إنسانيا بصورة متناسبة مع تطورها التقني والعلمي. وربما هذا ما أدى في النهاية إلى تجزئتها ومن ثم انهيارها[1].

انتشرت الحضارة الرومانية خارج موطنها، وأقيمت مدن في أماكن أخرى من العالم نظرا للسياسة الاستعمارية التي كانت تتبعها روما. فمثلا أقامت مدنا في بلاد الشام مثل جرش وبعلبك وسبسطية، وعكس تنظيم هذه المدن ذلك التنظيم الموجود في روما، بحيث كان السادة يسكنون بالقرب من الساحة الرئيسية العامة، أما الآخرون فكانوا يسكنون خارج المدينة. ونلاحظ أيضا أن المدرجات الرومانية التي تسمى بالمسرح، كانت تحتوي على مساكن شبيهة بالكهوف للذين كانوا يشرفون على صيانتها وإعدادها للنشاطات العامة.

امتاز الرومان بإنشاء شبكات الصرف الصحي داخل المدن، الأمر الذي لم يكن موجودا خارج المدينة. ويذكر بعض المؤرخين أن الرومان أقاموا شبكات المياه لتغذية القصور والأماكن العامة خاصة المعابد، أما الفقراء فكانوا محرومين. وقد وصل الأمر في أهل الرومان إلى حد منع الفقراء من الوقوف في الميادين العامة، والاقتراب من بيوت السادة، علما أن الفقراء هم الذين كانوا يشقون الطرق ويبنون المساكن[2].

4.2 المدينة في العصور الوسطى

تطورت المدينة في أوروبا بعد انهيار الدولة الرومانية، لأن الأوروبيين تحرروا من سلطة مركزية كانت إما مهيمنة أو تعتبر قدوة للأوروبيين ككل سواء خضعوا للإمبراطورية أو لم يخضعوا. المعنى أن الحضارة المركزية التي كانت تعكس نفسها على بناء المدن قد غابت،

([1]) جارودي، روجيه،: **حفارو القبور**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 72. أنظر أيضا، الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص24. أنظر أيضا، عبد الله، محمد أحمد، **تاريخ تخطيط المدن**، 1981، ص_ص 44_53.

([2]) أبو صبحه، كايد عثمان: **جغرافيا المدن**، دار وائل للنشر،2003، ص 83-84.

وبذلك مهدت لظهور أنماط حضرية جديدة. من المتوقع أن تتطور هذه الأنماط وفق التطـــورات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت بالتبلور[1].

من المعروف أن النظام الإقطاعي قد تطور بعد انهيار الدولة الرومانية، والـــذي تميـــز بالملكيات الواسعة وبدون سلطة مركزية على مستوى دولة. أي أن البلدان الأوروبيـــة شـــهدت تمزقا في الأراضي وتعددا في السلطات بحيث أصبح كل إقطاعي ملكا في إقطاعيته. انعكس هذا النظام الجديد على الفن المعماري وتخطيط المدن وترتيب المساكن. أثر في هذا الوضع التنافس الشديد الذي كان قائما بين الإقطاعيين لأن كلا منهم كان يريد أن يثبت نفسه أنـــه الســـيد بـــين الإقطاعيين[2].

ولهذا رأينا العصور الوسطى تركز على بناء القلاع بسبب الحروب التي كانت تنشـــب باستمرار بين الإقطاعيين والذين كانوا يسمون بالنبلاء. فكانت القلعـــة هـــي الحصـــن المنيـــع للإقطاعي، وكانت معدة جيدا من مختلف النواحي بخاصة الناحيتين العسكرية والغذائية، وهـــي التي كانت تأخذ الاهتمام الأوسع من ناحية الإنفاق. بقاء القلعة كان يعني بقاء الإقطاعي، وغيابها كان يعني تعرض الإقطاعي للاختفاء وزوال إقطاعيته لصالح إقطاعي آخر[3].

بالتعريف، الإقطاعي يستخدم الناس أو الذين يعيشون ضمن إقطاعيته لتكـــديس ثروتـــه، وهو يستغلهم جميعا لقاء فتات من العيش، والذي تمثل عادة في بعض المواد الغذائيـــة النـــزرة، وبعض الملابس التي كانت بالكاد تفي بالغرض. ووفق هذه النظرة، كان يتم ترتيب المدينة فـــي القرون الوسطى. شكلت القلعة قلب الإقطاعية بما فيها من خدمات تضمنت مقـــرا للإقطـــاعيين ومساكن للجنود وأسوارا تنتشر فوقها نقاط المراقبة، وخزانات الماء، ومخازن الأغذية. وكان في القلعة جناح خاص بالنساء اللواتي كن يشرفن على الخدمات البيتية، ويقمن على شؤون الجنـــود. أي أن القلعة كانت عبارة عن مدينة مصغرة تقوم فيها طرقات وأزقة متعرجة، وتكثـــر تحتهـــا

([1]) الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص26–33.

([2]) البيلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 245.. أنظر أيضا، فواز، مصـــطفى: **مبـــادئ تنظـــيم المدن**، مرجع سابق، ص28.

([3]) عبدا لله، محمد أحمد: **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق، ص_ص 54_66.

السراديب والأقبية التي كانت معاقل دفاعية. ومن الجدير ذكره أن القلعة كانت تقوم علـــى رأس جبل أو مرتفع مطلّ من الأرض، وكان يحيطها سور دائري في الغالب، وبعضها كـــان يحـــاط بخندق من المياه الذي يحول دون الغزاة[1].

أما المدينة التي كانت تضم عامة الناس الذين كانوا غالبا من الفلاحين فكانت تقام خارج الأسوار، وكانت تتميز بالعشش والأزقة الضيقة والمكاره الصحية ونقص الغذاء. هـــذه المدينـــة كانت في خدمة القلعة حيث كان الفلاحون يكدون ويتعبون من أجل أن تبقـــى القلعـــة مطمئنـــة وهادئة وممونة جيدا. أي أن الخدمات التي كانت مطلوبة من سكان المدينة عكست حال المدينـــة ذاتها والذي هو حال استغلال واستعباد ومرارة. ولهذا كانت المدينة فوضوية في تنظيمها، ولـــم تكن هناك معايير حضرية واضحة في عملية البناء. هذا يمكن تفسيره أيضا بناء على انفصـــال مركز الحاكم أو الإقطاعي عن المدينة وتفرده بتنظيم مدينته الصغيرة[2].

في وقت متأخر من قيام الإقطاع، ظهرت فئات تجارية كانت تجـــوب البحـــار، وتقـــيم مصالح اقتصادية جديدة لا تعتمد على الزراعة. وبفضل البضـــائع التـــي كـــانوا يســـتوردونها اضطروا إلى بناء أحياء خاصة بهم بالقرب من المدينة وذلك للتخزين والتحصين. بنوا حول هذا الأحياء أسوارا لتحول دون البضائع واللصوص، وللمحافظة على تجارتهم من العبـــث. وهـــذا الأمر أخذ يتطور أيضا لدى الحرفيين الذين عزفوا عن حياة الزراعة وامتهنوا حرفا ضـــرورية للقلعة وللناس العاديين على حد سواء. أي أن المدينة الإقطاعية أخذت تتطـــور خـــارج مدينـــة المضطهدين بسبب ضغط التطور في المصالح والأعمال[3].

5.2 المدينة العربية الإسلامية

يعتبر المسجد أو الجامع أهم متعلم من معالم المدينة العربية الإســـلامية، والـــذي كـــان يتوسطها ويجمع الناس داخله وحوله. لقد أخذ الجامع اسمه من وظيفته والتي هي جمـــع النـــاس

([1]) فواز، مصطفى: **مبادئ تنظيم المدن**، مرجع سابق،،32.

([2]) عبدالله، محمد أحمد: **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق، ص_ص 54_55.

([3]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص28. أنظر أيضا، الحسيني، السيد، **المدينـــة**، مرجـــع سابق، ص_ص25_28.

للقيام بنشاطات متعددة سواء على مستويات فردية أو جماعية، وكان يراعى الموقع وفق هذه الوظيفة. إنه اسم متطور بالنسبة لكلمة مسجد والتي أتت من السجود أو الصلاة بصورة عامة. فحيثما جال المرء في العالم الإسلامي، يستطيع أن يهتدي بسهولة إلى وسط البلد أو المدينة، ومن ثم إلى مركز النشاط فيها[1].

كان يتوسط الجامع ساحة واسعة تقام حولها المحال التجارية المتنوعة، وكان من المعروف أن الساحة عبارة عن المركز التجاري للمدينة الذي يؤمه كل الناس. وقد كان من شأن هذا الترتيب أن يملأ المدينة بالحركة لأن الناس يتوجهون من مختلف الجهات إلى المركز وذلك على عكس المدينة التي تقوم محالها التجارية على أطرافها وخارجها، والتي تبدو وكأنها ذات خصوصية لا تؤدي إلى التفاعل المستمر بين الناس. مركزية السوق كانت تتيح المجال للكثير من النشاطات غير التجارية، بخاصة النشاطات الاجتماعية حيث كان الناس يتفاعلون اجتماعيا بصورة متواصلة[2].

رأس المسجد هو الإمام الذي يعتبر الفقيه الأول في المدينة والذي يشكل المرجعية الدينية، ومصدر الفتوى والاسترشاد العام من حيث قضايا الحلال والحرام. وفي الغالب كان يقيم الإمام بجناح خاص بالقرب من المسجد أو داخله، وذلك من أجل أن يبقى قريبا من عامة الناس. والإمام كان يمثل سلطة دينية تنبثق عنها مكانة اجتماعية، وأحيانا ثقلا سياسيا. فهو كان رأس الهرم الديني الذي كان يستهوي رجال السياسة ورجال العائلات المتنفذة والقبائل. من المعروف في تاريخ الأمم أن رجال الدولة أو أصحاب النفوذ يستقطبون رجال الدين، ويفضلون استشارتهم بما يخص سياسات قد تتضارب مع الفتوى الدينية.

كان المسجد في بعض الأحيان مركز العلم والتدريس إذا غالبا كان الإمام يعطي الدروس والمواعظ الدينية قبل الصلاة أو بعدها، وأحيانا كان يحول إحدى الحجرات إلى مدرسة يعلم الأطفال القراءة والكتابة، ويعطيهم بعض الدروس الدينية. وقد تطور المسجد أحيانا ليصبح

([1]) الهيتي،، صبري فارس: **جغرافيا المدن**، مرجع سابق، ص131.

([2]) الحسيني: **المدينة**، مرجع سابق،2000،ص44.

جامعة مثل مسجد القيروان في تونس، والأزهر في مصر والنظامية في بغداد. وقد كان المسجد في القرون الوسطى منارة للعلم لم يقتصر نورها على البلدان الإسلامية وإنما امتد إلى الدول الغربية.

جنبا إلى المسجد، كان يقوم مقر حاكم المدينة أو كبيرها، والذي كان مركز اتخاذ القرار. كان المقر عبارة عن مكان لقاء مستمر بين كبار المدينة الذين كانوا يمثلون في الغالب العائلات المتنفذة في المدينة، ويشكلون مجلسا استشاريا لكبيرهم. وكان يؤم المقر العديد من الناس الذين كانوا يحملون مظالمهم للحاكم، أو مطالبهم للحصول على مساعدة أو عمل. ولهذا كان المقر مكانا لحل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية[1].

كانت المدينة العربية دائرية الشكل حيث تلتف الأحياء حول ساحة المسجد، لكن الأحياء لم تكن مقامة على أسس طبقية، وإنما على أسس قبلية، أي كل قبيلة أو عائلة كانت تأخذ لنفسها حيزا تقيم بيوتها عليه، وإذا كان هناك تميز بين المساكن فكان داخل الحي الواحد وليس بين الأحياء. ونجد أحيانا في المدينة العربية الإسلامية أن كل حي محاط بسور خاص به وهو الذي يعرف بالحوش، وترتبط مساكنه بطرقات داخلية ضيقة جدا، بينما ترتبط الأحواش بعضها ببعض من خلال طرقات عامة[2].

فكرة الأحواش العائلية قللت من التفاعل بين الناس في أحيائهم لأن الحي العائلي شبه خاص، وكانت العلاقات المتبادلة بين الأحياء ضعيفة، في حين أن درجة التفاعل الاجتماعي داخل الحي الواحد كانت عالية جدا. وقد انعكس هذا على مسألة الزواج حيث كانت نسبة الزيجات المتبادلة بين الأحياء متدنية، في حين أن زواج الأقارب كان منتشرا على نطاق واسع، علما أن التعاليم الإسلامية تدعو إلى تغريب الزواج. ولولا الدور الريادي للمسجد في رفع مستوى التفاعل والعلاقات، لعانت المدينة العربية كثيرا من التعصب وضعف العمل الجماعي.

([1]) أبو عياش، **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق،ص_ص33_51.

([2]) فواز، مصطفى: **مبادئ تنظيم المدن**، مرجع سابق، ص30. انظر أيضاً: الجوهري، محمد؛ شكري، عليـاء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص533. انظر أيضا: الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص218

كان التباين بين المساكن داخل الحي الواحد قائم، وكان من المعروف أن الأثرياء يقيمون قصورا أو بيوتا فخمة، في حين أن مساكن الفقراء من العائلة الواحدة كانت ظاهرة للعيان. وقد راعت المساكن، بخاصة تلك التي يملكها الأثرياء المناخ وبنيت بطريقة تقي برد الشتاء وحر الصيف. كان يقوم الفن المعماري على الاحتياجات الجسمانية وليس بالضرورة على فن العمران، إلا من بيوت الأثرياء الذين توفرت لديهم قدرة الإنفاق على الفن. أما المدينة بصورة عامة فلم تكن تخضع لتخطيط ربما لأن العقلية القبلية لا تنسجم مع فكرة التخطيط المركزي. ولهذا بقيت المدينة العربية الإسلامية تعاني من الأزقة والطرق الضيقة والتي انعكست سلبا على مسألة التطوير الحضري في القرون المتأخرة التي أخذت تشهد تطورا حضريا على المستوى العالمي[1].

بالرغم من التعاليم الإسلامية التي تدعو إلى المساواة والعدل، وتحذر من التكبر والخيلاء، إلا أن مظاهر الترف لم تكن غائبة عن المدينة العربية بخاصة في العواصم مثل دمشق وبغداد والقاهرة. كان يتميز العديد من الحكام بالترف والبهرجة التي كانت تستهلك من أموال الناس، بينما كان يعاني الحرفيون والعمال من ضيق الحال، وكانوا يسكنون أماكن ينقصها مقومات الصحة العامة والمتطلبات البيتية الأساسية. وقد ترك الحكام العديد من الآثار التي تدل على الحياة المرفهة التي كانوا يعيشونها، وتركت لنا الأدبيات قصصا كثيرة حول الظلم الذي كان يلحق بجمهور عريض من الناس[2].

نلاحظ في فلسطين وبلاد الشام عموما ملامح واضحة من هذا الوضع المميز للمدينة العربية الإسلامية حيث نجد في أغلب المدن والقرى المسجد القديم الذي يتوسط المدينة أو القرية والقصر الإقطاعي إلى جانبه. كان يقيم الإقطاعيون قصورا كبيرة وفخمة مميزة ما زالت ماثلة حتى الآن، في حين كان يقيم الفقراء بعشش وخشش وضيعة تقيهم فقط من أعين المارة. ونلاحظ أيضا النمط المعماري الذي كان يعتمد القبب، والجدران السميكة والأقواس التي كانت تتلاءم مع

([1]) أبو عياش، **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، 1985، ص_ص 72_73. انظر أيضاً: الجوهري، محمد؛ شكري، علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، مرجع سابق، ص،ص 536،ص549.

([2]) حمودي، عبد الله: **الشيخ والمريد**، دار توبقال للنشر، المغرب، الدار البيضاء، 1999، ص84.

المناخ. وما زالت حتى الآن تنتشر الأحواش المحاطة بأسوار وبوابات يمكن إغلاقها وعزل كل حي عن باقي المدينة[1].

6.2 مدن عصر النهضة

ظهرت مع الأيام نشاطات اقتصادية متعددة أخذت تطغى على نظام الإقطاع، وتؤثر في النهاية على شكل المدينة وترتيبها. إذ من المعروف أن تنظيم المدينة يخدم أهداف ساكنيها والتي تتبع بشكل أساسي من نشاطاتهم واهتماماتهم وتحقيق مصالحهم، وإذا كان ترتيب المدينة في عهد الإقطاع يحقق هدف الإقطاعي في الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والتحصين ضد العدوان الخارجي، فإن النشاطات الجديدة أخذت تفرض نفسها على ترتيب المدينة تدريجيا ليتلاءم مع تطلعات وأهداف الفئات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتبلور.

إثر توسع متطلبات الحياة، ظهرت فئات تبحث عن البضائع، فركبت البحار ووصلت إلى مناطق جغرافية جديدة[2]. هذا بحد ذاته أدى إلى انتعاش صناعة القوارب والسفن، والتجارة بحد ذاتها قد أدت إلى ظهور محال تجارية تتطلب أمنا من نوع خاص، ومواقع جديدة مختلفة عن الخدمات التي كان يتطلبها الإقطاع. كان لا بد من إقامة مبان جديدة في شوارع فسيحة حيث تتزاحم الأقدام. ولذلك نشأت مراكز تجارية تحيط بها مساكن وبنايات لأصحاب المهن الجديدة. أصحاب المهن هذه شكلوا فئة اقتصادية جديدة بعادات وتقاليد اجتماعية جديدة، وبنظرة جديدة للحياة مختلفة عن قيم القرون الوسطى. هذه فئة ليست مدقعة ولا تعاني من الجوع، ومتحررة من نير الإقطاعي[3].

قاد هذا التطور التجاري إلى ظهور فئات محلية تخدم ما تتطلبه التجارة من خدمات مثل إعداد أبنية محصنة لحماية البضائع، وصناعة تجهيزات حمل البضائع مثل الأكياس والرفوف

([1]) الحسيني **المدينة**، مرجع سابق،ص_ص244_250.

([2]) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2006،ص153.

([3]) عبد الإله، أبو عياش: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص_ص 27_28. أنظر أيضا، الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص_ص 28_33،ص165.

والعربات الخاصة بالنقل، وظهرت أيضا أعمال تجهيز خدمات صحية للتجار وزوارهم، وخدمة المبيت والطعام. أي أخذت تزدهر نشاطات كثيرة تطلبت تخطيطا جديدا للمدن، فظهرت شوارع واسعة مقارنة بأزقة القرون الوسطى، وأسواق خارج القلعة توفر البضائع لعموم النـــاس. أي أن المدينة لم تعد مرتبة وفق المزاج الخاص للإقطاعي وإنما وفق ضغط الأعمال الجديدة.

أدى هذا التطور إلى ظهور ما سمي بالفرنسية البرجوازية، أو الطبقة المتوســطة التـــي كانت أفضل حالا من الفلاحين لكنها دون مستوى ثراء الإقطاعيين. هــذه الطبقــة هــي التـــي أصبحت تعرف فيما بعد بالطبقة الثرية ذلك لأن التجار والصناع أخذوا يكسبون المال مع الزمن في حين أخذ الإقطاعيون يتراجعون بثرواتهم نظرا لتراجــع أهميــة الزراعــة أمــام التجــارة والصناعة.

استمرت هذه الطبقة بالتوسع على حساب الطبقة الفقيرة، أي أن المزيد من الفقراء أخذوا يصعدون في سلم الدخل المالي. مع هذا التوسع تبدلت العديد من القيم الاجتماعية والاقتصــادية أثرت في النهاية على التخطيط الحضري[1].

فمثلا تحولت قيمة الأرض من كونها زراعية توفر الغذاء إلى أرض تستعمل لأغــراض البيع والشراء، وأصبح لها قيمة مرتبطة باستخدامات جديدة مثل إقامة المحال التجارية، وإعــداد القسائم للبناء، وإقامة الميادين العامة والأسواق والمتنزهات. وأخذ التجار يقيمون أحياء جديــدة تختلف عن عشش الفقراء التي كانت تنتشر حول القلعة والقصور الملكية، أي ظهر تنــوع الآن في الأحياء السكنية، ولم تعد المدينة من نمطين: أحياء الأثرياء وأحياء الفقراء، وإنمــا أصــبح هناك أحياء لفئة متوسطة من ذوي المهن الجديدة. ومع هذا التنوع ظهرت مراكز متعددة للتسوق والتسويق، صحيح أنها لم تكن على مستوى مركز القلعة، لكنها أخذت تتبلور رويدا رويدا، ولــو بشكل عشوائي غير منظم[2].

([1]) البلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، 1996، ص_ص 248_251. انظر أيضاً: رشوان، حســين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص181، 225.

([2]) أبو صبحه، كايد عثمان: **جغرافيا المدن**، مرجع سابق، ص127–132. أنظــر أيضــا الحســيني: **المدينــة**، مرجــع سابق،ص_165_166.

في عصر النهضة، لم يفقد الأثرياء ثراءهم، واستمر تميزهم الذي عكس نفسه على ترتيب المدن. لقد حصل تحول في القيم والاعتبارات الأمنية جعل من الحصون التقليدية أمرا من الماضي أو يتضاءل في أهميته. ولهذا ظهر تخطيط حضري يعتمد نظاما اسمه الباروك، وهو نظام يفضل المساحات الواسعة التي تقوم عليها أبنية محاطة بالحدائق المشجرة والموردة، والطرق الواسعة والساحات. وقد غلب على التنظيم الترتيب الإشعاعي للطرق بحيث تلتقي جميعها عند الساحة أو الميدان الرئيسي. اهتم الأثرياء بهذا النوع من الترتيب الحضري لما أعطاهم مكانة اجتماعية متميزة على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة[1].

7.2 مدن عصر الصناعة

التركيز في هذه النقطة على الدول الأوروبية لأنها هي التي شهدت التطور الصناعي، وليس في الدول النامية أو المتخلفة التي لم تتطور لدى العديد منها حتى الآن صناعة على مستوى صناعة أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين. التطور الصناعي أخذ يلقي بثقله على المدينة الأوروبية، لكن المدينة غير الأوروبية لم تشهد تحولات جذرية في هذه المرحلة.

تطورت الأوضاع الأوروبية مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر عندما ظهرت الآلة البخارية التي سهلت عملية الانتقال وأحدثت ثورة في المواصلات، وأدت إلى المزيد من الاكتشافات والاختراعات. مع الثورة الصناعية بدأت الحياة في أوروبا تكتسب ملامح اجتماعية واقتصادية جديدة، وأخذت الأفكار السياسية الديمقراطية تطغى بصورة متسارعة على أفكار الاستبداد والتفويض الإلهي، وهذا أدى إلى ظهور العديد من الفئات التي عكست ثراءها وأوضاعها المادية على المدينة والتخطيط الحضري بصورة عامة[2].

تزايد تنوع الأحياء الحضرية بصورة أكبر من التزايد الذي أحدثته المرحلة الميركانتيلية أو التجارية، وتطور التخطيط الحضري لكي تكون المدينة قادرة على استيعاب مختلف

([1]) عبد الله، محمد أحمد: **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق، 1981، ص 72.

([2])عبد الله،محمد أحمد، **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق، عبد الله، ص77. انظر أيضا البلاوي: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق،1996، ص25

التطورات الاقتصادية والحركية الخاصة بالتنقل والنقل. في هذه المرحلة، أخذت الفئة الثرية التقليدية المتبقية من عصر الإقطاع تنحسر بصورة متسارعة، وكان لزاما على أبنائها اللحاق بالركب الصناعي قبل فوات الأوان وخسران ممتلكاتهم العقارية لحساب المتوسعين صناعيا. أما فئة التجار والصناع الذين شكلوا الطبقة المتوسطة أخذت تصعد في السلم لتصبح الطبقة البرجوازية هي الطبقة عالية الثراء. ومن ناحية أخرى، ازداد الضغط على الكنيسة ليتقلص دورها تدريجيا نحو أسوارها من الداخل، وأخذت قيم الرأسمالية تطغى بصورة كبيرة على المجتمعات الصناعية[1].

ظهرت في هذه المرحلة طرق خارجية واسعة، وكذلك سكك الحديد التي تربط المسافات البعيدة، ومناطق جديدة في المدينة مثل المناطق الصناعية، والأسواق التجارية المتنوعة.

اضطرت المدن أن تخصص مناطق صناعية على أطرافها، وتخصص خدمات خاصة لها، وتضع معايير جديدة ومتطورة للتصنيع والنشاط الصناعي. والأهم أن فئة العمال أخذت تتسع رويدا رويدا لتحل محل فئة الفلاحين التي ميزت الكادحين في المرحلة الإقطاعية[2].

انعكس الثراء الجديد على أحياء جديدة ظهرت عليها مظاهر الترف وبصورة مختلفة عن مظاهر عهد الإقطاع. في حين أن أحياء العمال أخذت تتبلور بطريقة مختلفة إلى حد ما عن أحياء العهد الإقطاعي. لقد تحول الكثير من الناس من المزرعة إلى المصنع، وأصبح الصناعي هو المشغل الأساسي للأيدي العاملة. في السابق، كان الناس ملتصقين بالأرض،

وكان يغلب على حياتهم الاستقرار وتجمع العائلة الذي كان يعرف بالعائلة الممتدة، أما التطور الجديد فأدى إلى الانتقال إلى المصنع الذي كان يمكن أن يقام في أي مكان، وأصبح على العامل أن يلحقه، مما يعني أن العائلة الممتدة التي كانت سائدة قد أخذت تفقد امتدادها بسبب انتقال عدد كبير من أبنائها. أي أن نمط الإنتاج الجديد أخذ يفرض نفسه على الأنماط الاجتماعية، مما أفقد المجتمع القروي التقليدي تماسكه واستمراريته لحساب مجتمع مدني تسوده

([1]) الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص 28، ص_ص30_31.

([2]) علام، أحمد خالد، **التخطيط الإقليمي**، القاهرة، 1982، ص_ص 5_8.

العائلة النووية، أي العائلة التي تتكون من الأب والأم والأولاد. كما أن التقاليد القروية أخذت ترخي سبيلا لتقاليد جديدة تتناسب مع متطلبات الصناعة[1].

فظهرت أحياء للمهاجرين الجدد في وسط المدينة والذين عملوا في الغالب عمالا في المصانع أو في المرافق الخدمية التي تطورت بصورة كبيرة. من خصائص هذه الأحياء أنها أصبحت مكتظة وتجمع أناسا لم يسبق أن تعاملوا معا، وأتوا من مناطق سكنية متعددة. هذه الأحياء عكست أوضاعا أكثر سوءا من أوضاع الأحياء الفقيرة في زمن الإقطاع، وكانت أحوالها الإجتماعية متردية إلى درجة كبيرة وظهرت أمراض اجتماعية جديدة مثل الجريمة والانحراف والسرقات وبيوت الدعارة[2].

إجمالا، تطورت ملامح أساسية مميزة في المدينة الصناعية وهي :

أولا: لم تعد العلاقات الاجتماعية قائمة على القربى وهرمية العائلة الممتدة وإنما أخذت تتطور باتجاه الشخصنة (أي العلاقة بين أشخاص وليس بين عائلات) وبناء على ضوابط وتعليمات قانونية. أي أخذ القانون يحل محل الأساليب التقليدية في تحديد العلاقات وحل النزاعات. هذه العلاقات الجديدة زحفت على العلاقات القديمة التي أخذت تذوي تدريجيا[3].

ثانيا: ظهر في هذه المرحلة نوع جديد من الاستغلال بحيث أصبح الصناع هم السادة والعمال هم العبيد. بسبب الحاجة الماسة كان العامل يعمل عددا غير محدد من الساعات، وكان صاحب العمل يستخدم أفراد العائلة جميعا لقاء أجر زهيد ودون أن يقدم لهم أي نوع من الضمانات مثل

([1]) المرجع السابق نفسه، ص 10. أنظر أيضا الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص_ص72_74.

([2]) **النمو الحضري في الوطن العربي**، المؤتمر الرابع للشؤون الاجتماعية، ليبيا، طرابلس، 1971، ص_ص 170_171. انظر أيضا Alan Turner , ed , **The Cities of the poor**, London : Croom Helm, 1980 , P_P 22_32.

([3]) إبراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضارية**، مرجع سابق، ص45. انظر أيضاً: إبراهيم، محمد عباس: **التصنيع والمدن الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص149–152، ص 157.

الضمان الصحي وضمان الإصابات. ولم يكن الأجر إلا كافيا لتوفير طاقة تجعل العامل قادرا أو حتى في مدن العصور الوسطى[1].

وبالرغم من ذلك، كانت المجالس البلدية تحاول بقدر الإمكان ترتيب المناطق الصناعية بطريقة لا تنفصل عن ظهيرها في المدن الأخرى والأرياف، والربط هنا كان محكوما بمصالح الصناعيين وليس بمسألة التخطيط الحضري السليم والشامل، أي أن الاهتمام كان على مستوى إقليمي بما يخدم أهدافا صناعية رأسمالية، وليس على مستوى حضري يخدم مختلف فئات الناس[2].

رابعا: شهدت هذه المرحلة تحالفا قويا بين المستوى السياسي وطبقة الرأسماليين الجدد. لم يكن هناك قوى أخرى تؤثر على هذا التحالف، وانصبت السياسات العامة على خدمة المتنفذين فقط، وأهملت الفئات الأخرى في المجتمع. انعكس هذا على التخطيط الحضري بحيث كان نصيب كل حي من الخدمية تبعا للقدرة المالية والمكانة الرأسمالية لساكنيه. كان من الملاحظ أن الحاكم أو المسئول السياسي يقدر تحالفه مع الآخرين وفق مصالحه المالية والاقتصادية[3].

خامسا: بدأت تتطور نظريات اقتصادية وسياسية جديدة منها ما كان يكرس الوضع الحضري القائم، ومنها ما كان يشجع على التغيير. ظهرت نظرية حرية العمل الاقتصادية، والتي كانت تمنع الحكومة من التدخل في الشؤون الاقتصادية مما أتاح للرأسماليين المزيد من التحكم بالفقراء، لكن الديمقراطية بدأت تظهر مما بشر بعهد جديد للفقراء الذي كانوا يشكلون الأغلبية[4].

([1]) كوريا، تشارلز، ترجمة محمد بن حسين البراهيمي: **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود،1994،ص 45.انظر أيضا عوض، السيد حنفي: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،ص_ص 185_193. أنظر أيضا فواز، مصطفى: **مبادئ تنظيم المدن**، مرجع سابق،ص45، ص47.

([2]) Clara Greed, **Town Planning,** Malaysia: Longman Scientific &Technical, 1993, P_P 12_13.

([3]) جامع، محمد نبيل، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 564.

([4]) الببلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص253–254. انظر أيضاً: الجوهري، محمد وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص234.

سادسا: أدت الرأسمالية إلى ظهور تخصص العمل الذي كان يعني المهارة في تخصصات معينة. لم يعد في المرحلة الصناعية باب العمل مفتوحا للجميع كما كان في عالم الزراعة، وإنما كان لا بد من ظهور التخصص في العمل والمهارة، مما قوى من أدوار أصحاب المؤهلات والكفاءة من العمال. مهد هذا الأمر لدور سياسي اجتماعي أكثر فعالية في المستقبل[1].

ناضلت المجتمعات الأوروبية منذ القرن السابع عشر بجد وتضحيات من أجل انتزاع حرياتها، وإحداث تغييرات جوهرية على الأنظمة السياسية بحيث ترتفع درجة المشاركة الشعبية، وتنطلق حرية التعبير ووسائل الإعلام، وتتحدد صلاحيات المجالس السياسية المختلفة[2].

لقد ضحت المجتمعات الأوروبية وحققت الكثير من الإنجازات التي انعكست إيجابا على كل قطاعات الشعب وبالأخص القطاعات المقهورة التي لم يكن ينتبه لها أحد.

كان ظهور النقابات والتجمعات أحد نتائج ثورات الحرية، والتي نقلت ظروف الفقراء نقلة نوعية إلى الأمام[3].

بدأت تظهر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين علامات التمرد على الاستغلال الرأسمالي بسبب تراكم الوعي حول الاستغلال. حصلت مثلا ثورة في روسيا أدت إلى قيام الاشتراكية، وظهرت أحزاب اشتراكية وشيوعية في أوروبا أخذت تهدد بقلب الأوضاع الاقتصادية السياسية التي كانت قائمة. وظهرت أيضا نقابات العمال والاتحادات والجمعيات التي كان لها مطالب كثيرة على رأسها تحسين الأجور وتحديد ساعات العمل وتطوير أنظمة التأمين

([1]) جامع، محمد، نبيل: **علم الاجتماع المعاصر**، مرجع سابق، ص561.

([2])علام،أحمد خالد؛ وآخرون: **تخطيط المجاورة السكنية**، القاهرة،1995،ص4.

([3]) البيلاوي، حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق 1996، ص254، ص260.

والضمان الاجتماعي. وقد أخذت قوى عدة تضغط بوساطة الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات، وأحيانا بالهجوم على المنشآت الاقتصادية وتخريبها[1].

أخذت الدول الغربية عبرة من ذلك، كما أن الرأسماليين أخذوا يفكرون بحلول للمشاكل التي لا بد أن تؤدي إلى ثورة إذا استمرت وطأتها. وهنا أخذت أوضاع الفئات الفقيرة تتحسن نتيجة لسياسات جديدة. أي أن التكتلات الحزبية والنقابية الجديدة شكلت قوة لا بأس بها على التحالف السياسي الرأسمالي أثرت بصورة جوهرية على أصحاب القرار. أي أن عنصر القوة قد أصبح بيد الفئات الفقيرة مما أهلها في النهاية على الخروج من مآزق الأحياء الفقيرة والخدمات البلدية شبه المعدومة[2].

تحسن دخل العمال، ومعه تحسنت ظروفهم المعيشية، وتحسن المسكن والحي بصورة عامة. بدأت المجالس البلدية تأخذ بالحسبان قوة الطبقة العاملة، ففتحت الشوارع الواسعة في أحيائهم، وأقامت العيادات الصحية، والمتنزهات وأماكن الترفيه والمدارس. فكلما ازداد التصنيع في دولة معينة، كنا نجد تحسنا يطرأ على الفئات الأقل حظا، وكانت المعادلة كالتالي: كلما ازداد الفقراء تنظيما، ازدادوا قوة سياسية مكنتهم من التأثير على القرار والحصول على فوائد جديدة[3].

ساعدت الديمقراطية على ازدياد قوة العمال وغيرهم من ذوي الدخول المتواضعة وذلك بسبب الانتخابات التي ركزت على مبدأ صوت لكل فرد سواء كان ثريا أو فقيرا، رجلا أو امرأة[4].

([1])الحسيني، السيد: **التنمية والتخلف**، ط2، دار المعارف،1982،ص177. أنظر أيضا، حمودي، عبد الله، **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص7.أنظر أيضا رشوان،حسين: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص_ص179_181، ص_ص 225_226.

([2]) خليفة، عبدا لرحمن؛ إسماعيل، فضل الله محمد، **الايدولوجيا وفلسفة الحضارة**، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2005، ص 254. انظر أيضاً: عوض، السيد حنفي: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، مرجع سابق، ص64.

([3]) ترجمة اللحيدان، عبد الله بن فهد عبد الله، **السياسة والحكومة**،النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1421، ص120.
انظر .Clara Greed, **Town Planning** 1993,P_P 212_217

([4]) ألخزرجي، تامر كامل: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص233.

أصبح السياسي تحت رحمة أصوات الجماهير الغفيرة من العمال وذوي الدخول المحدودة، وكان لزاما عليه أن يتودد إليهم ويقدم لهم الوعود. لم يكن السياسي كاذبا بصورة كبيرة في وعوده لأن سيف الانتخابات المسلط بقي قائما، وكان يخشى عزوف الناس عن انتخابه في المرة القادمة. كان لا بد أمام المرشحين للانتخابات والأحزاب السياسية أخذ الجمهور العام بالحسبان، وتلبية المطالب إن كان لهم أن يفوزوا بالانتخابات القادمة. هذا التطور الديمقراطي الذي شهدته الدول الأوروبية قد تكون نتائجه الايجابية انعكست على الشعوب ذات الأصول الأوروبية وليس على العمال ذو الأصول الآسيوية والإفريقية في أوروبا، لان هناك ازدياد ملحوظ في قوة اليمين المتطرف في أوروبا ضد الأقليات والمهاجرين من إفريقيا واسيا، وبرامج اليمين تبنى على أسس قومية عنصرية وليس طبقية.

8.2 مدن ما بعد الصناعة

ارتقت الصناعة في الدول الغربية بصورة كبيرة إبان القرن العشرين، وتطورت إلى درجة أن الاهتمام في الدول الغربية أصبح ينصب على حياة ما بعد الصناعة، أو حياة الرفاه التي تعبر عن ثراء الدولة والناس وقدرتهم الإنتاجية الكبيرة والتي تتيح لهم الوقت الكافي للتنعم بالحياة. ارتقت الآلة الصناعية بحيث ارتفع إنتاجها بصورة هائلة جدا، وتقدمت التقنية إلى درجة أن العديد من الدول الغربية أخذت تتخلص من الصناعات المتدنية التقنية وتهتم فقط بالصناعات المتطورة تقنيا [1]. فمثلا أخذت تتخلص الولايات المتحدة من صناعة الملابس، وتشتري أغلب ما تحتاجه من الدول النامية التي أخذت تزدهر فيها المصانع التابعة للشركات الصناعية العالمية، وتركز على صناعات معقدة مثل الأجهزة الطبية والرافعات والأدوات الحربية[2].

وجدت الدول الصناعية الكبرى أن إنتاجها من الصناعات الخفيفة وغير المتطورة تقنيا مكلف جدا بسبب ارتفاع أجور الأيدي العاملة، وأنه من الأفضل نقل هذه الصناعات إلى الدول النامية بسبب انخفاض الأجور، وهي بذلك تحقق هدفين: التفرغ للإنتاج الصناعي العالي التقنية

([1]) مجيد، كمال: **العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق**، دار الحكمة، لندن، ط1، 2000، ص87،ص79.

([2]) واكيم، نجاح، **العالم الثالث والثورة**، معهد الإنماء العربي، ص16.

والثاني الحصول على سلع خفيفة بتكلفة أقل[1]. تركيز الدول الصناعية على هذا النمط وفر فرص عمل كثيرة جدا تعتمد على مهارات فنية معقدة، ووفر لها الوقت الكافي لكي تنتقل نقلة نوعية نحو حياة الرفاه. بدأ هذا التوجه يصنع ظروفا اجتماعية وسكنية جديدة مختلفة عن الظروف التي سادت في عهد الصناعة.

شهد هذا الوضع الجديد اتساعا كبيرا في الطبقة الوسطى وانحسارا في أعداد الطبقة الفقيرة، وأيضا ارتفاعا في المشاركة السياسية خصوصا للطبقتين الوسطى والفقيرة.

هذا يعني أن قوة الطبقتين السياسية والاقتصادية قد ارتفعت بصورة ملحوظة مما مكن عددا من أبنائهما إلى الصعود في التمثيل السياسي والبلدي، فأصبح لديهما نفوذا سياسيا في المجالس التي تتخذ القرار[2]. انعكس هذا بصورة سريعة على التخطيط الحضري، والذي بدأ يأخذ منحى جديدا بسمات مريحة لمختلف الفئات:

أولاً: السمات هذه لا تميز المدن في الدول النامية، وإنما هي تختصر في الغالب على الدول المتقدمة، على الرغم من أنه من الممكن أن نشاهد أطرافاً لهذه السمات وأحيانا هنا وهناك في الدول النامية.

ثانيا: عكست مدينة ما بعد الصناعة نوعا من الاسترخاء في الفرو قات ما بين الأحياء الثرية وتلك الفقيرة ذلك لأن التخطيط الحضري أخذ ينتهج نهجا أكثر عدالة مما سبق. المعنى أن الخدمات أصبحت تعطى للناس بغض النظر عن أوضاعهم المالية والاقتصادية, بقيت الفرو قات قائمة في المساكن ذلك لأن كل شخص يبني حسب قدرته، لكنه يتمتع بذات الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها[3]. نظرا للتطورات التي حصلت في مرحلة الصناعة والتي شهدت تكدسا

([1]) محمد، علي، محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، 212. أنظر أيضا، الحسيني: السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص181.

([2]) Clara Greed, O.P.cit PP. 212_217. Thomas Dye, O.P. cit PP. 74_75.

انظر أيضاً: الحسيني، السيد:**التنمية والتخلف**، مرجع سابق، ص179.

([3]) Clara Greed, O.P. cit PP. 12_13, Pp99-105..

انظر ايضاً: واكيم، نجاح: **العالم الثالث والثورة**، مرجع سابق، ص8

للصناعات وازدحاما للسكان في مركز المدينة، وانتشار الأمـراض بسـبب سـوء الظـروف المعيشية والصحية ونقص الخدمات، وبسبب ظروف الفقر وانتشـار الأمـراض الاجتماعيـة، ظهرت نظريات جديدة لتنظيم المدن، واجتهد العديد من المختصين بالتنظيم والتطوير الحضري حول الأوضاع الأفضل التي يمكن أن يتم تخطيط المدن وفقها. وهنا نـذكر أمثلـة مـن هـذه النظريات:

أولا: نظرية الانتشار والتي أسسها لويد رايت (Frank Lloyd Wright) وهدف من خلالهـا إلى توزيع السكان بطريقة تمنع التكدس والازدحام. استندت نظريته إلى إقامة المحال التجاريـة على امتداد الشوارع الرئيسية بحيث تكون منتشرة في كل المدينة مما يدفع الناس إلى الانتشـار وفق انتشارها.

ثانيا: نظرية الغد لصاحبها لوكوربوزييه (Le Corbusier) والتي رأت ضرورة تصميم المدينة على هيأة حدائق فسيحة تقوم في وسطها بنايات ضخمة وعالية، ويقوم فـي المركـز المرافـق العامة التي يحتاجها الجمهور.

ثالثا: كوكبة التجمعات لصاحبها لويد برودوين (Lloyd) والتي تقوم على بناء مراكز صـغيرة شبه مستقلة ومترابطة، وتبعد عن بعضها البعض لكي لا يكون هناك تكدس. تظهر المدينة وفق هذه النظرية وكأنها عبارة عن بؤر شبه مستقلة لكنها مترابطة بشبكة جيدة من الطرق.

رابعاً: نظرية المجاورة السكنية والتي قام باقتراح فكرتها المخطط بيرري (Perry) فـي عـام 1923 والتي تعتبر اصغر وحدة تخطيطية في المدينة، سواء في حالة التخطيط الصفري للمدينة أوفي حالة إعادة تخطيط المدينة القائمة بالفعل، أهم ميزات المجاورة السكنية أنها تعزز الـولاء لساكنيها، وتساعدهم على ممارسة الحياة الديمقراطية من خلال مشـاركتهم فـي العديـد مـن القرارات المتعلقة باحتياجاتهم ومطالبهم السكنية، كذلك توفير الحاجات اليومية إليهم، كما تسـهم في وجود حركة حرة بداخلها براحة وأمان، وسهولة الوصول إلـى الخـدمات اليوميـة نظـرا لتوفرها داخل المجاورة، ومن خلال الطرق الفرعية الداخلية الآمنة، والتي يتم الاعتمـاد عليهـا مشياً على الأقدام للوصول إلى الخدمات فهي في متناول الجميع.

تحتوي المجاورة على مدرسة ابتدائية تتسع إلى 300–400 تلميذ بحيث لا تزيد مسافة سير الطفل إلى المدرسة أكثر من 500 متر على الأقدام، لا يزيد عدد سكان المجاورة عن 5000 نسمة، تكون المدرسة في مركزها في الوسط، وبالقرب منها حديقة وبعض المباني العامة مثل المسجد والمحلات التجارية والترفيهية[1].

هذه النظريات وما شابهها كانت تهدف إلى حل مشاكل التحضر في المدن عموما والتي رافقت المرحلة الصناعية، لكنها لم تكن تركز على حل المشاكل الطبقية التي تظهر في الأحياء. أخذت الدول ببعض ملامح من هذه النظريات، لكن المشكلة الطبقية بين الأحياء بقيت قائمة[2].

ثالثا: ظهرت الطرق السريعة في المدن والتي غالبا لا تتقاطع، وتتميز بمداخل ومخارج لا تؤثر على حركة السير، والسبب هو أن بطء حركة السير يعرقل عملية التقدم، وبالتالي كان لا مفر من توسيع مساحة المدينة لتستوعب نظام الشوارع الجديدة.

رابعا: ظهرت في المدن مرافق تعليمية كبيرة مثل الجامعات والمعاهد العليا والمستشفيات والتي تطلبت مساحات ضخمة تسهل الحركة، وكذلك الحدائق العامة الضرورية لاسترخاء المواطنين. ولهذا رأينا أن المدينة تزداد مساحتها، وتتخللها الفراغات الجميلة والتي حلت محل التكدس العمراني والسكني[3].

خامسا: تطورت مرافق أخرى لها علاقة بالتطور التقني الذي حصل فظهرت البورصات والأسواق المالية والخدمات البنكية الإلكترونية، وظهرت أيضا مدن الألعاب والترفيه التي تستند إلى الإلكترونيات. وتطورت أيضا الاتصالات التي قربت المسافات كثيرا وجعلت من العالم بلدا صغيرا.

([1])علام،احمد خالد،غيث،محمد محمود :**تخطيط المجاورة السكنية**،مرجع سابق ص 5.

([2]) علام، أحمد خالد،**التخطيط الإقليمي**، مرجع سابق، ص_ص 214_229. أنظر أيضا، عبد الله، محمد أحمد، **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق،ص_ص90_110

([3]) علام، أحمد خالد، **التخطيط الإقليمي**، مرجع سابق، ص8–9.

سادسا: انتشرت المدينة خارج مركزها، وأقيمت الأسواق على أطرافها، واتسعت الضواحي التي اختلفت في مساكنها لكنها اتسمت في شوارعها العريضة ومساحاتها الخضراء الواسعة. وهذا أدى إلى امتداد المدينة بصورة كبيرة جدا وظهور الميتروبوليتان مثل شيكاغو ونيويورك ولوس أنجلوس وطوكيو وباريس ولندن.

سابعا: أصبح التخطيط الحضري يأخذ مستوى وطنيا بحيث أن الدولة أصبحت شريكا في التمويل من أجل النهوض بالمستوى الحضري للمدن، وأصبحت المدن وتجديدها الحضري جزءا من برامج الأحزاب والحكومات.

حصلت نهضة كبيرة في التخطيط الحضري حسّن كثيرا من أوضاع الأحياء الفقيرة. وقد استمر هذا التحسن في مرحلة ما بعد الصناعة، أي المرحلة التي أخذت تتميز بالصناعات الإستراتيجية الضخمة، وأماكن الترفيه وعالم الإليكترونيات[1].

9.2 مدن ما بعد الحداثة

رغم تطور النظريات في التخطيط الحضري وسياسة توزيع الخدمات، واتخاذ التخطيط الشكل الإقليمي، من أجل التغلب على التفاوت بين الأحياء السكنية إلا أن هذا لا ينفي ظهور مشاكل لها علاقة بنمو السكان الذي كان دائما يرافقه نمو حضري.

بعد عصر العولمة شهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة المدن المليونية والامتداد الحضري بشكل واضح وكبير، لا يخلو من مظاهر عنصرية تؤكده دراسات كثيرة.

هذا ما حدث في مدينة "اسبري بارك" في ولاية نيوجرسي حيث فقدت أهميتها بسبب هجرة الأغنياء لوسط المدينة والتوجه إلى العيش في الضواحي والهوامش الحضرية، مما أدى إلى عدم رغبة السكان في العيش فيها وانخفاض دخلها، مما جعل وسط البلد تفقد أهميتها.

([1]) محمد نبيل، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**،مرجع سابق، ص_ص 564_567.

أدى خروج الأثرياء إلى الضواحي إلى تأكيد عملية التمييز الاجتماعي على أساس العرق والوضع المادي للسكان، والى سيادة المدن الكبيرة على المدن الصغيرة، وما تؤكده العديد من الدراسات الحديثة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، أن هناك تباينا واضحا بين الفئات الاجتماعية في المستوى المعيشي وكفاءة الخدمات بين المجاورات السكنية والمدن التوابع، يشمل جميع جوانب الحياة خاصة المتعلقة بالصحة والتعليم على أساس التباين العرقي والاقتصادي.

أكدت دراسة قامت بها بوليدو " Laura Pulido" عن وجود عدم مساواة بمدينة" لوس أنجلوس" حيث توجه السكان البيض إلى الضواحي، وهجروا المناطق الصناعية القديمة، وسكن بدل منهم في وسط المدينة الملونين وذو الأصول المكسيكية، كذلك سكن غير البيض في الضواحي ولكن في الأماكن القريبة من مكبات النفايات وأماكن التخلص من مخلفات الصناعة ومستودعاتها.

وما يؤكد التمييز بين السكان أيضا ما أثبتته دراسة" Cindy Fan" على المدن الصينية التي أكدت أن عملية التمييز بين السكان تقوم على أساس أقدمية هجرتهم من الريف إلى المدينة.

وأكد " David Herbert" في بريطانيا ان عملية التمييز لا تقتصر على اللون وأقدمية الهجرة فقط وإنما تمتد لتشمل النوع والعمر والدين والجنس والقومية والمستوى الاجتماعي وهذا أدى إلى وجود الأحياء الطائفية.

ومن مظاهر عدم المساواة الاجتماعية قصر أمد الحياة والظروف الصحية السيئة في الأحياء التي عانت من الفرز الاجتماعي، وذلك بسبب تباين مستوى الخدمات الصحية وعدم المساواة في تقديمها بعدالة لكافة فئات المجتمع، فالحصول عليها يرتبط بقدرتهم الاقتصادية على دفع نفقات العلاج.

لا يمكن بعد هذا الإغفال عن المشاكل العمرانية التي يسببها نمو المدن الكبرى، حيث كانت أوساط المدن تعج بالتلوث والتدهور، بينما عانى السكان الهامشيين على الأطراف من الإهمال وظهرت مشكلات التلوث البيئي على جميع الأصعدة منها:

1. مشكلات التصريف النهري والمياه : أدى النمو العمراني في الولايات المتحدة إلى انخفاض نفاذية أسطح التصريف خاصة في المناطق الهامشية مما أدى إلى تلوث المياه الجارية وبعض الشواطئ والبحيرات والمثال على ذلك شواطئ مدينة "سان فرانسيسكو".

2. مشكلات تلوث الغلاف الجوي : أكدت الدراسات أن زيادة التلوث الجوي له علاقة بملكية السيارة، لهذا أصبح هناك توجه من قبل المخططين بضرورة استخدام وسائل النقل العام.

إن الضواحي التي تسكنها الفئات الفقيرة تتعرض لهذا التلوث الجوي بدرجة اكبر بكثير من غيرهم من الفئات الأخرى، بسبب وقوعها بالقرب من الطريق السريع وبالقرب من مراكز المدن.

3. تناقص أهمية المدن الصغيرة وفقدان وسط البلد لأهميتها : بسبب هجرة الأغنياء وسط المدينة والتوجه إلى الضواحي، وبسبب تمركز الفئات الفقيرة في داخل البلد القديمة، فقدت المدينة القديمة أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وقلت حركة العمل والتجارة، مما أدى إلى انخفاض دخلها، وتراجع الإقبال على سكنها، كما إن عمليات الفرز الاجتماعي والمنافسة الاقتصادية للمدن الكبيرة أدى إلى إهمال المدن الصغيرة.

هذا الإهمال أدى إلى وجود حركات ومؤسسات ومنظمات هدفها الحفاظ على البيئة الحضرية وحماية المناطق الطبيعية وحماية التراث العمراني القديم في وسط البلد، للحفاظ على طابعها التاريخي وإحياء قلبها القديم، ومن هذه الحركات حركة "Urban Ecology Works" وهي حركة نشطت في سبعينات القرن الماضي في "كاليفورنيا" في الولايات المتحدة الأمريكية هدفها إيجاد بيئة حضرية ملائمة للجميع بما يدعم العلاقات الاجتماعية وإعادة إحياء القلب القديم للمدينة.

وفي نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، كانت هناك حركة نشطة من العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في شتى الولايات المتحدة، تعمل على النهوض في البيئة الحضرية من خلال التخطيط الاجتماعي وتعديل استخدامات الأرض.

شاركت العديد من المؤسسات الإعلامية في واشنطن وسياتل وجامعات ومراكز أبحاث هدفها حماية الطبيعة. تخصصت مؤسسات عديدة في الحفاظ على التراث العمراني التاريخي بحركة عرفت إعادة الأحياء الحضري، هدفها الحفاظ على القلب التاريخي للمدينة حيث هجرها سكانها، وذلك لما لوسط البلد من أهمية في التعبير عن وحدة المجتمع.

اهتمت مكاتب حماية الآثار في الولايات المتحدة بهذا التوجه حيث ساهموا في ترميم المباني التاريخية والأثرية مثل : محطات القطارات القديمة، والجسور، وتحويل بعض المباني إلى أماكن سياحية وفنادق، وعقد العديد من المناسبات التاريخية في وسط المدينة.

إن بإعادة إحياء قلب المدينة الأمريكية، والاهتمام بالشوارع الرئيسية في مركز المدينة، وجذب الاستثمارات نحو الاستخدامات التجارية والواجهات البحرية، وتحسين بيئة المدن الأمريكية الصغيرة وإعادة تشجيرها وتجميلها، أعيدت لها حيويتها وشخصيتها وأصبحت تحظى بالإقبال السكني بما يقلل الطلب على مناطق السكن الجديد في الهوامش الحضرية.

4. الحرمان من المساحات الخضراء والأماكن المكشوفة : إن الامتداد العمراني والحضري للمحميات والأراضي الطبيعية هدد التنوع البيئي والحيوي، مما حذا بحكومات المدن الامريكية المحلية الاهتمام بهذا الجانب الهام من جوانب الامتداد العمراني، مثلما حدث في" نيوجرسي" التي شهدت امتداد عمرانيا سرطانيا هدد أراضيها وذلك بسبب وقوعها بين مدينتي" نيويورك" شمالا و"فلدلفيا" جنوبا، وكلاهما مدن حضرية ضخمة ذات نفوذ قوي، فصدرت العديد من التشريعات لحماية البيئة، وذلك بتحديد الأراضي الغابية والزراعية أطلق عليها "Transfer Of Development Rights (TDR)" كما حددت الحيز العمراني للحد من "الامتداد الحضري" وعملت على تركيز المناطق السكنية في مساحات صغيرة وأبعدتها على الطرق الرئيسية مع عدم فصلها عن العمران.

1.9.2 ملامح مدن ما بعد الحداثة والعولمة

يكون نمو المدينة الحديثة في اتجاهين :

أولا : ظهور المدن المليونيـــة "metropolis" وظهـــور المجمعـــات الحضـــرية الضـــخمة "Conurbations" وأقاليم المدن الكبرى "Megalopolis" .

ثانيا : ظهور الضواحي المتخصصة والمدن الجديدة ومدن الحدائق.

في أمريكا هناك تمدد حضري واسع في الهوامش الحضرية الريفية للمـــدن الأمريكيـــة ومن مظاهرها:

1. استنزاف كبير للموارد مع تهديد للبيئة.
2. التمييز الاجتماعي فرغم ضخامة وحداثة هذه المدن إلا أنها لا تقيم ميزان العدالة بين الناس فهي لا تخلو من مظاهر التمييزالاجنماعي والعرقي والاقتصادي.

في أوروبا تناول المختصون هذه الظاهرة من اجل فهم كيفية تطور المدينة وإقليمها واثر تغير التركيب الاقتصادي والاجتماعي والعرقي وحركة السكان اليومية في ظهور هذه الظاهرة، واعتبروها مظهرا حضريا هشاً وأطلقوا عليها "النمو الحر الحديث". واعتبر المختصون ان هناك عدة قضايا لها علاقة بهذه الظاهر:

1. أهمها تباين المستوى الاجتماعي.
2. الهجرة الوافدة هي المسئولة عن التحضر السريع وما يتبعه من مشاكل حضرية.
3. انتشار المناطق السكنية غير المترابطة حول المدن على شكل توابع .

تم إجراء العديد من الدراسات حول المدن الأوروبية اهتمت جميعها بظاهرة نمو المـــدن متعدد النويات كمدينة برشلونة.

جميع الدراسات أثبتت أن النمو الحضري السريع الذي يشهده العالم اليـــوم ســـواء فـــي الدول المتقدمة أو النامية له آثاره السلبية التي تنعكس على طبيعة الحيـــاة، وبمـــا أن الظـــاهرة

واضحة جدا وأكثر حده في الدول النامية، فإنها جميعا تظهر فيها مشاكل الفقر الحضري ومشاكل السكن الرديء مما جعل منظمات دولية تهتم بمثل هذه القضايا.

2.9.2 مناهضة التمدد الحضري في أمريكا :

أثارت قضايا العمران و قضية التمدد الحضري السريع في أمريكا والتي أطلق عليها مصطلح " Sprawl " اهتمام عدة مدارس، منها مدرسة " شيكاغو" في عشرينات القرن العشرين، بسبب تفاقم ظاهرة النمو الحضري السريع وما رافقه من مشاكل من فقر حضري وسكن رديء.

تبنت هذه المدرسة عدة أفكار تخطيطية بهدف حل هذه المشكلة، كان منهجها أيكلوجي ركز على الاستخدامات المختلفة للأرض، و تأثير مشكلات البيئة الحضرية على السلوك الاجتماعي.

وتبنت جهات أخرى الأهمية التخطيطية للأقاليم المتروبوليتانية، مما جعل المسئولين عن التخطيط في كل من" نيويورك وشيكاغو" يتبنوا نظريات تخطيط المدن إقليميا بهدف منع الانتشار الحضري السريع بشكل فوضوي.

كما تناولت مدرسة لوس انجلوس " Los Anglos School" مدينة " لوس أنجلوس "على أنها مدينة عالمية لها تأثير عالمي على غيرها من المدن، فهي من المراكز العالمية الهامة للمال والأعمال والمعلومات.

تبنت هذه المدرسة مدينة ما بعد الحداثة، وان هناك علاقة بين المحلي والعالمي على اعتبار أن مدينة ما بعد الحداثة تعكس علاقات اقتصادية رأسمالية ذات تأثير على الحياة الاجتماعية سواء على مستوى المدينة نفسها أو على مستوى العالم.

بسبب التخصص التقني العالي والنمو الاقتصادي السريع في ثمانينات القرن المنصرم، شهدت المدن الأمريكية نمو حضري سريع حول المدن، أطلق عليه المختصون اسم Urban "

"Sprawlوفي بداية القرن الواحد والعشرين تعاون المخططون والاجتماعيون والجغرافيون لمحاربة مخاطر التمدد الحضري في حركة أطلقوا عليها اسم "Anti Sprawl" وظهر أيضا اتجاه قوي في الولايات المتحدة أطلق عليه اسم النمو الذكي "Smart Growth"يعمل على تحسين البيئة الحضرية بعد تضخم المدن.

3.9.2 حركة النمو الذكي

هي حركة قومية تم تأسيسها عام 1996 تهتم بقضايا التخطيط في المجتمع الأمريكي، وذلك بالتعاون بين وكالة حماية البيئة وأكثر من مئة منظمة حكومية وغير ربحية، لها العديد من المواقع الكترونية على شبكة النت، وجدت بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجاورات السكنية، ركزت على دور المجتمع المدني في توجيه سياسات التخطيط من خلال إشراك جميع الأطراف الرسمية والشعبية في دراسة البيئة، والتعرف على المشاكل الحالية، والعمل على إعادة تأهيلها وتهيئتها، تعتمد في عملها على العمل الجماعي والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، واختيار ممثليها في الحكومة والمجالس البلدية ممن يتبنون مبادئ النمو الذكي.

أهداف حركة النمو الذكي :

1. التحكم بالتوسع العمراني ومنع امتداده إلى الأراضي الطبيعية، والتركيز في عمليات التطوير على الأماكن المبنية.
2. تحسين نوعية الحياة والخدمات في المجاورة السكنية.
3. التقليل من استخدام وسائل النقل وتسهيل رحلة العمل اليومية.
4. التغلب على ما يعرف بالفرز الاجتماعي والعرقي وذلك من خلال المشاركة للجميع في ما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.
5. توجيه الاستثمارات للمدن والضواحي القائمة من اجل تنميتها.

6. خفض النفقات والضرائب وتوفير العمل والخدمات داخل المجاورة السكنية نفسها.

7. أولت الحركة القضايا الصحية والنقل أهمية كبيرة وذلك بسبب ما توصلت إليها نتائج الدراسات من العلاقة القوية بين النمو العمراني والآثار السلبية على الصحة للأفراد كالتالي:

- اثبت دراسة عام 2003 بعنوان" الأثر الصحي للنمو العمراني" وضحت العلاقة الكبيرة بين التمدد العمراني وارتفاع نسبة الإصابة بأمراض ضغط الدم والسمنة بين كبار السن والأطفال.

- كما أثبتت دراسات أخرى أن كثافة استخدام وسائل النقل سببت في ارتفاع عدد المصابين بالربو بين الأطفال، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الوفيات بسبب حوادث السير على الطرق الاندماجية في الضواحي.

من التجارب الجديرة بالذكر في الولايات المتحدة الأمريكية سعيهم لتقليل مشاكل الكثافة المرورية وما يتبعها من مشاكل مثل التلوث والحوادث وطول رحلة العمل وضياع الوقت، ما قامت به مؤسسات التخطيط والهيئات الحكومية والأهلية، من مشاريع" تسعير الزحام المروري"، بمعنى أن لا تأخذ الدولة أي رسوم من الناس الذين يستخدمون وسائل النقل الجماعي على الطرق السريعة، بينما يدفع هذه الرسوم من يستخدم سيارته الخاصة على الطرق السريعة، وذلك بعد أن تنبهت الجهات الرسمية أن استخدام السيارات الخاصة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى التوسع الحضري.

قامت حكومات العديد من الولايات المتحدة الأمريكية مثل" كاليفورنيا" بعملية جمع أموال من أجل تمويل مشاريع خاصة بالطرق، لتحقيق ذلك فرضت ضريبة قليلة على كل دولار مشتريات لإقامة مشروع شبكة طرق لمدة عشرون عاما تنتهي في عام 2008 كما كان مخطط.

تبين من خلال الدراسات أن الكثير من حكومـــات الولايـــات الأمريكيـــة لا ينتهجـــون سياسات" النمو الذكي" فقرروا اعتماد إستراتيجية " إدارة التخطيط الإقليمي" للتغلب على مشكلات النمو العمراني بعد ان كشفت الدراسات عن مواطن الخلل في التخطيط والتي أهمها :

- الحرية الممنوحة لحكومات المدن وشركات الاستثمار العقارية الخاصة، كانت السبب فـــي التمدد الحضري.
- عدم وضع خطة وإستراتيجية قومية لكافة الولايات تضبط هذا الامتداد الحضري.
- تناقص معدلات البناء السكني والقدرة الشرائية للأفراد، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء مع ثبات الأجور.

تبنت هذه الإستراتيجية عدة قضايا أهمها:

1. العمل على توفير السكن الملائم للفئات المحرومة كواجب من واجبات المخططين، وذلك بالحصول على الأموال اللازمة من المؤسسات الأهلية والحكومية، على أن يكون السكن وفق أسس إنسانية.
2. تبنت برامج السكن الذي يناسب مستويات الدخول المنخفضة "Affordable Housing Programs" وإقامة مشاريع سكنية من عوائد أموال الضرائب، والتبرعـــات، ودعـــم المستأجرين ماديا من خلال مؤسسات الإقراض والبنوك والمؤسسات الخيرية.
3. التخطيط على أساس المجاورة السكنية كأصغر وحدة تخطيطية، مع الاهتمـــام بتنويـــع الخدمات بحيث يستطيع الجميع الوصول لها مع الاستغناء عن السيارة.
4. توزيع الأنشطة الاقتصادية بين المدن التوابع، وتوفير الوظائف والخدمات عن طريـــق دمج هذه التجمعات العمرانية وسهولة الحركة والتنقل بينها.
5. تركيز المساكن حول محطات النقل الإقليمي.

6. الحفاظ على الأراضي الزراعية واستثمار المناطق الواقعة بين الريف والمدينة.

7. التركيز على وسائل النقل الإقليمي العام وتقليل استخدام وسائل النقل الإقليمي الخاص[1].

10.2 الخلاصة

نستنتج مما سبق أن التخطيط الحضري للمدن في مرحلتي الصناعة وما بعدها سواء كان بوعي أو بغير وعي مر بعدد من المراحل نذكر أبرزها:

أولا:مرحلة التمركز والتي تعني اكتظاظ الناس والبنايات في مركز المدينة وما ترتب على ذلك من مفاسد صحية وبيئية واجتماعية. كما أن هذه المرحلة ازدحاما شديدا في أحياء الفقراء الذين عانوا من أبشع أنواع الاستغلال. هذه مرحلة اتسمت بعدم النضوج الصناعي، وكان هم الصناعيين والتجار مركزا على الأرباح بغض النظر عن القيم والمبادئ الإنسانية.

ثانيا: مرحلة الخروج إلى الضواحي والتي شهدت ابتعاد أصحاب الثروة عن الأماكن المزدحمة، وإقامة مساكن في أماكن فسيحة بعيدة عن الضوضاء وعن مركز المدينة الملوث. لم تكن هذه الضواحي مخططة جيدا، لكنها أعطت تمييزا طبقيا واضحا بين الأثرياء والفقراء الذين لم يكونوا قد نظموا أنفسهم للدفاع عن حقوقهم.

ثالثا: تشكلت مرحلة التشتت بعد ازدياد حجم الصناعة ومداها مما اضطر الصناعيين إلى نقل مصانعهم خارج مركز المدينة. احتاج الصناعيين مزيدا من المساحات والمرافق التي تخدم المصانع، ولم يكن توسعهم مخطط بشكل جيد وإنما كان عشوائيا ومشتتا فظهرت المدينة بشكل غير متناسق وفوضوي.

([1]) إسماعيل، يوسف إسماعيل: **الدراسات العمرانية المعاصرة بتدقيقات نظم المعلومات الجغرافية**، دار المعارف، الإسكندرية، 2004، ص23-25، 34-42.

رابعاً: مرحلة إعادة التمركز أو مرحلة الإحياء الحضري "Reorganization" ظهر في معظم الأحياء الأوروبية في السبعينات من القرن العشرين، بعد أن فقد وسط المدينة قيمته الاقتصادية والجمالية، عانى وسط المدينة من ضغط الأعمال ومن تدهور حضري بسبب تركز الفئات الفقيرة فيه دون أي عملية تطوير وهجرة سكانه الأصليين من أبناء الطبقة الثرية إلى الضواحي. مع تطور النظريات الاجتماعية والسياسية والتنموية أخذت الحكومات تعمل على جعل المدينة مكاناً أفضل للحياة، وذلك للحفاظ على التراث الحضاري والثقافي للمدينة فأخذت تمول مشاريع الترميم للمساكن والمصانع القديمة، لتجعل منها متاحف للجذب السياحي في محاولة منها الحفاظ على البعد التاريخي والجمالي لها.

الفصل الثالث

الأحياء الفقيرة ظاهرة عالمية

الفصل الثالث

الأحياء الفقيرة ظاهرة عالمية

1.3 مقدمة

ربما يحتج بعضهم قائلين إن التمايز بين الأحياء تاريخي، ولم يعد لـــه وجـــود الآن لأن العالم قد انتقل من مراحل الاستغلال والاستعباد إلى مرحلة حقوق الإنسان واحتـــرام الإنســـان، والتوزيع العادل للثروة. ساد الظلم حقبا تاريخية، وعانى جمهور النـــاس مـــن تســـلط وقســـوة أصحاب السلطان، أما الآن فقد ازداد الوعي الإنساني بالقيم الإنسانية، وبأسس العدالة والمساواة، وانتشرت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشطت الأمم المتحدة في مساعدة الفقراء، كما أن وسائل الإعلام تغطي هموم الفقراء وآلامهم، وتعمل على تحميل الأثريـــاء وأصـــحاب النفـــوذ السياسي والاجتماعي مسؤولية الفئات الفقيرة والمسحوقة. ولهذا، يكملون احتجـــاجهم قـــائلين إن عهد الخروج من الفاقة والعوز قد انتهى، وإن عملية النهوض والقضاء على ظـــاهرة العشـــش مستمرة في كل أنحاء العالم.

هذا جدل لا تؤيده الإحصائيات والوقائع على الأرض. تقول الأمم المتحدة إن عدد سكان العشش (slums) (والتي يتم تعريفها على أنها أجزاء من المدينة متدنية جدا في خدماتها، ولا تصلح مساكنها للعيش) في مدن العالم (الريف ليس مشمولا في الإحصائيات) بلـــغ ســـنة 2005 حوالي بليون، أو أكثر من 3/1 سكان المدن، والرقم سيرتفع وفق التقديرات إلى بليـــونين عـــام 2030. أما نسبة سكان العشش في الدول الصناعية المتقدمة فقد انخفض بـــين ســـنتي 1990 و2005 من 47% إلى 37%. هذه إحصائية تتكلم عن سكان العشش وليس عن الأحياء الفقيرة، علما أن الأحياء الفقيرة أحسن أحوالا من العشش، وهي أيضا دون مستوى الأحياء الثرية. فـــإذا كان 6/1 من سكان العالم يعيشون في العشش، فإن سكان الأحياء الفقيرة يقفزون عن 4/3 سكان العالم[1].

([1]) (Richard Pithouse, Review of Mike Davis, "Planet of Slums")
http://housingstruggles.wordpress.com/2008/06/08/mike-davis-planet-of-slums/#more-70

يظهر الوضع المأساوي وفق تقرير الأمم المتحدة UN-HABITAT في الجدول أدناه، والذي يشير إلى حجم مأساة التطور الحضري. يشير اللون الرمادي إلى نسبة سكان الأرياف حتى العام 2030، واللون الذهبي أو البني إلى نسبة سكان المدن بأحيائها الفقيرة والثرية، واللون الأحمر إلى نسبة سكان العشش. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى عدد من المدن فتذكر مدينة نيروبي عاصمة كينيا فتقول إن 60% من السكان يعيشون على 5% من مساحة المدينة، وأن 150 طفلا من كل 1000 طفل يموتون دون سن الخامسة، في حين أن 83 من 1000 من سكان الأحياء الأخرى يموتون، 113 من سكان الأرياف.

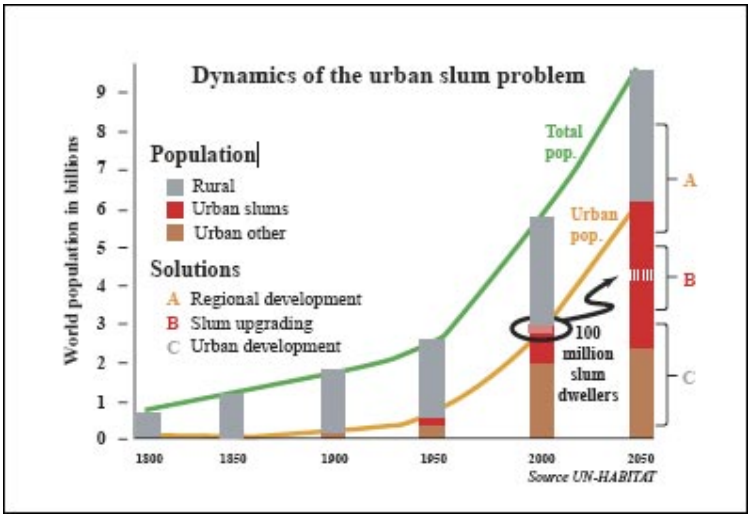

المصدر: UN-Habitat

تقريبا 71% من سكان المدن الأفريقية يعيشون في العشش، وهي نسبة من المتوقع ارتفاعها مع ارتفاع نسبة سكان المدن في أفريقيا، والتي من المتوقع أن ترتفع أكثر بالنسبة لمجموع سكان القارة عام 2030.

تقول أنّا تايبيجوكا "Anna Tibaijuka" مديرة برنامج الأمم المتحدة لدراسة البيئة السكانية إن دول العالم اتفقت فيما بينها على تحسين أوضاع 100 مليون من سكان العشش بحلول 2020، وهذا يساوي فقط 10% من سكان العشش المقدر عام 2005[1].

([1])**Anna Tibaijuka**, "Cities without Slums,"
http://www.ourplanet.com/imgversn/161/tibaijuka.html

وتشير الإحصائيات إلى أن ثلثي سكان المدن في دول الكومونويلث يسكنون العشش، بينما تضاعف سكان العشش في الهند في آخر سنتين: من 2006–2008. في مدينة بومباي الهندية، يسكن 55% من السكان في العشش على مساحة 6% من مساحة المدينة. في الفيليبين، يعيش حوالي 20 مليون من سكان المدن في العشش، أما العاصمة مانيلا فيعيش 50% من سكانها البالغ عددهم 11 مليونا في العشش[1].

ويقول تقرير حول أطفال العشش إن مليوني طفل دون سن الخامسة يموتون كل سنة في أحياء العشش في الهند بسبب سوء التغذية وسوء الرعاية الصحية، طفل كل 15 ثانية[2].

يشير أحد المؤلفين إلى أن حوالي 60% من القوة العاملة في عشش كلكتا (عاصمة إقليم البنغال الهندي) يعملون في الخدمات التي يملكها صغار المستثمرين، بينما يعمل حوالي 38% في الصناعة، و 2% في الزراعة. المهم أن هؤلاء يعملون تحت أوضاع خطرة وبلا حماية وبلا حقوق. إنهم يعملون بدون عقد عمل، ويحصلون على أجور أقل بكثير مما يستحقون وذلك بسبب تجبّر رجال الأعمال الذين يعون تماما أنهم قادرون على استقطاب أيد عاملة أكثر مما يحتاجون في أي وقت. أظهر إحصاء للسكان في كلكتا عام 1991 أن الازدحام السكاني في المدينة يبلغ حوالي 23,000 نسمة للكيلومتر المربع الواحد، وأن الزيادة السنوية لعدد السكان بلغ حوالي 19% نتيجة زحف الناس من الأرياف[3].

عقد في القاهرة مؤخرا حلقة دراسية بعنوان مدينة الأموات بتاريخ 7–9/تموز/2009 تركزت حول سكان المقابر، أو الذين يعيشون في المقابر مع الأموات، والذين يقدر عددهم بحوالي 800,000 نسمة. هذه ظاهرة فريدة في العالم على الرغم من أن القاهرة مصنفة رقم 18 بالنسبة لمدن العشش في العالم[4]. ومن المعروف أن انزلاقا أرضيا قد حصل في القاهرة عام

([1])http://en.wikipedia.org/wiki/Slum
([2])Githen Chamberlain, "Two Million Slum Children Die Every Year As India Booms," The Observer, Oct. 4, 2009.
([3])Galen Frysinger, Calcuta, India, http://www.galenfrysinger.com/calcutta_india.htm
([4])Silvia Orazi, "City of the Dead,"
http://www.liveinslums.org/english/progetti_cairo.php

2008 أدى إلى مقتل المئات من سكان حي فقير بالقرب من جبل المقطم/ وكان من الصعب جدا المساعدة لأن الحكومة لم تقدم المعدات المطلوبة[1].

في أمريكا هناك عشش الخيم التي تنتشر بالقرب من المدن مثل مدينة لوس أنجلوس في كاليفورنيا. هناك سكان قدامى في هذه الخيم التي تفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية، وهناك سكان جدد طوحت بهم الأزمة العقارية الأخيرة وأودت بهم إلى العشش[2].

في البرازيل، هناك عشش كثيرة وازدحام يسبب الكثير من الأمراض الاجتماعية، على الرغم من أن الدولة ثرية. تنتشر المخدرات في هذه العشش، وتكثر الجريمة خارجها. وهناك على أحد مواقع الشبكة العنكبوتية صور كثيرة للمقارنة بين أحياء الأثرياء وأحياء الفقراء[3].

تعاني البرازيل من مشاكل كثيرة بسبب انتشار الجريمة والمخدرات والتي تعتبر العشش مراكز أساسية لها[4].

وفي دراسة أخرى لعدوي وضح شدة الظاهرة وتفاقمها في جميع الدول بيّن حدة الظاهرة (ظاهرة المساكن العشوائية) وصنف نسب العشوائيات وكيفية تصنيفها، حيث تكون مرتفعة جداً إذا كانت نسبة ساكنيها من عدد السكان 60% فأكثر، وتكون مرتفعة إذا تراوحت نسبة ساكنيها بين 30–60%، وتكون منخفضة إذا قلت نسبة سكان العشوائيات عن 8%، أما عن توزيع نسب السكان العشوائية في القارات فهي كالتالي: في آسيا 35% عام 2001، وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط 58% من المناطق الحضرية، وفي أمريكا اللاتينية 75.8% من سكانها وأعلى نسبة موجودة في هاييتي بلغت 86% ونيكاراغوا 81% وسوف تزداد العشوائيات

([1])Eman AbdelRahman, "Rocks Slide Over Slums in Cairo," Sep.8, 2008.
http://globalvoicesonline.org/2008/09/08/egypt-rock-blocks-slide-over-slums-in-cairo /
([2])Jeffery Feldman, "Tent Slums Spring up in America," March 16, 2009.
http://www.huffingtonpost.com/jeffrey-feldman/tent-slums-spring-up-in-a_b_175562.html
([3])In Brazil, "Slums and Riches,"
http://idol.union.edu/micklasc/brazil/Slums%20and%20Riches.htm
([4])The Guardian, Nov. 5, 2009
http://www.guardian.co.uk/world/brazil

مع تنامي العولمة، وأخطر ما تتميز به هذه المناطق العشوائية الانتشار السريع وتزايد حجم سكانها.

وأشار العدوي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في عدة مدن كان أبلغها كثافة في هونج كونج حيث بلغت 4400 نسمة لكل كم2 واحد، ومما يلفت الانتباه أنه يتم تأجير الأسِرّة في هونج كونج ويتم إحاطتهم بحديد لمنع سرقتهم ويطلق عليهم "الرجال داخل القفص".

"كما أشار العدوى إلى أن الفقر ظاهرة عالمية ليست حكرا على الدول النامية، بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 15% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي و11% في ألمانيا.

أما في الدول النامية فيعيش أكثر من 3\1 السكان تحت خط الفقر، وبلغت أعداد الفقراء في عام 2000 حوالي 1,3 مليار نسمة".

وفي ظل النظام العالمي الجديد، والحرية الاقتصادية للقطاع الخاص وعدم تدخل الدولة إلا في حدود معينة، وذلك وفقا للنظام الرأسمالي المحلي والعالمي فإن الظاهرة تزداد وضوحا يوم بعد يوم وعبر تجربة البشرية، بما ينعكس على الظروف المعيشية السيئة ومن ضمنها السكن الرديء.

إن الظاهرة من وجهة نظره ستزداد أيضا لأن نظام السوق يعمل على تكريس الهوة بين الأغنياء والفقراء، رغم توصيات البنك الدولي بضرورة اهتمام الدول باحتياجات الفقراء والسكان والاهتمام بالفئات الأقل حظاً بالعالم وحمايتهم بشكل أفضل.

أثبتت الدراسات" أن هناك تفاوت كبير في مستوى الدخل بين الأغنياء والفقراء في العالم، فإن دخل الأغنياء في العالم والذين يمثلون 20% من سكان العالم، إلى دخل الفقراء والذين يمثلون 80 % من سكان العالم ارتفعت من 30 : 1 في عام 1960 إلى 61 : 1 عام 1991، هذا بدوره سوف يؤدي إلى صراع بين الدول بسبب عدم العدالة في توزيع الموارد والعوائد، خاصة أن هناك العديد من الأحقاد في ظل نظام العولمة التي ساهمت في عملية الفرز

على مستوى الدول، ومن ثم على مستوى الأفراد، فالمحلي يؤدي إلى العالمي والعلاقات الرأسمالية المحلية تؤكد الهوة بين الأغنياء والفقراء، ولا تترك مجالا للأفراد من تطوير أنفسهم، بسبب ضخامة حجم الإنتاج والاستثمارات الموظفة له، بما لا يقدر عليها الإنسان العادي نحن الآن في القرن الواحد والعشرين مازالت العديد من الشعوب تعاني من مشكلة السكن الفقير والرديء، وهي مشكلة تعتبر من أهم المشكلات على الصعيد العالمي تهدد الإنسان والبيئة على حد سواء.

هي ظاهرة ليست حكرا على الدول النامية فهي تمتد للدول المتقدمة أيضا وان كانت بشكل اقل قسوة بكثير، مع اختلاف معايير السكن الملائم بين الدول المتقدمة والنامية.

حيث يعيش 4\1 مليون شخص في نيويورك في نهاية القرن العشرين في أماكن غير ملائمة للسكن، وفي بريطانيا 400 ألف شخص لا مأوى لهم، وفي فرنسا 500 ألف لا مساكن لهم، أما في الدول النامية نجد أن 25% من السكان متنقلين لا مأوى لهم.

العشوائيات كانت احد أهم نتائج الثروة الصناعية في القرن الثامن عشر وما بعدها في مرحلة ما بعد الصناعة حتى الآن عصر التقدم التكنولوجي والتقني، والنظام الرأسمالي العالمي، وما لحقها من هجرة متزايدة من الريف إلى الحضر، ومن دولة نامية إلى أخرى متقدمة، بحثا عن فرص عمل أفضل، ودخل أفضل، حيث أن الاهتمام بالصناعة وتركيزها بالمدن جعل من الأرياف تشكل عوامل طرد بظروفها المعيشية السيئة، ومن المدينة عوامل جذب من خلال فرص العمل المتاحة فيها، إلى أن استمرت الظاهرة بالاتساع وظهرت كمشكلة محلية وعالمية.

إن استمرار عملية الهجرة الريفية الحضرية مع استمرار النمو الصناعي أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين في المدن بشكل فاق قدرة المدينة على الاستيعاب، فبدأت العشوائيات بالظهور كحل من جانب من لا مأوى لهم، ولكن حكومات الدول المتقدمة وجدت لاحقا آليات للتعامل مع الزيادة السكانية ورد ذكرها في موضع آخر من البحث.

أما في الدول النامية فالأمر مختلف تماما، وذلك لأن مدنها تنمو وتطور دون أي ضابط أو اكتراث أو إدراك لأهمية تخطيط المدن، هذا لا يمنع من أن بعض الحكومات سعت للحد من مشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر، كالسياسة التي اعتمدتها الحكومة المصرية من خلال ما عرف بقانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة الفلاحين في يونيو عام 1952 على النظام الإقطاعي الذي كان سائدا آن ذاك، وجد هذا القانون لدعم القرية المصرية والعمل الزراعي وتفكيك الملكيات الكبيرة، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل والدليل على ذلك هو وجود هذه الظاهرة وتفوق مصر فيها لاسيما في مدينة القاهرة الكبرى والإسكندرية، حيث نمت كل منهما بشكل عشوائي ودون أي سياسات تخطيط حضري تلائم العرض من الوحدات والمرافق بما يتناسب مع احتياجات السكان وطلبهم على المساكن.

ان التحضر الزائد ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من الأرياف والتي أشار إليها البنك الدولي عام 2000م، وضح أن سكان المدن في العالم عام 1975 كانوا يمثلون 1\3 سكان العالم، وفي عام 2000 شكلوا 1\2 سكان العالم ومن المتوقع في عام 2025 ان تصل النسبة إلى 2\3 سكان العالم، ومن الأمثلة على التحضر السريع الذي شهدته الدول النامية ما حدث ساوبولو بالبرازيل حيث زاد تعدادها من 3مليون عام 1950 إلى 42 مليون في منتصف التسعينات ا[1].

أما الدكتور اسماعيل في كتابه الدراسات العمرانية المعاصرة طرح عدة قضايا من ضمنها ظاهرة التحضر في العالم المتقدم والنامي بشكل عام، وتحدث عن دور خبراء العمران البشري لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إصدارهم التقرير السنوي لعام 1996 بعنوان "An Urbanizing World" أي" عالم آخذ بالتحضر " بمعنى أن هناك استمرار في تنامي ظاهرة التحضر والتضخم في المستوطنات البشرية، اهتمت المنظمات والمراكز التابعة للأمم المتحدة بهذه الظاهرة وآلية التعامل معها من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي لا سيما دراسة هذه الظاهرة في دول الجنوب.

([1]) العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص62، ص74-90.

شهد العالم نموا اقتصاديا كبيرا رافق التقدم الصناعي والتقني، وتزامن تحضر المجتمعات مع التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، رغم أن أعلى نسبة تحضر في دول الجنوب، ضمن ظروف معيشية سيئة، إلا أن أكبر المدن الكبيرة والعملاقة توطنت في الدول المتقدمة، والتي تعتبر مدن عالمية توجه اقتصاد العالم وسياسته، حيث حافظت على مكانتها الاقتصادية رغم ما شهدته من نمو حضري سريع.

هذا تأكيد على العلاقة بين النمو الحضري والمكانة الاقتصادية للمدن رغم أن المدن العملاقة توجد في العالم المتقدم والتي يزيد عدد سكانها عن 10 مليون نسمة إلا أنها لا تضم سوى 3% فقط من سكان العالم حتى منتصف التسعينات.

قام "Bl.Turner" وآخرون في دراسة تؤكد دور هذه المدن العملاقة في توجيه العالم وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المحلي والعالمي، أشاروا أن المجتمعات المحلية والعالمية يؤثر كل منهما على الآخر، فدول الجنوب النامية ومن خلال ممارساتها اليومية وطرق استخدامها للموارد وتنظيماتها السياسية تؤثر على البيئة العالمية، كذلك فإن الدول العملاقة المتقدمة والغنية لها دور بالغ الأثر في ظهور تباين واضح في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم في إفقار المجتمعات النامية في العالم الثالث من خلال غزو منتجاتها واستثماراتها لمدن وريف العالم النامي.

إن أي قرار سياسي أو اقتصادي تتخذه أي من هذه الدول العملاقة كسعر رغيف الخبز مثلا يؤثر في القرى النائية وأصغر فلاح يعيش فيها وإن عبر هذا عن شيء فإنما يعبر عن العلاقة الرأسمالية التي تحكم العالم، حيث تكتسب المدينة قيمتها الاجتماعية من رتبتها في شبكة النظام الرأسمالي وانه ليس للمكان أهمية وإنما المهم هو تدفق المعلومات في زمن ثورة الالكترونيات والاتصالات والتي تعتبر من أهم ملامح عصر العولمة، ومدى التأثير الذي تحدثه هذه الثورة على شبكة العلاقات الدولية حيث تحدد بورصاتها أسعار جميع المستلزمات الأساسية للحياة في كل صباح لجميع أنحاء العالم" ا[1].

([1])إسماعيل،يوسف إسماعيل،**الدراسات العمرانية المعاصرة** مرجع سابق، ص19، ص-ص 65-67.

واضح من الإحصائيات أن أوضاع السكن الحضري تتدهور على المستوى العالمي، على الرغم من تحسنها قليلا في الدول المتقدمة صناعيا. حتى في الدول الصناعية لا تبدو الأوضاع جيدة لأن الأزمة المالية العالمية بخاصة فيما يتعلق بالعقارات تطرد المزيد من الناس من بيوتهم وترسلهم إلى الخيم. أعداد الطبقة المتوسطة على المستوى العالمي تتدنى، يزداد عدد الفقراء والمعدمين، والأزمة السكانية تتفاقم، ومن الممكن أن تصل حد الانفجار في كثير من دول العالم مثل الهند والبرازيل والمكسيك ومصر.

من الممكن أن يطرأ تحسن في الدول الديمقراطية بسبب الضغط الذي تشكله عملية الانتخابات على السياسيين والثقل الانتخابي الذي تتمتع به الفئات الفقيرة والمعدمة. في الدول الديمقراطية، هناك معارضة تنتقد وتعترض، وتطرح برامج بديلة وتبث الوعي لدى الفقراء والمحتاجين من أجل الدفاع عن حقوقهم. وهناك قوانين تنظم العلاقات بين الناس وتحافظ على الحقوق مثل الحد الأدنى للأجور والضمانات الاجتماعية وضمانات العمل، وهي تكفي ليتجاوز المرء خط الجوع. كما أن المرشحين لا يستطيعون فصل أنفسهم عن هذه الجماهير الغفيرة التي تسكن الأحياء الفقيرة والعشش بسبب ثقلها الانتخابي. بل أن المرشح الذي يرغب في الفوز، عليه أن يتودد إليهم، ويقطع الوعود بتحسين أحوالهم.

في الدول الديمقراطية يوجد قضاء فاعل، وتوجد محاسبة ومساءلة سواء عن طريق القانون أو عن طريق المجالس التمثيلية. كما أن دورية الانتخابات تشكل سيفا مسلطا على رقاب السياسيين لأنهم سيخسرون الأصوات إن لم يفوا بوعودهم. ولهذا ليس من المستغرب أن نسبة سكان العشش في المراكز الحضرية قد انحسرت على مدى سنوات، عدا سنوات الأزمة المالية.

وللإنصاف، الاحتمال كبير في تقلص أعداد سكان العشش في الدول الاشتراكية كما حصل في الاتحاد السوفييتي المنهار ودول أوروبا الشرقية إبان الحكم الشمولي، أما في كوبا وكوريا الشمالية فيبدو أن هناك توزيعا شبه عادل للفقر. ركزت هذه الدول على إعادة توزيع الثروة فتقلص عدد الأثرياء الكبار، وازدادت الطبقة المتوسطة اتساعا، وتحسنت أوضاع العمال والفلاحين مقارنة مع عهود الإقطاع. هناك دول الآن تسعى إلى تقليص الفجوة بين أحياء الفقراء

وأحياء الأثرياء مثل فنزويلا والبرازيل وفيتنام، لكن ضعف الحالة المادية يحول دون تسارع العجلة.

2.3 توزيع العشوائيات في بعض القارات

1. إفريقيا : ثلث سكان مدن إفريقيا يعيشون في أحياء الصفيح الواقعة على أطرافها بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية، شهدت إفريقيا صنفين من المدن بعضها غربي النشأة كمراكز إدارية للمستعمر أيام الاحتلال الأوروبي لها، تم تخطيطها وفق أسس هندسية، يمنع الإفريقيين حتى التجول فيها، مساكن الإفريقيون تكون عادة على أطرافها، يظهر التمييز العنصري بشكل واضح جدا على أساس العرق واللون في دول جنوب إفريقيا، والتمييز يشمل كافة مظاهر الحياة بما فيها بدون أدنى شك السكن. والآخر وطني وقديم النشأة، رغم ندرة هذه المدن وقلتها مثل مدينة دار السلام.

2. أمريكا اللاتينية :تنتشر أحياء واضعي اليد بشكل ضخم، تضم أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين يقومون بأعمال هامشية، تشترك جميعها في نفس الخصائص رغم اختلاف مسميات هذه الأحياء من دولة إلى أخرى، تكون هذه الأحياء على أطراف المدينة سكنها أصحابها بوضع اليد، تقع جميعها على تخوم المدن، تبنى على أراضي فضاء تعود ملكيتها للدولة، يقسمونها ويبنوا عليها مأوى لهم من مواد مؤقتة وسريعة، تفتقر هذه الأحياء إلى الخدمات الحضرية من مياه وكهرباء وصرف صحي كغيرها من احياء واضعي اليد.

3. آسيا : أحياء الباسطي أو مدن واضعي اليد، تعتبر أحد معالم المدن الهندية الكبرى تقع على حدود المناطق الحضرية يسكنها الريفيين الوافدين إلى المدينة للإقامة والعمل، تقع على امتداد الطرق الرئيسية، وبالقرب من مشاريع البناء ثم تأخذ بالانتشار. كما يوجد في المدن الهندية "جيوبا ريفية" يتم تطويقها أحيانا بسبب النمو الحضري حولها.

تأثرت مدن الهند بالاستعمار الأوروبي لها، فوجدت أحياء أجنبية حديثة تتمتع بتخطيط حضري متطور، لكن معظمها عانت من التدهور الحضري بسبب ضغط السكان، بعد نيلها

الاستقلال، والآخر وطني النشأة يخلو تماما من أي تخطيط حضري، مساكنها وطرقها ضيقة تعاني من الزحام الشديد، تعتبر أحياء باسطي اليد الهندية هي الأسوأ ظروفا في العالم على الإطلاق.

من الأمثلة على المدن الهندية مدينة "كلكتا" مجمع حضري ضخم جداً،عدد سكانها أكثر من 7 ملايين نسمة جميعهم يعانون من الفقر المدقع، 3\4 سكانها يعيشون في أحياء الصفيح، وأن 57% من أسرها تعيش في غرفة واحدة، والظروف السكنية في كلكتا تعتبر الأسوأ بالعالم، هناك أكثر من 300 ألف شخص بدون مأوى جياع، والكثيرين منهم يولد ويموت بالشارع.

بلغ عدد سكان الهند عام" 1972" 600 مليون نسمة، بزيادة سنوية 13 مليون نسمة، لذلك فإن المدن الهندية هي الأسوأ بالعالم.

قد تكون هناك مفارقة إدا تحدثنا عن دولة متقدمة مثل اليابان موجودة في قارة آسيا تختلف كليا عن باقي دولها، فهي دولة متقدمة صناعيا وتكنولوجيا، مدنها وطنية النشأة كذلك شهدت نموا صناعيا موازيا لنموها الحضري، شهدت اليابان نموا حضريا بمعدلات عالية جدا، وتضم أكير منطقة متروبوليتانية بالعالم هي طوكيو يعيش فيها 20 مليون نسمة وتضيف سنويا 275 ألف شخص تمتاز بالزحام الشديد على طرقها، وتعقد شبكة المواصلات، وارتفاع نسبة التلوث، وأزمة سكنية حادة، لم تقم طوكيو بتطوير هياكلها الحضرية من نقل وطرق ومياه ومجاري وحتى عام 1962 لم تكن خدمات الصرف الصحي تشمل جميع أحياء طوكيو، حتى أن سكانها كانوا يتخلصون من فضلاتهم بطريقة عشوائية وبدائية، ولكن وبسبب قدرة اليابان المادية فإنها قادرة على مواجهة أي مشكلة سكنية، فهي تستطيع بناء مدن جديدة متى شاءت فهي لا تواجه مشاكل سكنية، كذلك أخذت في السنوات الأخيرة تولي التخطيط والاستثمارات الاجتماعية أهمية خاصة.

4. مدن جنوب شرق أسيا : يبلغ حجم سكان مدن جنوب شرق آسيا 220 مليون نسمة، يعيش 25 مليون فقط في مناطق حضرية، ولكنها لا تخلو بالطبع من مدن تعاني من تضخم

حضري مثل مدينة بانكوك في تايلاند، تنقسم جميع أحياءها إلى أحياء غربيـــة ذات طـــابع أوروبي، ووطني ذات طابع تقليدي.

من الملامح المميزة لمدن جنوب شرق آسيا وجود أحياء عنصرية أو عرقيـــة مســـتقلة وأهمها الأحياء الصينية. تنتشر في هذه المدن أحياء واضعي اليد بسبب الهجرة الوافدة إليها من الريف، تنتشر على الأطراف، مبنية من صفيح وخشب وكرتون أي مواد مؤقتة.

تظهر أحياء واضعي اليد في مانيلا حيث يعيش 130 ألف نسمة فيها، أي حوالي ربـــع سكان المدينة وتتخلل هذه الأحياء أكوام الفضلات ومياه المجاري[1].

3.3 أنماط السكن الفقير

ثلث سكان العالم النامي يعيشون في أحياء متخلفة ويعانون من ظروف السكن الســيئ، اعتمدت كل دولة أسس معينة للتصنيف، كذاك تختلف مسميات هذه الأحياء من دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن نمطين وهما :

1.3.3 الأحياء الشعبية التقليدية القديمة

تضم أحياء قديمة تهالكت بفعل مرور الزمن، وتعرضت للتـــدهور الحضـــري، وهـــذه الأحياء تعتبر قانونية وشرعية، ولكنها عانت من التـــدهور، تـــرتبط هـــذه الأحيـــاء بالســـوق والصناعات الخفيفة والحرفية وتكون هذه الأحياء في وسط المدينة، هجرها سكانها إلى أطـــراف المدينة وضواحيها بسبب تهالكها وتدهورها الحضري، وارتفاع كثافتها السكانية.

تميل بعض الحكومات إلى تطوير هذه الأحياء السكنية لأهميتهـــا التاريخيـــة، وإعـــادة تطويرها وجعلها مناطق أثرية صالحة للسياحة. كانت وسط المدينـــة أمـــاكن معيشـــة الصـــفوة الحضرية حتى أوائل القرن العشرين، ولكن بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وضـــغط الأعمـــال وزيادة أعداد الوافدين الجدد إليها، هجرها سكانها الأصليين وحل محلهم المهاجرين الـــريفيين و

([1])الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق، ص 176، ص_ص192_211، ص220.

أبناء الطبقة الدنيا والوسطى، عملوا على تقسيم وحداتها السكنية إلى حجرات يعيش في كل حجرة أسرة، استمر ضغط السكان والأعمال بالوسط حتى فقدت أي مظهر حضاري.

لاحقا ومع زيادة حركة التحضر واستمرار الهجرة الريفية الحضرية، مع عدم قدرة المدينة على استيعاب الأعداد الوافدة من الأرياف، ظهرت الأحياء الشعبية الحديثة على الأطراف على شكل أحزمة ريفية، أحيانا كثيرة تكون جنبا إلى جنب من الفلل الحديثة في الضواحي وهو الصنف الآخر من المساكن العشوائية.

2.3.3 الأحياء العشوائية الحديثة الفقيرة

- الصفة شبه الشرعية : وهي عبارة عن أراضي مشتراة تقع على أطراف المدينة، قد تكون أراضي زراعية لكنها خارج نطاق التخطيط الحضري للمدينة، وقد يقيم الفقراء والمهاجرين مساكنهم على قطع زراعية صغيرة، تكون ملكهم ثم يستمروا في بناء مساكنهم بأنفسهم وبالاعتماد على جهودهم الذاتية، دون أن تخضع لقانون تنظيم، ومع عدم وصول الخدمات إلى هذه الأحياء فان تطورها يكون خارج الإطار القانوني وتأخذ صفة شبه قانونية.

- الصفة غير الشرعية وغير القانونية : يقيم الفقراء على الأراضي بوضع اليد، فتعتبر غير شرعية وغير قانونية لا من حيث الملكية للأرض ولا من حيث الملكية للبناء، توجد هذه الأحياء في كثير من الدول النامية مثل دلهي، والقاهرة، و"مكسيكو سيتي" وما عزب الصفيح إلا اكبر مثال على هذا النوع من المساكن.

إن نشوء الأحياء الشعبية يختلف في ظروفه باختلاف البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في كل مجتمع.

أشارت جانيت أبو لغد لأسباب عديدة تؤدي إلى نشوء مثل هذه الأحياء في الدول المختلفة، فأسباب نشوئها في الدول الإسلامية النامية والتي عانت طويلا من الاستعمار الأوروبي مثلاً غير تلك التي أدت إلى نشوءها في مجتمعات أخرى، والمثال على ذلك ما حدث في المغرب العربي بسبب سياسة التمييز والفصل العنصري ضد السكان الأصليين لصالح

المستعمرين، فأدت سياستهم هذه إلى ظهور أحياء عشوائية يسكنها الملـونين خـارج الأحيـاء الأوروبية في مدن المغرب.

كما أشارت إلى أهمية العوامل السياسية في نشوء مثل هذه الأحياء العشـوائية، فنتيجـة للاستعمار الإسرائيلي لفلسطين وسياسة التهجير القصري لسكانها، جعلهم يلجئـون إلـى بـلاد عربية وأجنبية ويقيمون فيها أحيائهم وفق ظروفهم المادية والسياسية الصعبة، بما عرف لاحقا" بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين" هذه الأحياء الفقيرة للفلسطينيين داخل مدن عربية، تعتبر حالـة خاصة من المساكن، مثل صبرا وشتيلا في بيروت، و مخيم الاتحاد في عمان، وغيرهـا.وفـي مخيمات الداخل مثل الجلزون على أطراف مدينة رام الله، ومخيم عين بيـت المـاء و بلاطـة وعسكر على أطراف مدينة نابلس والأمثلة كثيرة يطول ذكرها.

عانت هذه المخيمات الفلسطينية كغيرها من الأحياء الفقيرة في العالم النامي من زحـام ونقص خدمات، رغم تقديم "وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" بعض الخـدمات لها، ولكن لغاية الآن ما زالت مخيماتنا الفلسطينية تعاني من نقص في الخدمات، بالإضافة إلـى عملية الفرز الاجتماعي سواء في داخل الوطن (الأراضي التي احتلت عام 1967) أو خارجه(في المدن والعواصم العربية) معظمها يبنى ليس وفق خطة حضرية، وكثافتها السكانية عاليـة جداً مبانيها متراصة، وطرقاتها ضيقة، أزقة وقاذورات منتشرة بالممرات، انعدام للخصوصـية، شيوع البلطجة، انتشار المخدرات، وانخفاض مستوى الدخل بسبب الأعمـال الهامشـية التـي يمارسها سكانها، عانى سكان المخيمات الفلسطينية من الطرد من بيوتهم والتهميش مـن المـدن التي هاجرو إليها.

للسكن العشوائي عدة مسميات حسب النظرة الفلسفية والقانونية لها :

1. أحياء غير منتظمة.
2. أحياء السكن بالجهود الذاتية.
3. أحياء العشش والصفيح.

4. أحياء متخلفة.

5. أحياء وضع اليد أو الحكر.

جميعها مسميات تعكس ظروف سكن رديئة، قد تكون قانونية ولكن استمرار عملية البناء بجهود السكان أنفسهم دون الخضوع لقوانين بناء، يجعلها مساكن غير قانونية أو عشوائية.

وقد تكون بداية بنيت من عشش أو أكواخ ثم تم تطويرها وتمكينها باستخدام الطوب. وقد تكون متخلفة وأدخلت عليها الدولة بعض التعديلات وأمدتها بالخدمات، ولكنها ما زالت تعكس حالة خاصة من المساكن المتخلفة.

بشكل عام تشير مساكن الأحياء العشوائية إلى أنها مساكن غير قانونية تم تطويرها مع الزمن من خلال الفقراء أنفسهم وحسب قدرتهم المادية بما يتلاءم مع احتياجاتهم وأولوياتهم.

قد لا تكون ظاهرة وضع اليد صفة خاصة للفقراء فقط، ففي" سان سلفادور" أقام الفقراء مساكنهم بعد حصولهم على موافقة الجهات المعنية، ولكن الأغنياء استولوا على أراضي للدولة وأقيمت مساكنهم عليها بوضع اليد اعتبرت لاحقا ضواحي راقية، وذلك بعد الاتفاق والتحايل مع السلطات المحلية[1].

4.3 النشأة والتكوين للعشوائيات الحضرية (حالة دراسية / مصر)

أقيمت العديد من الدراسات على العشوائيات الحضرية للتعرف على أسباب نشأتها وتكوينها. كشف مركز المعلومات لمجلس الوزراء في مصر عام 1993 عن وجود 404 منطقة عشوائية فيها تعاني من تدهور شديد.

([1])الحسيني، السيد، **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص17_ 20

1.4.3 أسباب ظهور العشوائيات

الزيادة الطبيعية للسكان والزيادة غير الطبيعية الناتجة عن الهجرة. أجمع الخبراء أن ظهور العشوائيات يعود إلى عام 1956 ثم أصبحت ظاهرة في عام 1974 نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة لأسباب متعددة.

2.4.3 اقتصاديات وسياسات الإسكان المتبعة في مصر

اتبعت مصر سياسات تعمل على تدعيم جميع طبقات المجتمع حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين، بما يتناسب مع دخل جميع فئات المجتمع، فعملت على توفير مساكن للطبقات المتوسطة والثرية بإيجار لا يزيد عن 20% من دخلها، أما الطبقات الفقيرة فقد وفرت لهم الإسكان الشعبي. وعندما تغيرت سياسة الدولة في أواخر السبعينات إلى الانفتاح الاقتصادي(أي عندما اعتمدت النهج الرأسمالي) تغيرت سياسة الإسكان، وأصبحت الدولة تشجع سياسة التمليك بما لا يقدر عليه الفقراء، وأصبح السوق هو الذي يحدد العلاقة بين المالك والمستأجر حسب القدرة المالية لكل منهما، دون أي حماية من الدولة للفقراء، ساءت أوضاعهم من سيء إلى أسوأ، و أصبح السكن المؤقت والفقير حل للمعدمين تحول لاحقاً إلى ظاهرة مع سكوت عنها من قبل الجهات الرسمية، فانتشرت بهذا ظاهرة المساكن العشوائية الفقيرة.

تفاقمت الظاهرة، والتي قدرت تكاليف علاجها ووضع حلول لها بـ 2800 مليون جنيه مصري للتطوير وإدخال الخدمات إليها.

لم يكن لوزارة الإسكان المركزية أي اثر لمواجهة المناطق العشوائية لأنه لا يوجد جهة متخصصة بالوزارة تعمل على ملاحقة مثل هذه الظاهرة انحصر اختصاص الوزارة في مراقبة الإسكان المرخص له فقط.

3.4.3 الأسباب الاجتماعية / الثقافية في نشأة العشوائيات في مصر

وجود أشخاص يرغبون بالحياة بالطريقة التي تحلو لهم ووفق رؤيتهم الخاصة والتي عادة تحكمها ظروفهم المادية وقيمهم وثقافتهم كحق من حقوقهم، فهم من كان يقوم بالتخطيط وفق حساباتهم الخاصة ونتيجة لهذا ظهرت:

1. أنماط سلوكية تكرر حدوثها باستمرار.
2. بما أن الإنسان لا يعيش بمعزل عن غيره فإن الأفعال والأنماط السلوكية التي يقوم بها الفرد تجد بالمقابل أفعال أخرى تتفاعل معها، فيتشكل نمط سلوكي متبادل، هذا جعل العشوائية تتأصل كسلوك في منطقة معينة، بحيث أصبحت تجربة يمكن إعادتها وتطبيقها في مناطق أخرى.

4.4.3 العشوائيات من الناحية الرسمية والإدارية

قد تكون العشوائيات من الناحية الزمنية والإدارية:

1. أرست بقواعدها قبل أن تشرع الدول بالتخطيط لتلك المناطق التي قامت عليها العشوائيات، مما جعل التخطيط يفقد فعاليته قبل أن يبدأ، حيث حمل أعباء قد تكون فوق طاقته في علاج مثل هذه الظاهرة أو حتى منعها.
2. صعوبة تحديد ملكية الأرض من قبل الجهات المختصة، وحتى يتم تحديد المالك الأصلي للأرض، تكون العشوائية الحضرية قد ثبتت على ارض الواقع ونمت.
3. تعبر الظاهرة عن النظرة القاصرة للحكومة في غض النظر عن مثل هذه الظاهرة، لأنها لم تقدر مسبقا ما قد ينجم عن العشوائيات من مشاكل بيئية وصحية واجتماعية وغيرها، كما تشير هذه الظاهرة إلى عجز هذه الحكومات من وضع خطط حضرية تقابل الزيادة السكانية.

"وحسب الدراسة التي أعدتها وزارة التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق لمدينة القاهرة الكبرى، بينت أن في محافظة القاهرة 11 منطقة عشوائية، بنيت جميعها على أراضي زراعية، تبلغ مساحتها جميعها 10200 فدان يعيش فيها 3 ملايين نسمة، أما في منطقة شبرا الخيمة فهي 7 مناطق عشوائية يعيش فيها 700 ألف شخص، أما عشوائيات الجيزة فهي 10 مناطق كبرى مساحتها 7825 فدان جميعها كانت أراضي زراعية يعيش عليها 2,5 مليون شخص، أي أن مجموع المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى وحدها 28 منطقة عشوائية يعيش فيها 6 ملايين نسمة ومساحتها 31 ألف فدان "بنسبة 24,3% بإجمالي مساحات المناطق السكنية في القاهرة الكبرى والتي تبلغ 85 ألف فدان،وسكان هذه المناطق يبلغون 45,6% بالنسبة لعدد السكان الكلي للقاهرة الكبرى وهو 12,9 مليون نسمة ".

5.4.3 الدور الأيدلوجي في ظهور العشوائيات

من العوامل الهامة في ظهور العشوائيات هو الدور الأيدلوجي التي تبنته مصر عبر تاريخها الحديث حيث تحولت بعد تحررها من العدو الصهيوني من اقتصاد النظام الاشتراكي إلى اقتصاد النظام الرأسمالي الذي يشجع الاستثمار واتبعت عدة سياسات منها : سياسة الانفتاح الاستهلاكي ثم سياسة الانفتاح الإنتاجي الذي شجع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن المعروف أن أصحاب الاستثمارات عادة يوجهون أموالهم نحو المشاريع الأكثر ربحا دون الاهتمام بالمصالح العامة من وراء مشاريعهم.

قد تكون مثل هذه المشاريع ساهمت في أحداث التنمية وخلق فرص عمل جديدة، ولكن قطاع الإسكان يكاد يكون توقف على مستوى الحكومة، وترك شأنه للقطاع الخاص، الذي يهدف حقيقة إلى تحقيق الأرباح كقيمة أساسية، وتوقفت حركة البناء والتشييد باستثناء بعض عمليات الإحلال والتجديد أو إنشاء مساكن تجارية متوسطة يقوم بها القطاع الخاص، وتم بالمقابل إنشاء وحدات لا حصر لها من الوحدات السكنية الترفيهية على ضفاف النيل في القاهرة، من اجل تأجيرها بأسعار خيالية في ذروة الصيف بما يحقق أرباح هائلة.

4.6.3 الخصائص العامة للعشوائيات

الازدحام الشديد والكثافة السكانية العالية على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.

- الافتقار إلى الخدمات والمرافق مثل : المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الصحية والطرق وأماكن الترفيه وغيرها، وبالتالي انتشار الأمراض الاجتماعية والصحية المختلفة.
- وجود ثقافة فرعية خاصة بسكان تلك الأحياء لها قيمها الخاصة بها.
- التشوه الجمالي والبصري لمدينة القاهرة بشكل عام.
- جميع هذه الأحياء والغرف مبنية من مواد غير قابلة للاحتمال وآيلة للسقوط من الطين والخشب والقش والصفيح.

حتى يتم تطوير هذه المناطق بشكل جزئي تحتاج الحكومة إلى 450 مليون جنيه، أشار أيضا التقرير الذي اعتدته وزارة الإسكان أن 80% من المساكن الجديدة بالقاهرة أقيمت خارج إطار التخطيط[1].

بعد أن تعرفنا على أنماط السكن الفقير يمكننا التعرف على أشكاله فهو إما أن يكون عشه أو كشك أو كبينة أو مرآب، تعتبر جميعها غرف غير معدة للسكن، لا يوجد فيها مطبخ أو دورة مياه، تشكل هذه المساكن20% من الوحدات السكنية في الحضر المصري، في القاهرة وحدها 43% من هذه الغرف[2].

صدر في سنة 1983 في مجلس الشورى المصري انه تم إصدار 200 ألف قرار إداري بإزالة مباني آيلة للسقوط في مدينة القاهرة، ولكنها مازالت مشغولة بساكنيها.

([1])إبراهيم، محمد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضرية**،مرجع سابق،ص-ص 163-167،ص242.

([2])الحسيني، السيد،**الإسكان والتنمية الحضرية** ص53

كذلك تضمنت دراسة المجلس في عام 1981 بيانات وضحت فيها الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية، وأنه يتعين إقامة 2,692 مليون وحدة سكنية حتى عام 2000 لمواجهة النمو السكاني.

7.4.3 أماكن وجود العشش والأكواخ في مدينة القاهرة

- عشش وأكواخ واقعة على الترع والمصارف داخل القاهرة الكبرى، مثل ترعة الإسماعيلية والترعة الموازية لسكة حديد الوجه القبلي.
- عشش وأكواخ في المناطق الصناعية، وعادة تضم المهاجرين الريفيين ويعملون في مهن دنيا.
- عشش وأكواخ على ضفاف نهر النيل تقام في الجيوب الزراعية
- عشش وأكواخ على طول خطوط سكك الحديد وعند تقاطعها مع الترع.
- عشش وأكواخ في المناطق الأثرية وأراضي الوقف.
- عشش وأكواخ الإيواء المؤقت لمن تهدمت بيوتهم.

وغالبية سكان العشش 94,2% منهم من المهاجرين الريفيين.

حجم الأسرة في العشش يبلغ 5,27 وهو أعلى من نظيره في الأحياء المتخلفة الفقيرة في مدينة القاهرة، تبلغ الكثافة السكانية 2,85 نسمة للغرفة وهي أيضا عالية جدا مقارنة بكثافة السكن الفقير في مناطق أخرى من القاهرة[1].

8.4.3 مؤشرات إحصائية لخصائص السكن الفقير

بلغت الكثافة السكانية في مصر 27,507 نسمة للكيلو متر المربع الواحد سنة 1983 وهي من اشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان.

([1])الحسيني ,السيد, **الإسكان والتنمية الحضرية**, مرجع سابق، ص–ص 54– 58.

مساحة القاهرة (214 كم2) تحتاج القاهرة إلى 4 أضعاف هذه المساحة لتقابل النمو السكاني فيها، وحتى يتمكن المخططين من اعتبارها مقبولة حسب المعدلات والمستويات التخطيطية[1] .

حاولت الحكومة تنفيذ العديد من الخطط والبرامج للتغلب على مشاكل التحضر السريع التي تشهده القاهرة، مثل "مشروع مترو الأنفاق وسلسلة الكباري الضخمة" كحل لمشكلة النقل والمواصلات، وتخفيف الضغط على الطرق، ولكنها جميعا لم تستطع حل ا لمشكلة فمازالت سرعة المشاة في كثير من الطرق أكبر من سرعة وسائل النقل.

لم يتم تخطيط القاهرة مسبقا على أساس هذا التضخم السكاني الكبير، لا من حيث الطرق ولا من حيث مواقع العمل والسكن، مما يطيل رحلة العمل اليومية، وما ينجم عنها من ضياع للوقت وضغط وازدحام على الطرق، كذلك لا يمكن الإغفال عن قضية غاية في الأهمية ألا وهي التلوث الناجم عن وسائل النقل.

تشكل الأحياء الشعبية القديمة أحزمة ضخمة من المناطق المتريفة على الأطراف، حيث أصبحت الأطراف حلا من قبل سكان الأحياء الشعبية القديمة في الوسط وانتقالهم إلى الأطراف.

9.4.3 مقارنة للأحياء السكنية على مستوى المدينة الواحدة

عند إجراء مقارنة سريعة بين الأحياء السكنية على مستوى المدينة الواحدة نجد تفاوتاً واضحاً بينها، فمثلاً:

- الكثافة السكانية: هناك تفاوت بين الأحياء الفقيرة في القاهرة والأحياء الراقية، ففي منطقة باب الشعارية بلغت الكثافة السكانية في تعداد 1986 100,266 نسمة اكم2، انخفض هذه الكثافة لتصل 72,002 سنة 1986 وهذا مؤشر على انتقال السكان إلى الأطراف بسبب عدم

([1])الحسيني، السيد،**الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص78-79.

قدرة الحي على استيعاب مزيد من السكان مما يشير إلى تنامي ظـــاهرة الأحيـــاء الشـــعبية الفقيرة على الأطراف.

أما في منطقة قصر النيل والتي تعتبر منطقة راقية بلغت الكثافة السكانية 6386 نســـمة اكم2 والتي حافظت على معدل كثافتها

- الحيازة: تزيد نسبة ملكية السكن الفقير في الأحياء التي تقع على أطراف القاهرة وتقل نسبة ملكية السكن في الأحياء الفقيرة القديمة في وسط القاهرة مثل باب الشعرية (وهذا يشير إلـــى الملكية القزمية في الأحياء الفقيرة كذلك انخفاض) , كذلك انخفاض ملكية المسكن في الأحياء الراقية مثل قصر النيل.

- طريقة بناء المساكن: إن طريقة بناء المساكن لها مؤشرات طبقية، ففي أحياء السكن الفقيـــر يكون البناء بدون أعمدة أو سقوف مسلحة، أما في المناطق الحديثة المخططة والأكثر رقيـــا تنتشر المباني المسلحة وهذا واضح في منطقة قصر النيل.

- المياه الجارية والتيار الكهربائي: تشير الدراسة إلى أن معظم الأحياء الراقية والفقيرة تحصل على هذه الخدمات باستثناء الأحياء المتطرفة التي يغلب عليها النمط الريفي , وهذا يتعارض مع الدراسات التي أجريت على كثير من الأحياء الفقيرة في الدول النامية الأخرى.

- متوسط حجم الأسرة ومتوسط عدد الأفراد بالغرفة : هناك علاقة بـــين المســـتوى الطبقـــي للأسرة وعدد أفرادها، ففي أحياء الطبقتين الوسطى والعليا ينخفض متوسط حجـــم الأســـرة ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة ففي قصر النيل يبلغ متوسط حجم الآسرة 3,4، ومتوســـط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة 0,8 أما في باب الشعرية فيبلغ متوسط حجم الآســـرة 4,4 ومتوسط عدد الأفراد بالغرفة الواحدة 1,5

- التعليم : هناك فروق واضحة بين الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة في مـــا يتعلـــق بنســـبة الأميين بين النوعين حيث تبلغ نسبة الأمية في الأحياء الراقية في قصـــر النيـــل 13,83% بينما تبلغ في باب الشعرية 35,15% وتعتبر هذه النسب مرتفعة لا تتمشى مـــع متطلبـــات

التحضر الذي تشهده القاهرة ولكنها تعتبر اقل من غيرها من الأحياء الفقيرة في دول نامية أخرى في العالم مثل جنوب غرب آسيا وإفريقيا.

هناك تفاوت واضح بين نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية وأعلى فهي لم تتجاوز 4,5 في الأحياء الفقيرة بينما بلغت 31,9 في منطقة قصر النيل.

- عدد المنشآت العاملة وعدد المشتغلين في الأحياء المتخلفة : تشير إحصائيات 1986 عن ارتفاع عدد المنشآت العاملة في كل من الأحياء الفقيرة التقليدية في وسط المدينة والفقيرة الحديثة على الأطراف بمتوسط 3 أفراد في المنشأة الواحدة , وذلك بسبب سيطرة العمل الحرفي في هذه الأحياء القديمة فهي أعمال تحتاج إلى أيدي عمل كثيرة وليس إلى رأس مال كبير كذلك إن العمل اليدوي هذا يتصف بأنه عائلي.

أما في أحياء الطبقتين العليا والوسطى يقل عدد المنشآت ويرتفع متوسط عدد العاملين ففي قصر النيل يبلغ عدد المنشآت العاملة 3656 منشأة يعمل فيها 40,341 شخص بمتوسط قدره 11 شخص في المنشأة.

يمكن استثناء بعض الأحياء الفقيرة على أطراف القاهرة حيث تم أقامة مشاريع صناعية ضخمة ضمت أعداد عاملين كبيرة من القاطنين في الأحياء الشعبية على الأطراف حيث يرتفع متوسط عدد العاملين في المنشأة.

- مشاركة الإناث في قوة العمل في الأحياء الفقيرة : تشير الإحصائيات على مساهمة ضعيفة لا تزيد عن 17% في المؤسسات (لا يدخل في هذه النسبة مشاركة المرأة في الأعمال المنزلية).

ارتفعت هذه النسبة بعد قيام مؤسسات صناعية ضخمة بلغت 14,4% في بعض الأحياء الفقيرة ولكنها لم ترتفع نسبة مشاركة نساء الطبقتين الوسطى والعليا التي بلغت 22,85 في احد أحياء القاهرة الراقية (الزمالك) [1].

([1]) مرجع سابق،الحسيني،السيد،**الإسكان والتنمية الحضرية** ص-ص 71-93

5.3 أسباب تفاقم ظاهرة الأحياء الفقيرة

الأحياء الفقيرة موجودة تاريخيا، وكما اتضح لنا من الفصل الأول، لكن ظاهرتها تزداد اتساعا وتنتشر في أغلب دول العالم الآن على الرغم من التقدم الاقتصادي والتقني والعلمي الذي تحقق في القرنين العشرين والواحد والعشرين. كان من المفروض أن يؤدي النهوض إلى تقليص الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وبالتالي تقليص انتشار الظاهرة، لكن يبدو أن هذا النهوض بحاجة إلى مزيد من الدرس والتمحيص لكي نقف تماما على الأسباب. على أية حال، أسوق الأسباب التالية لانتشار الظاهرة:

أولا: هناك تسارع في النمو الحضري في مختلف دول العالم، أي أن نسبة عدد سكان المدن تزداد بمتوالية قد لا تكون هندسية، لكنها أكثر من حسابية، في حين تتقلص نسبة سكان الأرياف. العديد من الناس يهاجرون من الريف إلى المدينة لأسباب متعددة أذكر منها[1]:

أ- تتوفر في المدن فرص عمل أكثر بكثير مما يتوفر في الريف، ويطمع الكثير من الريفيين بتحسين دخلهم المادي، والتخلص من الدخل البسيط الذي يجنيه العامل في الزراعة. دور الزراعة في الاقتصاديات القومية يتقلص، ومعه يتقلص عدد العاملين فيها، هذا فضلا عن الشقاء الذي يعيشه الفلاح نتيجة العمل المضني وقلة الدخل.

ب- تتوفر في المدن فرص عمل للمثقفين والأكاديميين والصناع بسبب وجود المؤسسات العلمية والصناعية. القرية فقيرة جدا من الناحية المؤسسية، بينما تتمتع المدينة بتحيز تخطيطي، وتتزايد فيها المؤسسات والمنظمات والجمعيات.

ت- تتميز المدينة بخدمات معيشية أفضل من الأرياف مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، والمحال التجارية الراقية والمطاعم وأماكن الترفيه. يشكل توفر الخدمات عامل جذب، بينما يشكل غيابها عامل طرد.

([1]) العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص82.

ث- هناك من يرغبون في التخلص من العادات والتقاليد السائدة في الأرياف، والخروج إلى المدينة التي تخف فيها وطأة التقاليد بسبب اتساعها وتنوع التوجهات الفكرية والاجتماعية فيها. القرية ضيقة، ويخضع المرء في كثير من الوقت لرقابة الأهل والجيران والمجتمع القروي عموما، أما في المدينة فالحركة الاجتماعية أكثر اتساعا[1].

ج-من أهم العوامل التي أدت إلى الهجرة سياسات الاستعمار التي عانت منها معظم الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحركة التهجير الإجباري التي عانت منها شعوبها، وما قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أكبر مثال على ذلك.

شهد العالم وعبر حركة التاريخ والتجربة الإنسانية الطويلة حركات تهجير إجبارية واسعة، كان المستعمر يجبر السكان الأصليين على الهجرة من قراهم وقبائلهم للعمل في أعمال يحددها لهم، كان ذلك واضحا وجليا على يد الاستعمار الغربي في إفريقيا.

عانى الإفريقيون أقسى أنواع العنف العرقي، استعمرته العديد من الشعوب، بسبب خيراتها الطبيعية، فعمل الاستعمار على استغلال الأرض والإنسان معا، قام الاستعمار البلجيكي بإجبار عمال القبائل في أفريقيا على هجرة قبائلهم والعمل في مشروع مد خط سكة الحديد من الكونغو إلى المحيط، وفي نهاية العمل بالمشروع سنة 1934 كان عدد الضحايا قد وصل 15 ألف عامل.

تم إجبار الفلاحين على الهجرة إلى المدينة والعمل فيها تحت ظروف قاسية جداً وبأجور رخيصة، قامت شركة " فير ستون" باللجوء لرؤساء القبائل وإغرائهم بالمال من أجل الحصول على يلزمها من عمال في مزارع المطاط [2].

([1]) الجوهري، محمد؛ شكري، عليا: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص429-430.

انظر أيضاً: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **مشكلات المدينة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص67-68.

([2]) الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص-ص 228-229.

ثانيا: هناك سوء تخطيط واضح من قبل الحكومة بسبب تركيز جهود التطـوير علـى المـدن، وبالأخص على العاصمة. أغلب حكومات الأرض تولي المدن رعايـة أفضـل مـن القـرى، وتخصص لها ميزانيات ودعما متنوعا، وتجيز إقامة المصانع والمؤسسات فيهـا. أمـا القـرى فمحرومة من أغلب الخدمات، ومن الصعب أن يجد المرء حتى عيادة طبية فـي القريـة علـى الرغم من أنها تشكل حدا أدنى من الرعاية الإنسانية. وعلى الرغم من أن القرية هـي مصـدر السلة الغذائية، والتي تشكل أهم مسألة إستراتيجية لبناء الدولة إلا أن الفلاح لا يحظى بأي دعـم مالي، ولا حتى بضمان أسعار الحد الأدنى للسلع التي ينتجها. وإذا كانت الحكومة كريمـة مـع الفلاحين، فإنها تقدم القروض طويلة الأجل، وتقدم أحيانا الأشتال والتقـاوي والبـذار بأسـعار مخفضة. أي أن سياسة الحكومة في الأرياف فاشلة، وتشجع الناس على ترك مزارعهم للعمـل في الأعمال اليدوية الشاقة في المدينة.

والحكومة عادة توظف الكثير من الأموال للعاصمة وكأن العاصمة هي الدولة. في أغلب دول العالم النامي، يمكن اختصار الدولة بالعاصمة، وباقي المشهد على اتساع الأرض عبارة عن فلك يدور حول العاصمة. هذا يشجع الناس على الهجرة إلى العاصمة بالذات، وهذا ما يؤدي إلى تخمتها وتطور الكثير من الأحياء الفقيرة والمعدمة فيها[1]. تتحول العواصم في أغلب دول العالم النامي إلى بعض الأحياء الثرية والمحاطة من جوانب عدة بعشش وأكواخ وخشـش لا تصـلح للسكن البشري.

ثالثا: يبدو أن أغلب الحكومات لا تطور خططها الحضرية مع الزمن، وتظن أن ما تم تخطيطـه في السابق يكفي للاحق. تبقى الشوارع على ما هي عليه، وكذلك طاقة أنابيب المياه والمجاري، فيحصل الازدحام في حركة المرور سواء على مستوى الناس أو المركبـات، وتنفجـر أنابيـب المجاري لتتحول الشوارع إلى قنوات قذرة، وتنقطع المياه، الخ. وبهذا تكـون الحكومـات قـد ساهمت مباشرة في صناعة المزيد من المشاكل والهموم[2].

([1]) الجوهري، المرجع السابق، ص379-380، ص 368.

([2]) العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن الحضري**، مرجع سابق، ص74-75.

من المفروض أن يكون لدى الحكومة خطط للتغلب على الهجرة من الأرياف، وأن تقيم مدنا جديدة بمعامل ومصانع وبنى تحتية، وأن تجنب المدن القائمة المزيد من السكان عدا النمو الطبيعي. لكن هذا المفروض لا يجد طريقا إلى التنفيذ، وإن وجد فإنه لا يكفي.

رابعا: هناك من يجد في مشكلة الأحياء الفقيرة والعشش جزءا من النظام الرأسمالي المتحالف مع السياسيين. فمثلا يرى ميلاد حنا، المهتم بشدة بقضايا سكن الفقراء والمعدمين[1]، أن:

أ- المشكلة سياسية بالأساس لأن السياسيين هم الذين يصنعون القرارات ويحددون الأولويات؛

ب- السياسيون هم الذين يضعون برامج توزيع الثروة في الدولة، ومن المهم أن يأخذوا التوازن في الحسبان، لا أن ينحازوا لفئة دون أخرى؛

ت- تستطيع الحكومة التحكم بالمضاربات الخاصة بأسعار الأراضي والعقارات، ومن المفروض أن تراعي مصالح الفقراء لا أن تترك الأمر للتجار الذين لا يهدفون إلى تحقيق الأرباح؛

ث- بإمكان الحكومة أن تمنع إقامة العشش من الأساس، وأن توجه الناس نحو أشغال تكون قد أعدت لها مسبقا، لكن والحال كذلك، يبدو أن للسياسيين مصلحة في تكدس الناس، ومن ثم استغلال طاقاتهم على العمل بأقل الأجور. هذا يفيد الرأسماليين، لكن أيضا يستفيد السياسيون في حالة تحالفهم مع رأس المال[2].

خامسا : بناء على العلاقة الكبيرة بين التحضر والتصنيع وهذا ما أقره التاريخ، أن النمو الحضري له علاقة وطيدة إن لم تكن ملازمة للتصنيع، فما شهدناه في الدول الصناعية المتقدمة من حركة تصنيع واسعة، طالت جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، غيرت المعايير والموازيين، وقلبت البناءات السياسية والاجتماعية، نمت هذه المدن الغربية نتيجة لنمو صناعي وتقني ضخم. هذا لا ينطبق على مدن الدول النامية حيث نمت مدنها في ظل تطور اقتصادي موجه لخدمة الدول المتقدمة، أو بمعنى أصح قوى خضعت لها الدول النامية كمستعمر على

([1]) نجيب، عبد الله عبد الحميد، صلاح محمد: **العشوائيات، ط1**، مؤسسة طيبة، 2009، ص108. انظر ايضاً الجوهري، محمد وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص222،ص 237.

([2]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، ط1، مكتبة غريب، 1991، ص23-25.

أراضيها استنفذت خيراتها، ما أن خرجت هذه الدول الاستعمارية من تلك البلدان النامية حتى ربطتها بعلاقات اقتصادية ومعاهدات دولية تضمن استمرار استنزاف مواردها وتوجيه اقتصادها لصالحها، لم تشهد دولنا النامية نمو اقتصادي موازي لنموها الحضري، والحال كذلك وضمن موجة تحضر عالمية عالية لأسباب سبق ذكرها فلا بد لدول العالم النامية ان تواجه عدة مشكلات لها علاقة بالتطوير الحضري ولعل أهمها :

1. نقص في الأموال.
2. ضعف في الإنتاج.
3. صعوبة تحديد توجيه الاستثمارات المختلفة وتحديد الأولويات على الإنفاق إما لصالح مشاريع استثمارية ذات مردود مادي واقتصادي جيد، أو توجيه الأموال لتوفير خدمات البنية التحتية لمدنها والتي تتحول بوتيرة سريعة إلى مدن مليونية، أو توجيهها لصالح تنمية ريفية، الاحتياجات كثيرة والإمكانيات محدودة وعملية التحضر تسير بوتيرة أسرع من أي خطة لمعالجة مشاكل التحضر.
4. إن الانتشار الحضري السريع طال الأراضي الريفية مما ساهم في القضاء على مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية، فتضطر الحكومة إلى أقامة مشاريعها على خدمات البنية التحتية القائمة بالمدن دون تطويرها، من مواد خام وطاقة وسوق وطرق وخدمات مياه وكهرباء وصرف صحي وقوة عاملة، هذا جميعه يعيق تطور المناطق الأخرى من مدن صغيرة وأرياف بما يشجع على الهجرة إلى المدينة.

وكنتيجة لتلك العوامل آنفة الذكر تنتشر ظاهرة التضخم الحضري بأحيائها الفقيرة.

سادسا : قد تكون هناك أسباب خارجة عن إرادة الدولة نفسها كحدوث كوارث طبيعية كما يحدث حاليا في هاييتي مما يجعل سكن الأحياء العشوائية حلا مؤقتاً للمتضررين يتحول إلى دائم إذا لم تعالج الحكومة مثل هذه القضايا [1].

([1])الحسيني،السيد،**المدينة**، مرجع سابق، ص_ص86_88

6.3 الخصائص البيئية للسكن الفقير

على الرغم من تحسن مستوى الحياة في العديد من الدول، وارتفاع متوسط حياة الإنسان، إلا أن مشاكل وهموم كثيرة ما زالت قائمة مثل التمييز ضد الإناث، وعدم اعتراف العديد من الحكومات بالحق في المأوى. هذا وقد قدرت بعض التقارير في التسعينات أن حوالي 600 مليونا من سكان المدن، وحوالي 1000 مليونا من سكان الأرياف يعانون من مشاكل السكن الوضيع، ومن مساكن تفتقر إلى الصرف الصحي والتهوية والمياه النظيفة وتراكم القمامة في المحيط. هذا يشير إلى مستوى دخل متدني، وإلى إهمال الجهات الرسمية وعلى رأسها الحكومات في الدول النامية التي لا تقوم بالواجب تجاه القطاعات الفقيرة.

بما أن الظروف السكنية في الدول المتقدمة أفضل حالا مما هي عليه في الدول النامية فإن تعرضهم للأمراض السارية والمعدية أقل، حيث تتوفر لديهم المياه النقية وخدمات الصرف الصحي كما لا يوجد في مساكنهم زحام شديد كالحاصل في المسكن في الدول النامية.

هناك علاقة شديدة الارتباط بين طبيعة السكن والأمراض، فكلما كان السكن أكثر سوءا كلما ظهرت الأمراض الصحية بشكل واضح، والدليل على ذلك ما شهدته كثير من دول إفريقيا من أمراض عديدة معوية، مثل الكوليرا، والنزلات المعوية، والإسهال، والالتهاب الرئوي الحاد، وأمراض السل بشكل واضح جدا عما هو الحال في الدول المتقدمة، وهذا له علاقة بارتفاع معدلات التزاحم في المسكن الرديء، والذي ينتشر بالضرورة وكما تؤكده الدراسات في الدول النامية الفقيرة والمتخلفة.

ان تحسن مستوى السكن يحسن بالضرورة المستوى الصحي، وانخفاض الزحام على مستوى الوحدة أو الغرفة يقلل من إمكانية العدوى، كذلك وصول خدمات البنية التحتية كمياه شرب صالحة وخدمات صرف صحي وخدمات جمع القمامة له أيضا انعكاساته على المستوى الصحي وتقليل إمكانية نقل العدوى[1].

([1])إسماعيل،يوسف إسماعيل:**الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2004، ص-ص 68-69.

هناك خصائص عامة مميزة للأحياء العشوائية الحديثة التي تنمو في أغلب الدول النامية، وهي خصائص قاسية على النفس الإنسانية، وغير ملائمة للحياة الإنسانية. فيما يلي بعضها:

1- تتسم هذه المساكن بالازدحام الشديد على مستوى السكن الواحد، أو الغرفة الواحدة تصل من خمسة إلى ستة أشخاص، أو الحي[1]. كثير من العشش أو الشقق في هذه الأحياء عبارة عن غرفة نوم واحدة مع مطبخ صغير جدا، وقد يكون مجرد موقد خارج الغرفة، أو مجرد طباخ صغير يعمل بالغاز أو الكيروسين. جميع أفراد الأسرة بمن فيهم الأب والأم ينامون في ذات الغرفة، ومن المحتمل أن يقل نصيب الفرد الواحد عن مترين مربعين. غالبا الأسرة غير موجودة، والجميع يفترشون الأرض بفراش رث لا يكاد يقي برد الشتاء. أما إذا كان الوضع جيدا فإن الأب والأم يجدان غرفة صغيرة لهما، بينما يتم حشر أفراد الأسرة ذكورا وإناثا في غرفة واحدة. ومن الممكن أن يزج الأب والأم بالإناث معهما في ذات الغرفة. وليس من الغريب أن يقتسم الإخوة ذات السكن، فيكون فيه أكثر من عائلة، ولنا أن نفكر في المساوئ الاجتماعية التي قد تنجم ذلك. وهذا ازدحام موجود في الحي ككل، والذي قد يصل إلى أكثر من 100,000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وتبدو الأمور مرعبة عندما نرى 500 شخص يشتركون في ذات المرحاض، وربما آلاف في ذات الحمام[2].

2- معظم المساكن التي تتطور الآن في الأحياء الفقيرة مبنية بطريقة عشوائية من مواد لا تصمد أمام الظروف الجوية مثل الخشب والصفيح والقش والطين. هذه عشش غير محصنة أمام التقلبات الجوية، ويسهل انهيارها على رؤوس ساكنيها. ولهذا ترى ساكنيها مشغولين باستمرار بصيانتها والبحث عن وسائل بدائية لإبقائها واقفة. هذا النوع من البيوت غير مهيأ لاستقبال الخدمات المختلفة مثل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي[3].

([1]) عبد المجيد، محمد إبراهيم: **علم الاجتماع**، مؤسسة رؤيا، 2007، ص119.

([2]) إبراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضارية**، مرجع سابق، ص223.

([3]) نجيب، عبد الله؛ عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، ص 38، 238. انظر أيضاً: الجوهري وآخرون: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، مرجع سابق، ص561، 566، 569.

3- العديد من السكان يبقون اتصالهم مع الحياة الريفية ذات المساحة الواسعة من خلال تربية الحيوانات كالماعز والدجاج مما يفاقم المشاكل الصحية. تنشر هذه الحيوانات المزيد من القاذورات، وتساعد في انتشار الحشرات بخاصة الذباب والبعوض والصراصير، وبعض الحيوانات مثل الفئران والجرذان[1].

4- لا توجد خصوصية في الأحياء الشعبية المكتظة بخاصة العشش لأن الناس كثيرون وهم في كل ركن وزاوية، ولأن المساكن منكشفة، ويستطيع الآخرون رؤية الشخص في أكثر الأماكن خصوصية. إنهم يعتادون على مثل هذا الحياة، ويعتادون مع الزمن على نكران الحياة الخاصة.

5- تتعرض الكثير من المباني القديمة والتي ربما لها قيمة أثرية إلى الانتهاك والسطو من قبل المهاجرين الجدد. ربما كانت هذا المباني القديمة في يوم ما دار إقطاعي، أو مؤسسة عامة، أو مبنى ديني اضطر آهيلوها القدامى إل تركها بسبب تدفق المهاجرين إلى أماكن أخرى أكثر أمانا واطمئنانا. هذا يؤدي إلى ضياع الكثير من الواقع الأثرية الهامة مثلما حصل في القاهرة.

6- تتعرض الأشجار والمناطق الخضراء إلى التدمير لأن الساكنين يبحثون دائما عن مساحات لبناء العشش. ومن المحتمل أنهم يقطعون الأشجار إما لأغراض التدفئة، أو لأغراض أعمال حرفية[2].

7- عادة يتجمع أصحاب الحرفة الواحدة في شارع معين أو جزء من شارع ذلك ليكوّنوا لأنفسهم عنوانا لكل حي، أو ربما للوافدين من خارج الحي الذين يبحثون عن أسعار زهيدة. تنتشر في الحي حرف بسيطة ليست على مستوى من الإتقان لتناسب الدخل المتدني للساكنين مثل صناعة أدوات منزلية بدائية، أو كراسي من قش[3].

([1]) إبراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضارية**، مرجع سابق، ص229.

([2]) المرجع السابق، ص166.

([3]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص66.

8- تنتشر في العشش أمراض كثيرة أذكر منها[1]:

أ- الأمراض الفسيولوجية الناجمة عن سوء المستوى الصحي للحي. الحي مليء بالقاذورات، والمجاري تسيل في الشوارع الضيقة، والأدوية غير متوفرة، والمال غير موجود. هذا فضلا عن أن العدوى سريعة بسبب الاكتظاظ. الأمراض الفسيولوجية المزمنة منتشرة كثيرا في العشش، كما أن نسبة وفيات الأطفال عالية.

ب-الأمراض النفسية ذات انتشار أوسع من الأمراض الفسيولوجية بسبب الأزمات التي يمر بها الجميع وضيق الحال المادية قسوة الحياة[2].

ت-تتميز الأحياء الفقيرة والمعدمة بنسب إعاقات عقلية مرتفعة، التي تنجم غالبا عن الأمراض الفسيولوجية والنفسية، وبسبب تدني المستوى التربوي والصحي.

ث-الأمراض الاجتماعية كثيرة ولا حرج من ممارستها. تنتشر في أحياء العشش المخدرات وتجارتها، وكذلك السارقون والمجرمون بمختلف أشكالهم، والدعارة، وكذلك العصابات التي تخرج من الحي لتعيث الفساد، ولتعمل أحيانا لصالح أناس متنفذين ضد آخرين، أو للابتزاز الذي يعتبر وسيلة لجمع المال.أعمال السرقة والإجرام تتم ممارستها خارج الحي أكثر من داخله لأن الداخل لا يستحق جهد السرقة.

9- لا يبدو في كثير من الأحيان أن الشرطة تعمل جيدا في هذا الأحياء، وإن دخلتها فإنها تدخلها على استحياء وعلى عجل، وكأن لهذه الأحياء نظامها الأمني الخاص، وهم يوفرون الأمن بعضهم لبعض بسبب الشعور المشترك بالاضطهاد. وقد لوحظ أن أهالي الحي يعيشون بنوع من الأمن إلا من الحرب التي تقع بين العصابات المتنافسة أحيانا[3].

([1]) عبد المجيد، محمد إبراهيم: **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص121-122، 127.

([2]) ابراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضرية**،مرجع سابق، ص228. انظر أيضاً: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **مشكلات المدينة**، مرجع سابق، ص113-117.

([3])العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص359، ص_ص362-364.

7.3 مواقف الحكومات من ظاهرة السكن الفقير

تتباين مواقف الحكومات من ظاهرة العشش إلى حد ما، لكنها جميعها تتحدث في الإعلام عنها بنوع من الألم، وتطلق الوعود بالقضاء عليها. الكلام الإعلامي ساخن، لكن الفعل الحقيقي على الأرض ضئيل جدا، ولا يفي بالحد الأدنى من المتطلبات. هناك من يقول إن الحكومات له مصلحة بالظاهرة لعدة أسباب منها:

1- تعتبر الأحياء الفقيرة مصدراً لليد العاملة الرخيصة والمتوفرة باستمرار. تدني الأجور قد تقود إلى تشجيع الاستثمار الذي يقوم به الأثرياء لأن تكاليف البناء الاستثماري تبقى منخفضة. ومن الناحية الاقتصادية، الاستثمار يؤدي إلى خلق فرص عمل يستفيد منها الفقراء، لذلك فإن السكن العشوائي يخدم النظام الاقتصادي، لأن انخفاض أجور العمال يقلل من تكاليف العمل في الصناعة والخدمات، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال، وإقامة مشاريع جديدة وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة. هذا يزيد من أرباح الرأسماليين فيتوجهون إلى شراء أراضي جديدة والمضاربة عليها، أو بيع المواد الخام اللازمة للبناء مما يزيد من أرباحهم[1].

2- تصمت الحكومة عن التكاثر السكاني في الأحياء الفقيرة والعشش لأن ذلك يخفف عنها ضغط المطالبات الشعبية بناء المساكن. تفتح الحكومات المجال لبناء العشش أو الإضافات على المساكن القائمة، ولا تهتم بإصدار التصاريح لأن في ذلك ما يبقي الفقراء ساكتين، وأحيانا مثنين على الحكومة التي لا تعقد لهم جهودهم في السكن. الثمن الذي على الحكومة دفعه إذا كانت ستوقف هجرة الريفيين، وتكاثر السكان في المدن أكبر بكثير من الثمن الذي يمكن أن تدفعه لقاء تفاقم الظاهرة، وتجد في النهاية أن تأجيل المشكلة أفضل من لورط في مطالبات تعجز عن الوفاء بها[2].

([1]) نجيب، عبد الله؛ عبد الحميد، صلاح محمد: **العشوائيات**، مرجع سابق، ص123

([2]) إبراهيم، عباس: **التنمية والعشوائيات الحضارية**، مرجع سابق، ص255.

3- ربما من مصلحة الرأسماليين الإبقاء على الأحياء الفقيرة بسبب فوائد مادية يجنونها بسبب استمرار تزويد هذه الأحياء بالمواد اللازمة للبناء. وربما من مصلحة الحكومة تمكين الرأسماليين لكي يقوموا بشراء أراض في أماكن بعيدة، وإغراء الفقراء بالتخلي عن عششهم للسكن في مساكن جديدة ضمن بعض التسهيلات المالية. وهذا ما أدى في النهاية إلى هدم العديد من الأحياء الفقيرة لكن دون تقديم حل جذري لمشكلة الفقر[1].

على الرغم من ذلك، حاولت بعض الحكومات ممثل الحكومة المصرية وضع حلول للأحياء الفقيرة جدا، لكن كل الحلول التي وضعت لم تف حتى بتغطية الزيادة المطردة في أعداد ساكني العشش. ونستطيع تلخيص سياسات الحكومات تجاه هذا الأحياء كالتالي:

أ. هناك حكومات تتجاهل هذا المشكلة السكنية تماما، وتترك الأمور على غاربها لكي يتكيف السكان وفق ظروفهم، وتبعا لما يرونه مناسبا لهم. أغلب هذه الحكومات لم تواجه مشاكل ناجمة عن الظاهرة، ولذلك تضعها على الرف[2].

ب. بعض الحكومات خصصت ميزانيات لبناء مساكن صالحة للعيش البشري مثل مصر في عهد الرئيس عبد الناصر، وقد تم بناء العديد من الأبراج التي انتقلت إليها العائلات الفقيرة، لكنها لم تكن كافية. وحقيقة أن هذا الحل يتطلب أموالا ضخمة لا تملكها الدول النامية التي تعاني من المشكلة. الدول النامية غارقة بالقروض، وهي تعاني من مشكلة تغطية رواتب الموظفين في نهاية الشهر، فكيف بها توظف أموالا لمسألة تتطلب المليارات؟ هذا ناهيك عن أن أغلب دول الأرض وعلى رأسها الدول النامية تعاني من الفساد المالي والإداري، ولا تتطور لديها برامج على كفاءة عالية لتوفير الأموال، وتوظيفها بطريقة مهنية وعادلة. الكثير من الأموال تضيع هباء.

([1]) نجيب، عبد الله: **العشوائيات**، مرجع سابق، ص127.

([2]) عبد المجيد، محمد إبراهيم: **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص123-128. انظر أيضا: العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص81.

ت. تتبع بعض الدول سياسة التشجيع وذلك بتخصيص مساحات أراض للبناء بأسعار مغرية ووفق برنامج قروض طويلة الأجل. وهي أيضا تخفض رسوم البناء والضرائب على مواد البناء. لكن هذا الحل لم يكن ناجحا إلى حد كبير لأن أغلب الفقراء لا يملكون حتى تغطية النفقات على مدى طويل.

4ــ بعض الدول تترك حل مثل هذه المشكلة للسوق، من خلال التداول بين الرأسماليين المستثمرين، وبين عموم السكان، والذي يفضي في النهاية إلى صفقات يتحمل مسؤوليتها الطرفان دون الدولة[1].

5ــ سياسة إزالة الأحياء الفقيرة وإقامة مشاريع عامة بدلا منها وذلك لتقليل عملية الهجرة من الأرياف إلى المدينة، حيث تعتبر هذه الأحياء الفقيرة مركزا لإقامة المهاجرين الريفيين عادة. عادة هذه السياسة تهدف إلى إعادة تقسيم المدينة وتخطيطها من جديد.

معظم خطط إزالة الأحياء الفقيرة لم يكتب لها النجاح، وذلك لأنها لا توجد حل جذري لسكان الحي المزال، وذلك لأن مساكنهم الجديدة التي نقلوا إليها لم تكن ملائمة لهم لعدة أسباب :

1. بعدها عن أماكن عملهم وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل.

2. عدم قدرتهم على الإيفاء بتكاليف مساكنهم الجديدة حتى لو كانت بأقساط ميسرة إما على شكل تمليك أو بأجرة معينة شهرية أو سنوية، لأن ذلك يضيف عليهم أعباء مادية جديدة هم في غنى عنها.

3. انعدام علاقات الجوار في مساكنهم الجديدة، بما تعنيه هذه العلاقات من أهمية في الأحياء الفقيرة.

بخصوص هذا الجانب الهام تحدثت جانيت أبو لغد عن أهمية علاقة الجوار والدور الكبير الذي تلعبه هذه العلاقات في تحديد ايكولوجية المدينة. فعن القاهرة مثلا تحدثت على دور

([1]) ألعدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص256-258.

المهاجر القديم في استقبال الوافدين الجدد إلى المدينة من أبناء قريتـــه، ومســـاعدته لهـــم علـــى التكيف، من حيث الحصول على عمل، ومن ثم السكن في جواره بنفس الحي، ومع تكرار هـــذه الحادثة يتجمع جميع المهاجرين في نفس المنطقة السكنية والتي تتحول إلى منطقـــة ذات طـــابع ريفي، وتتشكل لديهم علاقات جوار قوية جدا، تؤثر بالنهاية على ايكولوجية القاهرة، فعلاقات الجيرة الحميمة هذه تجعلهم مكتفين ذاتيا، لا يتصلون مع المجتمع الخارجي، وبالتالي عدم قدرتهم على إيجاد حل لمشكلة السكن خارج إطار جماعتهم، مما يؤدي بالنهاية إلى تفاقم ظاهرة الســـكن الرديء من زحام وانعدام للخصوصية والمظهر المتريف للمدينة. هذا ما أيدته دراسة أخـــرى ل اندريا روه " Rugh" على حي بولاق الشعبي.

4. إن إزالة الأحياء الفقيرة عادة لا تكون مرتبطة بمصلحة الفقـــراء أنفســـهم قـــدر ارتباطهـــا بمصالح أخرى، مثل تحقيق أرباح خيالية من خلال بناء مشـــاريع اســـتثمارية ذات طـــابع رأسمالي ضخم، على شكل أبراج سكنية، أسعارها مئـــات الألـــوف والملايـــين أحيانـــاً، أو مشاريع تجارية ضخمة، هدفها الأول والأخير هو تحقيق الأرباح.

5. سياسة تحديد الإيجارات : لم تعمل هذه السياسة على حل مشكلة السكن الفقير، وإنما ساهمت في تنامي الظاهرة، والدليل على ذلك ما حدث في مدينـــة "مكســـيكو" عنـــدما ســـنت هـــذا القانون،حيث فقد الملاك الحافز على الاستثمار في مجال السكن أو صيانته، لقلـــة مـــردوده المادي مما زاد من حدة المشكلة وتدهور الأحياء المتخلفة الموجودة في وسط المدينة.

تحديد الإيجارات في مصر كان له نفس التبعات التي حـــدثت فـــي " مكســـيكو ســـيتي" بالإضافة أن المستأجرين أصبحوا يطالبون بما عرف" بخلو الرجل " من الملاك.

6. سياسة الأرض والخدمات : اتبعت هذه السياسة من قبل العديد من الدول, وروج لها البنـــك الدولي, عارضها الماركسيون وتبناها الليبراليون أمثال جون تيرنر "Turner".

مساندي هذه السياسة يقولون انه طالما تعجز الحكومة عن توفير ما يلزم الســـكان مـــن مساكن، فلا بد من توظيف الجهود الذاتية "Self-help" بحيث يقوم الســـكان ببنـــاء مســـاكنهم

بأنفسهم، على أن توفر لهم الدولة قطع أراضي صغيرة مزودة ببعض الخدمات، يقوم السكان ببناء مساكنهم وبالتدريج يتم توصيل كافة الخدمات لهذه المساكن، ومما لا شك فيه أن توفير الخدمات هذه أقل كلفة على الدولة من تطوير الأحياء القائمة بالفعل وتزويدها بالخدمات.

لهذه السياسة مؤيدين ومناهضين، ومن الطبيعي أن وجهة النظر الماركسية والتي عبر عنها دراكاكيس سميث "Drakakis_Smith" وهو من اشد المنتقدين، وضح فشل هذه السياسة في توفير المساكن لكافة الفقراء،لا سيما أن الدول التي اعتمدت هذه السياسة مثل الحكومة التنزانية لم تفي إلا بالقدر القليل جدا من إقامة مثل هذه المساكن وأقل بكثير مما كان مخطط له.

إن اعتماد هذه السياسة سوف يزيد من أعباء الفقراء المادية، فهم يفضلون البقاء في مساكنهم المجانية بدلا من الانتقال إلى مساكن أفضل، بخدمات أفضل، مقابل تكاليف قد لا يستطيعون الإيفاء بها على المدى الطويل، كذلك هي سياسة تشير إلى عجز الحكومات عن حل مثل هذه المشكلة[1].

7. "قد يكون للحكومة دور بارز في حل مشكلة السكن الفقير وقد تكون الدول الغنية اقدر على حلها عما هو الحال في الدول الفقيرة، وذلك بسبب إمكانياتها المادية وذلك من خلال عدة طرق كأن تخفض أسعار الأراضي، أو تقوم ببناء مدن جديدة متخصصة، توجه بعض الاستثمارات لها بما يوفر فرص عمل لذوي الدخول المنخفضة مع رفع مستوى الدخل، ومثل هذه الخطة تشمل توفير مساكن بأسعار ميسرة تصلها كافة الخدمات، كذلك توفير القروض البنكية الميسرة ووضع التشريعات المتعلقة والمنظمة للإسكان، وتمويل مشاريع المرافق والخدمات، ورفع ميزانيات المناطق الحضرية ووضع خطط تنموية شاملة للريف بما يدعم صناعة المدينة ويقلل من هجرة الأرياف[2].

8. من التجارب الجديرة بالذكر في مواجهة التضخم الحضري في المدن ما قامت به الصين عام 1963، لتقليل سكان الحضر وتحديد سقف أعلى لعدد السكان الحضريين بما لا يزيد

([1])الحسيني،السيد،**الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق من ص –ص 105-111.

([2]) إسماعيل، يوسف إسماعيل: **قضايا عمرانية معاصرة**، مرجع سابق، ص 70.

عن 110 مليون نسمة، ولتحقيق ذلك شجعت الحكومة الحضريين من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات العودة إلى الريف الصيني من أجل تثقيفه.

عاد ما يعادل 15 مليون متطوع إلى الريف الصيني , ساعدت هذه الخطة على تقليل الضغط على المدن الصينية كذلك دعمت الاقتصاد الريفي بتطوير الزراعة والنهوض بالصناعة الوطنية.

بكين هي عاصمة الصين فيها أحياء قديمة وأحياء حديثة، في ضواحيها مزارع جماعية تنتج ما يلزم المدينة من غذاء، تعمل على إقامة مساكن العمال بالقرب من المصانع، وذلك بسبب اعتماد الصينيين على الدراجة الهوائية كوسيلة تنقل، عوضاً عن السيارات الخاصة، فيها أكثر من 1,5 مليون دراجة يعيش من 4 – 5 أشخاص في منزل مكون من 2–3 غرفة تصلها المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي.

لم تعاني الصين من أزمة حضرية كغيرها من الدول النامية، لا يوجد فيها بطالة وذابت فيها الفروق الطبقية بعد الثورة. جميع الدراسات أثبتت ان السكان يحصلون على احتياجاتهم من الطعام والمسكن، كما تمتاز مدنهم بالنظام والنظافة، ولا يوجد فيها مشاكل اجتماعية مثل السرقة والجريمة والتسول كغيرها من الدول النامية.

9. ما يجب الإشارة إليه هو دور الأمم المتحدة لحل هذه المشكلة من خلال برنامجها تقرير التنمية البشرية (الموئل) فمنذ عام 1990 اعتمدت الأمم المتحدة عدة مؤشرات صحية وتعليمية واجتماعية وبيئية لتحقيق التنمية البشرية والبيئية.

بسبب النمو العمراني الذي رافق النمو السكاني والتحضر السريع ظهرت جهات كثيرة أممية تتبنى أفكار ومفاهيم حول المشاكل العمرانية والظواهر الحضرية التي تضر وتؤثر على البيئة العالمية، وذلك في إطار تطور مفهوم العولمة وما بعد الحداثة، ففي نهاية القرن العشرين وضع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعض القضايا العمرانية قيد الاهتمام مثل :

- الدور الرائد للمدن في إحداث التنمية.

- الاتجاهات الحالية والمتوقعة لظاهرة التحضر والبحث في أسبابها وعواقبها والعمل على التصدي للظاهرة ووضع الخطط الكفيلة بما يحمي الإنسان والبيئة.

- منجزات التنمية الاجتماعية.

- حالة السكن في الدول الفقيرة وانتشار العشوائيات.

- مسألة الحكم المحلي ودوره الفعال في تنمية المشاركة الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي.

- التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة الطبيعية، وذلك بسبب التمدد الحضري وما ينجم عنه من استنزاف للموارد وتلوث [1].

بالرغم من طرح حلول متعددة، ومحاولة تطبيق بعض الحلول، إلا أن المشكلة تتفاقم وتتعقد مع الزمن. وواضح أن الظاهرة عالمية تلقي بأثقال متزايدة على الجميع.

8.3 رد فعل الفقراء والجوعى

من المعروف أن الجوع قاتل، وقبل أن يقتل صاحبه، يحاول صاحبه أن يقتله. الجوع ضاغط كبير على النفس الإنسانية، وإذا لم تتم معالجته فإن الثورة تصبح متوقعة، ومعها الكثير من الخراب والدمار اللذين يطالان الجميع. بالرغم من هذه النهاية المتوقعة، رصد بعض الباحثين الاجتماعيين من خلال أبحاثهم ردود فعل متعددة للفقراء الحضريين، نختصر بعضها أدناه:

1) قام أبشتاين بدراسة على العمال الإفريقيين في زامبيا الذين وحدوا أنفسهم في نقابات حتى يستطيعوا أن يكونوا قوة سياسية مؤثرة للحصول على حقوقهم أمام الشركات الأجنبية.

2) دراسة قام بها كينيث ليتل عن الجماعات العرقية في المدن و الدور السياسي الذي تلعبه داخل المراكز الحضرية المتمثل في إعانة المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية.

([1]) إبراهيم،محمد عباس :**التنمية والعشوائيات الحضرية**،مرجع سابق،ص 209.

3) دراسة أجرتها جوان لينسون عن فقراء أمريكا اللاتينية فقد أوضحت دراستها أن الفقراء يلعبون دوراً سياسياً هاماً في تحديد السياسات القومية والمحلية كما فعل فقراء أوروبا خلال القرن التاسع عشر بخاصة في فرنسا إبان تمرد الباستيل. وما ينسحب على أمريكا اللاتينية ينسحب على شمال إفريقيا وآسيا.

4) دراسة أجرتها دورثي لينكن استنتجت فيها أن الفقراء العاطلين عن العمل في الكونغو كان لهم دور كبير في الإطاحة برئيس دولتهم.

5) حاول فقراء لاجوس في نيجيريا، ونيروبي في كينيا تنظيم أنفسهم في تنظيمات تعبر عن قضاياهم أمام القادة السياسيين, رغم ضعف هذه التنظيمات السياسية إلا أن حكومتيهما لا يمكن أن تقللا من شأنها.

6) دراسة أجراها فاينر Weiner على مدينة كلكتا بين من خلالها أن الفقراء المهاجرين ليس لديهم استعداد من أن يتبنوا الأفكار السياسية المتطرفة أو أن يؤيدوا المعارضين. بالرغم من ذلك لم يستبعد فاينر أعمال عنف قد يقوم بها المهاجرون الجدد إلى المدينة أو بسبب الظروف المعيشية السيئة التي يحياها في المدينة[1].

نستنتج من هذه الدراسات أن الفقراء لا يقفون محنطين أمام أحوالهم، وهم يحاولون انتزاع بعض حقوقهم من خلال التنظيم بخاصة أن هذا العصر هو عصر مجموعات الضغط من نقابات وجمعيات وتنظيمات. لم تعد فئة مظلومة وتعاني الآلام والأحزان عاجزة عن ترتيب أوضاعها بطريقة تحقق من خلالها بعض الإنجازات. ومن المعروف تاريخيا أن درجة الضغط التي يمارسها الفقراء والجوعى متناسبة مع درجة الوعي بأحوالهم وبالأسباب التي أدت إلى أوضاعهم الصعبة جدا[2].

([1]) الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص98-100.

([2]) ألعدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص113.

ومهما يكن، يبقى الفقراء وأحياؤهم عنصر انفجار سياسي واجتماعي في عدد من الدول، ويشكل استمرار ظاهرة العشش والسكن الفقير عنصر تحد للاستقرار. المشكلة تتفاقم، ومن المتوقع أن يؤدي ازدياد حدتها إلى صراع دموي قد لا يبقى داخل حدود دولة معينة وإنما يمتد إلى دول عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد لا تسلم دول أوروبية أيضا بخاصة في شرق أوروبا.

9.3 المشكلة عالمية

لم تعد مشكلة الأحياء الفقيرة محلية تعاني منها دولة بعينها، وإنما هي عبارة عن مشكلة عالمية أصبحت تؤرق الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، وتدعو الدول لعقد المؤتمرات من أجل المعالجة. هناك مشاهد متكررة بالنسبة للسكن في أغلب دول العالم إذ نشاهد في أغلب مدن العالم أحياء جميلة ذات مساكن فخمة، وليس بعيدا عنها نرى العشش والزحام، أو نرى عالمين مختلفين على الرغم من أنهما ينتميان إلى ذات الشعب، إلى ذات الدولة. هناك هوة واسعة جدا بين من يملكون ومن لا يملكون، ونراها ماثلة أمامنا بقوة في الأحياء السكنية.

هناك طرح على المستوى العالمي، كما أسلفنا أعلاه، لتوظيف أموال من أجل القضاء على ظاهرة العشش ومساعدة الفقراء على الحصول على مسكن معقول، لكن الجهود حتى الآن لم ترتق إلى المستوى المطلوب، وتقديري أن الارتقاء لن يتأتى إلا بعدما يشعر العالم بخطر تمرد الفقراء.

الفصل الرابع

نظريات اجتماعية–سياسية

الفصل الرابع

نظريات اجتماعية-سياسية

1.4 مقدمة

شغلت العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الناس جماعات وأفرادا الفلاسفة وعلماء الاجتماع عبر التاريخ لما تنطوي عليه من أهمية في بناء المجتمعات وتقدمها، وفي صياغة قواعد التعاون والنفور، وفي ترتيب الأولويات وصياغة القوانين، وتحديد مواطن النفوذ وتشكيل مراكز القوى والحكومات وتوزيع الأدوار عموما. شغل الفلاسفة والعلماء أنفسهم كثيرا في البحث في العلاقات بين الرجل والمرأة، بين العبد والسيد، والثري والفقير، والقوي والضعيف، والجاهل والعالم، والكبير والصغير لما في ذلك من انعكاسات هامة على أساليب الإنتاج ووسائله وأنماطه، تولي المسؤوليات السياسية والإدارية، أنماط الحياة والسلوك الاجتماعي بعموميته وخصوصيته، وكيفية توزيع الثروة والامتيازات والأماكن والمناصب.

تطورت نظرا لذلك نظريات اجتماعية وسياسية عديدة، وحاولت كل واحدة منها تفسير الظاهرة السياسية والاجتماعية وفق معايير معينة مستقاة من التحليل الفلسفي، أو من قراءة الواقع، أو من تفاعل العقل الإنساني مع واقعه. ظهرت نظريات تفسر كيفية تبلور السلطة، وأخرى تشرح كيفية مراكمة الثروة، وأخرى في كيفية صياغة العلاقات الإنسانية وما يترتب عليها من سياسات على أرض الواقع، الخ. تعددت النظريات بتعدد الفلاسفة والعلماء، لكنها جميعها التقت حول نقطة واحدة وهي أن العلاقات القائمة بين الناس لها إفرازاتها الواقعية التي تظهر بصورة مفاضلات بين الناس سواء من ناحية المسؤوليات أو الحظوظ المادية أو النفوذ أو الوضع المعنوي.

موضوع هذه الرسالة يقع ضمن دائرة النظريات السياسية الاجتماعية لأن أوضاع الأحياء السكنية في المدن عبر التاريخ وفي مختلف أنحاء العالم تعكس الأوضاع التفاضلية بين الناس وبين سكان المدينة. هناك علاقات تكاملية بين سكان المدينة من ناحية الأدوار، لكن الأدوار بحد ذاتها تشكل القاعدة الأساسية للتفاضل بين هؤلاء المتكاملين. ما أعنيه بالتكامل هو

قيام كل فرد بدوره بحيث تنساب الحياة اليومية والمعيشية في المدينة بشكل سلس، وإذا غاب التكامل، أو فشل بعض أهل المدينة بالقيام بأدوارهم، فإن الانسجام العام في المدينة يتأثر بطريقة تختلف حدتها وخطورتها وفق مقدار الانحراف أو العجز أو التقاعس عن القيام بالدور[1].

من أجل أن نقف علميا على التمايز الحاصل بين أحياء الأثرياء وأحياء الفقراء في المدينة، ومن أجل فهم أسباب وطرق قيام أحياء الفقراء، لا بد من الإطلاع على هذه النظريات الاجتماعية–السياسية والتي تعطي تفسيرات لهذه الظاهرة الحضرية الماثلة ولو بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى. لقد كتب الكثير حول التمايز بين الأحياء في المدينة الواحدة والتي يقوم على شؤونها مجلس بلدي واحد، وفي الغالب منتخب مباشرة من الناس، وكتبت الكثير من التوصيات حول ضرورة تقليص الفجوات بين الأحياء، لكن يبدو أن الظاهرة ما زالت قائمة، وأن أسباب ظهور الظاهرة أقوى من سياسات القضاء عليها، على الأقل لغاية الآن. وربما نجد من خلال البحث أن تأثير العلاقات الاجتماعية والسياسية على صياغة الحظوظ والسلوك الاجتماعي–السياسي أكبر بكثير من تأثير السياسات المبنية على عمومية النظرة الإنسانية[2].

2.4 نظرية العبودية

السادة والعبيد بصورها البشعة عبارة عن ظاهرة اجتماعية سياسية قديمة جدا عرفتها الإنسانية في بدايات نشوئها وتطورها الاجتماعي والسياسي، وهي ظاهرة عبرت عن شراسة العلاقة بين من يسودون وبين من هم مستعبدون، وعن قسوة المعاملة التي كان يتلقاها العبيد من قبل السادة الذين كانوا يملكون أسباب القوة والعيش المريح[3]. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد اختفت من حيث بشاعتها وشدة ممارستها، إلا أن ملامحها الرئيسية ما زالت تلقي بثقلها بطريقة أو بأخرى على العلاقات بين الناس بخاصة بين الحاكم والمحكوم[4].

([1])الحسن، إحسان محمد: **النظريات الاجتماعية المتقدمة** ط1، دار وائل للنشر، 2005، ص166.

([2])الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة**،ص105.

([3])أبو أصبع، صالح؛ عز الدين، المناصرة : **ثقافة الخوف**، مطبعة الخط العربي،2007،ص_ص230_232.

([4])سراج، أحمد: **في التاريخ الروماني**، إفريقيا الشرق، الدار القومية للطباعة والنشر،2001، ص38.

أشار عدد من علماء السياسة والاجتماع إلى تلك الحقبة، وتناولوا الظاهرة بالكثير من الشرح والتحليل، وتطرقوا بإسهاب إلى النمط السكني الحضري الذي كان يميز كل فئة. كان أكثر ما شد انتباه هؤلاء العلماء الفروق الواسعة بين البيوت السكنية المخصصة لكل من السادة والعبيد. بيوت السادة كانت عبارة عن صروح ضخمة وقصور، ومقامة في مناطق خاصة، بينما كانت بيوت العبيد عبارة عن كهوف طبيعية أو محفورة في الجبال، أو عبارة عن "خشش" من طين، أو "عشش" من قش وقصب وخيزران وذلك وفقا للنباتات التي تنمو في المنطقة المعنية.[1] كان يكدح العبيد ويتعبون ويتعرضون لكل صنوف التعذيب من أجل راحة السادة الذين كانوا يعكفون على بناء بيوت تتناسب مع شهواتهم ورغباتهم، ولم يكن السادة يتعبون أنفسهم بشيء سوى التأكد من أن العبيد لا يرفعون رؤوسهم وهم يعملون[2].

كان للسادة أحياء بعيدة نسبيا عن أحياء الفقراء، وكانوا يتمتعون بنمط حياة مختلف تماما، وكانت تتوفر لديهم مختلف أنواع الخدمات مثل المشاعل الليلية والمياه الوفيرة التي كان ينقلها العبيد على أكتافهم، والمراوح اليدوية التي كان على العبيد الاستمرار بتحريكها. أما العبيد فكان عليهم أن يعانوا ضنك العيش بكافة أشكاله، وأن تخلو أحياؤهم من أدنى أسباب الراحة والاطمئنان. كان الأسياد قلة يملكون القوة، بينما كان العبيد الأغلبية الساحقة الذين لم يكن لهم ليستمروا بالعيش لولا لقمة الخبز المتواضعة جدا والتي يمنحها السادة.

يسوق المؤرخون وعلماء الاجتماع أمثلة فيأتون بالأهرامات والمعابد الفرعونية الضخمة، وبميادين روما ومسارحها، والأكريبوليس ومعبد جيوبتر. لقد قُتل مئات الآلاف من العبيد وهم يقطعون الصخر ويشيدون من أجل راحة شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص يجرون وراء نزواتهم وأوهامهم. وما زالت الآثار تشهد حتى الآن على الحال السكني البائس للعبيد[3].

([1])أبو عيانه، فتحي محمد: **جغرافيا العمران**، دار المعرفة الجامعية، مرجع سابق، ص_ص 12_13.

([2])عنبر، محمد عبد الرحيم: **التمييز العنصري في إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 34، 1966

([3])سعد، إسماعيل علي: **قضايا المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية_2000،ص253.

وفي التراث الإغريقي والروماني، كان يُنظر إلى العبيد كحيوانات بصورة بشر، ولم تكن لهم حق المواطنة لأنهم ليسوا أهلا لها. وقد انحصرت المواطنة فقط بالأسياد الذين يملكون وقتا للتأمل والاستمتاع والاجتماع بالآخرين[1]. ولهذا لم تكن مساكن العبيد أفضل حالا من حظائر الحيوانات. وقد كان التمييز في الأماكن السكنية واضحا في كل المدن الإغريقية والرومانية، إذ كان العبيد يقيمون في غرف وضيعة ضيقة قذرة، بينما كان ينعم الأسياد بالقصور والقلاع والساحات الفسيحة[2].

3.4 نظرية الاستحواذ الديني

تعلق الناس منذ القدم برجال دين، أو بأناس كانوا موضع ثقة الجمهور بناء على ظن بأنهم يعرفون الغيب ويتصلون بالسماء المجهولة الأسرار. تطورت عبر الزمن فئة كهنة ورجال دين سواء نص الدين على هذا التطور أو لم ينص، وأصبح لها امتيازات كثيرة منها ما يتعلق بالمسكن والخدمات السكنية والمنزلية. شعوب كثيرة نظرت إلى رجال الدين على أنهم مقدسون ويجب التقرب منهم بشتى الطرق لأن فيهم المنجاة، ومنهم التبريك والبركة، ولا مانع من التضحية من أجلهم وتوفير كل ما يلزم من أجل راحتهم. ووصل الحد بالكثير من الناس ولغاية الآن اللجوء إلى رجال الدين طلبا للأدعية الشفوية والكتابية من أجل تحقيق الخلاص من هموم الدنيا والآخرة، أو من أجل التوفيق في العمل وتحقيق النجاح[3].

استغل رجال الدين في أغلب بقاع الأرض الناس، وتعمدوا تعميق الانطباعات الوهمية لدى الناس حول قدسيتهم وقدرتهم على مناجاة الإله أو الآلهة من أجل تقديم الدعم والمساندة. واستطاع هؤلاء أن يرسخوا مع الزمن فكرة التفويض الإلهي، والتي أخذ بها الكثير من الناس بدون تساؤل. أوهم رجال دين كثر عامة الناس بأنهم ينطقون باسم الآلهة، وأن كل ما يقومون به ما هو إلا بتفويض من الآلهة ووفق إرادتها ورغبتها. فإذا قال هؤلاء بأن الحاكم الظالم عادل فما

([1])الشيخ، حسين، **الرومان**،2000،ص221. انظر أيضا: سعد، اسماعيل علي: قضايا المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص138.

([2])عوض، السيد حنفي، **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، مرجع سابق، ص_ص62_64.

([3])عبد الله، محمد أحمد، **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق، ص_ص 12_14.

لهم إلا أن يؤمنوا بذلك لأن الله لا يسلط الظالمين إلا على المنحرفين والفاسقين الذين يستحقون العقاب[1]. وإذا قيل لهم بأنه من واجب الناس التقرب إلى الله بتقديم المنح والهدايا والهبات لرجل الدين لأنه يساعد الفقراء فإنهم يسارعون إلى القيام بذلك ولو على حساب أبنائهم الجوعى. وطبعا أغلب الذين يقدمون الهدايا يستحقون مساعدة هذا الذي يجمع الثروات باسمهم[2].

حظي رجال الاستحواذ الديني ومن والاهم وسار على طريقهم تاريخيا بمكانة خاصة جعلتهم مميزين في الكثير من الأمور وعلى رأسها أماكن السكن والمعيشة. وإذا تفحصنا الصروح التاريخية الأثرية الجميلة والمزخرفة نجد أن أغلبها من المعابد وأماكن العبادة التي كان يقيم فيها رجال الدين ويتمتعون بخدماتها الطيبة الوفيرة. وخير أدلة على ذلك هي الأهرامات التي كان يظن العبيد أنهم يتقربون إلى الآلهة وهم يكدون ويتعبون في قطع الصخور وحملها، والمعابد الهندوسية والكنائس التي ينعم عامة الناس في المساهمة ببنائها من أجل التقرب إلى خالق الكون.

أعطى الملوك والأمراء رجال الدين مكانة خاصة وذلك بسبب الفتاوى الدينية التي صاغوها من أجل أن تتناسب مع سياساتهم وتبررها وتجعل لها رونقا دينيا مقدسا. والناس أيضا لم يبخلوا فقدموا خدماتهم لرجال الدين إلى درجة بناء مساكنهم مجانا. وقد كان واضحا في مختلف بقاع الأرض أن رجال الدين يحظون بمواقع سكنية أفضل من عامة الناس، ويتمتعون بمكانة اجتماعية جيدة نسبيا[3].

4.4 نظرية القوة

يبدو أن نظرية القوة تحظى باهتمام واسع من قبل العلماء والمفكرين وعامة الناس، وأكثر بكثير من النظريات الاجتماعية والسياسية الأخرى، ذلك لأن التاريخ مليء بالأمثلة

([1])سراج،أحمد: **في التاريخ الروماني**، مرجع سابق، ص_ص37_39.

([2]) توينبي، رينولد، ترجمة شبل، فؤاد محمد؛ محمد شفيق، غربال:**مختصر دراسة للتاريخ**، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1961،ص_ص344_353. أنظر أيضا رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص_ص 135_137.

([3])الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص 16.

الساطعة حول أهمية القوة في تحقيق تميز فئة على فئة، أو علو طبقة على أخرى. وبسبب أهمية وسطوع شأنها، لم تكن بحاجة إلى عناء تفكير لكي يتم الحديث عنها بصورة عامة وليس بالضرورة كنظرية متكاملة مبنية على وعي مسبق. إنها محور جدل ونقاش بين عامة الناس كما هي محور مداولات بين العلماء والمختصين.

تطرق أفلاطون إلى مسألة القوة في كتابه **الجمهورية** من خلال الشخصية الوهمية التي ابتدعها (ثراسيماكيوس) إذ قال إن العدالة يحددها القوي، وإن الحق للقوي. قال ثراسيماكيوس إن على الإنسان ألا يبحث عن مفهوم العدالة وألا يفلسفه لأن العدالة تعني مصلحة القوي، والقوي هو الذي يحدد مصلحته ويفرضها على الناس. القوي هو الذي يضع القوانين، وهو الذي ينفذها، ولا يمكن أن يضع قانونا يتناقض مع مصالحه، ولا يمكن أن ينفذ قانونا يتناقض مع هذه المصالح. إنه قوي ويستطيع أن يفرض رأيه على الآخرين، والآخرون يهابونه ولا يملكون إلا إطاعة أمره وتبجيل ما يقول وما يفعل[1].

من هو القوي؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال نظريا بدون ذكر أسباب القوة والتي هي كثيرة ويصعب إحصاؤها[2]. إنما من الممكن الإشارة إلى جهة معينة أو شخص معين في لحظة زمانية ومكانية معينة بأنه قوي وذلك بحكم الواقع المعاش. في تلك اللحظة يمكن الحديث عن أسباب محددة بعينها بحكم المعرفة الواقعة، لكن هذه الأسباب قد لا تكون صالحة في لحظة أخرى أو حقبة تاريخية مختلفة. لكن عموما هناك أقوياء، وهم يفرضون أنفسهم ولو مؤقتا على مجتمعاتهم، ويستطيعون تسيير الحياة العامة وفق إرادتهم.

ربما تكون العناصر المالية والاقتصادية والعسكرية أهم مقاييس القوة. تاريخيا، يتمتع الثري بقوة كبيرة، وكذلك الذي يملك عقارات ومصانع وتجارة واسعة، وغالبا ما يتمتع القوي بقوة عسكرية إما مباشرة كامتلاك جيش، أو غير مباشرة كالاعتماد على من يملك جيشا وأجهزة أمنية. الحكومة قوية لأنها تملك إمكانات اقتصادية ومالية كثيرة، ولديها جيش وأجهزة أمن،

([1]) قاسم، عبد الستار: **الفلسفة السياسية التقليدية**، المطبعة الأردنية، عمان، 1979،ص_ص44_46.

([2]) عباس، محمد،: **أفلاطون والأسطورة**، التنوير، 2000،ص_ص154_187.

والثري فيها قوي لأنه في الغالب متحالف مع الحكومة، وتربطه معها مصالح متبادلة. لكن هذه العناصر ليست النهاية لأنه من الممكن لمن يُظن أنه ضعيف أن ينتصر على القوي وذلك بسبب قدرته العقلية وذكائه في التخطيط العسكري والأمني. مقاومة من عدة آلاف من العناصر يمكن أن تنتصر على جيش من مئات الآلاف[1].

هذا ما تحدث عنه ميكافيللي إلى حد ما في نصائحه للأمير من حيث أن على الأمير أن يكون ذكيا من أجل أن يبقى قويا ومسيطرا على الأوضاع في بلاده. قد لا يملك المرء قوة عسكرية كبيرة يتغلب فيها على الأعداء أو يسيطر بها على الناس، لكنه من الممكن أن يملك من الحكمة والذكاء ما يمكنه من السيطرة وتحقيق الانتصار[2]. ولهذا رأى ميكافيللي أن على الحاكم أن يوهم الناس بأنه قادر وقوي، وأنه يلتزم بأخلاقياتهم ويعمل دائما من أجل تحقيق مصالحهم، وأن رفاههم وأمنهم مرتبط به. عليه أن يعلو عليهم في البناء والصروح، لكن عليه أن يؤكد تواضعه ويزور عامة الناس ويتواصل معهم. وفي هذا تأكيد على الفروق العمرانية بين من يحكم ومن لا يحكم. يتمتع الحكم أو أصحاب النفوذ بمواقع سكنية وبيوت مختلفة، عن تلك التي يتمتع بها عامة الناس[3].

5.4 النظرية الماركسية

ربما كان ماركس أكثر الفلاسفة وضوحا في مسألة التمايز والتمييز بين مختلف فئات الناس. قسم ماركس المجتمعات إلى طبقات، وقال إن التاريخ عبارة عن صراع بين هذه الطبقات، بحيث تتبدل المواقع فيعتلي المضطهدون القمة، ويغور السادة أو المستغلون إلى القاع. قال ماركس إن التاريخ عبارة عن صراع بين مستغِل ومستغَل، بين من يملك ومن لا يملك، بين طبقة قوية حاكمة، وطبقة أخرى كبيرة تعاني الفاقة والإهمال.

([1])سعد، إسماعيل علي: **قضايا المجتمع والسياسة**، مرجع سابق، ص 258_ 264، ص78.

([2]) سرحان،سمير، **صعود وانهيار إمبراطورية الأخلاق**، دار مدى للثقافة والنشر، دمشق،ط1، 2002،ص123.

([3]) الزقزوقي، محمد مختار، نيقولا، **ماكيافللي: دراسة تحليلية محورها كتاب الأمير**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، القاهرة،ط2، 2004،ص_ص127_131. انظر أيضا: محمد، علي محمد: أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفةالجامعية، 1997، ص132-135.

كذلك قسم ماركس التاريخ إلى مراحل رئيسية وذلك وفقا لأنماط الإنتاج:

1. المرحلة الأولى : وهي مرحلة الإنتاج البدائي أو المشاعية والتي تميزت بـــوفرة المصـــادر وقلة عدد الناس. كان هناك ما يكفي للجميع بدون تزاحم.

2. المرحلة الثانية : وهي مرحلة العبودية أو الرق أو مرحلة السادة والعبيد والتي شهدت ظلمـــا كبيرا جدا مارسه السادة على العبيد.

3. المرحلة الثالثة :وهي المرحلة الإقطاعية والتي استندت إلى علاقات اقتصادية تقـــوم علـــى ملكية الأرض. كان هناك قلة يملكون الأرض، بينما عملت الكثرة في الزراعة تحت رحمـــة الإقطاعي الذي تصرف باستغلال لقوى الإنتاج المتمثلة بالفلاحين.

4. المرحلة الرابعة :ظهرت فيها طبقة البرجوازيين حيث حل البرجـــوازي محـــل الإقطـــاعي والعمال (البروليتاريا) محل الفلاح أو القن، أي تغيرت أنماط الإنتاج ومعها تغيرت العلاقات الاقتصادية بين الناس. ظهر في هذه المرحلة العديد من التناقضات وذلك بسبب الاســـتغلال وتراكم رأس المال. يزداد وعي الفقراء بهذا الاستغلال مما يؤدي إلى تذمرهم وانتهاء هـــذا التذمر بثورة العمال على البرجوازية مما يؤدي إلى ظهور المرحلة الخامسة.

5. المرحلة الخامسة : وهي المرحلة الاشتراكية يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو من الطبقات.

6. المرحلة الشيوعية والتي تعني غياب الملكية العامة تماما، وإلغاء العملة واختفاء الحـــروب، وتحول المجتمع إلى كل يأخذ بقدر حاجته ويعطي بقدر طاقته.

هكذا وصف ماركس تاريخ العلاقات بين البشر على مر العصور فهو من تحليه للتاريخ يستطيع أن يدرس كافة الظواهر الاجتماعية.

قال ماركس إن كل مرحلة من مراحل البشرية تحمل صراعا طبقيا فـــي طياتهـــا بـــين طرفين متناقضين، على سبيل المثال(الرأسمالية) وهي تشكل الفكرة، و (العمال) وهـــي تشـــكل

الفكرة المضادة، هذا الصراع بين الفكرة والفكرة المضادة تخرج منها فكرة جديدة ثالثة(الثورة) تتحقق بموجبها الاشتراكية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهذا ما اسماه(الديالكتيك) لـــيس بالضرورة أن يكون الحل بين الفكرة والفكرة المضادة على شكل ثورة، قد يأخذ شكل مطالبـــة، ورضوخ للمطالب بتحسين الأحوال بمعنى وضع حلول وسط ترضـــي الطـــرفين، أي أن ولادة الفكرة الثالثة(الحل) إما على شكل ثورة(صراع) أو بشكي توافقي(اتفاق). بالنسبة لماركس الثورة هي دائما الحل أو الفكرة الثالثة، أما بالنسبة لغيره من المذاهب الفكرية فقـــد يكـــون التراضـــي والرضوخ السلمي للمطالبات يقع في دائرة الحلول وليس بالضرورة الثورة دائما هي الحل.

هذا الحال ينطبق على الظاهرة التي بين يدينا ألا وهي السكن الفقيـــر والعشـــش، هـــي ظاهرة تنتشر على امتداد دول العالم تجسد علاقة بين مستغِل ومُستَغل تعكس سياسات سياســـية واجتماعية واقتصادية أبعد ما تكون عن العدالة في توزيع الدخل والموارد، هي ظاهرة تنتشـــر بشكل سرطاني مثيرة الكثير من الجدل حولها، وإن كانت تنمو مثـــل هـــذه الظـــاهرة وتتنـــامى باستمرار، فإن مرده لتحكم فئة قليلة مقاليد الأمور_ سواء على المســـتوى المحلـــي أو العـــالمي _بمقدرات معظم الشعوب متمثلا بالنظام العالمي الجديد (العولمة).

أكد ماركس أن أي ظاهرة في المجتمع مردها إلى العوامل الاقتصـــادية فهـــي أســـاس التحولات السياسية والاجتماعية والأخلاقية، وفي تحليله المادي للتـــاريخ (الـــديالكتيك) بـــين أن الغرض من الإنتاج الرأسمالي هو زيادة الربح والعمل معا، ويكون الربح بزيادة فائض القيمـــة وتحويل جزء منه إلى رأس المال، كذلك زيادة حجم الطبقة العاملة، والعمل علـــى اســـتغلالهما بكفاءة أما عن البناء المادي والفوقي للمجتمع فقد تحدث عنها وربط الأول بالثـــاني بمعنـــى أن القوى والعلاقات الاقتصادية لها تأثير كبير وقوي في أفكار وقيم وسلوك أفراد المجتمع، فإذا كان المجتمع إقطاعي فهذا ينمي قيم وأفكار تدعم العمل الزراعي، وإذا كان المجتمع صناعي فإن قيم جديدة تظهر تحترم العمل الصناعي والتجاري وتؤكد على أهمية العلـــم والمخترعـــات كـــذلك استقلالية الفرد وتماسك الجماعة.

فالبناء التحتي متمثلا بالأيديولوجية والقيم والمفاهيم والأفكار والسلوك يتحدد بالضرورة بالبناء الفوقي متمثلا بقوى وعلاقات الإنتاج والملكية.

إن العلاقات الاقتصادية وكون الشخص يملك أو لا يملك هي تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الشخص، وتحدد هذه الطبقة انتماءاته وميوله السياسية والاجتماعية وقيمه وأفكاره وتتحكم بسلوكه وأخلاقه[1].

يقول ماركس إن الملكية الخاصة هي السبب في التمزق الاجتماعي إلى طبقات ذلك لأن أصحاب الملكية يعملون دائما على توسيع ملكيتهم على حساب الآخرين، فيزداد الثري ثراء والفقير يزداد فقرا. يعمل الأثرياء على زيادة ثروتهم باستمرار، وزيادة سطوتهم على من هم أقل منهم حظوظا وقوة، فيحتكرون النعم ومتع الحياة، ولا يقدمون لمن يعملون لديهم إلا ما يحتاجونه من أجل الإبقاء عليهم قادرين على العمل في اليوم التالي[2].

نتيجة لذلك يتولد لدى الفقراء والمضطهدين شعور بالظلم، ومن ثم الوعي النظري الذي يتدرج إلى وعي عملي ينبثق إلى ثورة. هذا ما وصفه ماركس بأنه صراع الطبقات والذي يجعل المجتمعات متوترة باستمرار ويؤدي إلى سفك الدماء والكثير من الآلام والأحزان. منذ فجر التاريخ والطبقات متصارعة بسبب الاستغلال، والقهر الذي يمارسه الأقوياء على الضعفاء. وقد أشار ماركس بوضوح إلى مستوى المعيشة التي يحظى بها الفقراء، وتلك التي يحظى بها الأثرياء، وقال إن الهوة بين المستويين شاسعة وكبيرة جدا[3]. تحدث عن مستويات الدخل والتعليم والرعاية الصحية والاستهلاك، لكن أكثر ما يهمنا هنا هو التمييز في السكن سواء من ناحية الأحياء أو من ناحية المساكن والبيوت.

بالنسبة لماركس، الفقراء يعيشون في أحياء مكتظة وكريهة، وتنقصها المرافق الصحية وملاعب الأطفال والمتنزهات والمحال التجارية، وهي أحياء مبنية من اللبن والطوب وربما

([1])الحسن، إحسان محمد: **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر،عمان،ط1 ,200، ص-ص 152-162+

([2]) لطفي، طلعت؛ كمال، الزيات: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب، 1999، ص 93-115.

([3]) محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص193-209.

القش والقوص والخيزران. بيوت الفقراء عبارة عن عشش صغيرة، وربما لا يكون للعائلة سوى غرفة واحدة، وأحيانا تشارك الحيوانات العائلة المساحة[1]. أحياء الفقراء مليئة بالقاذورات، وأبنيتها مهترئة، وشوارعها ضيقة، وهي في الغالب عبارة عن أزقة معتمة تفوح منها رائحة البؤس والشقاء. أما أحياء الأثرياء فمختلفة تماما حيث تتميز بالبيوت الفاخرة والشوارع العريضة والمتنزهات ومختلف أنواع الخدمات. تلك أحياء بؤس ومذلة وهوان، وهذه أحياء رفاهية واستكبار واستغلال[2].

6.4 نظرية التعدد الطبقي

تحدث فلاسفة كثر حول التعدد الطبقي على رأسهم ماكس فيبر، وقالوا إنه لا يمكن حصر الطبقات في المجتمع بطبقتين فقط، وإن المجتمع يتكون من عدة طبقات وذلك تبعا للدخل ومستوى التعليم وماهية العمل. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي يبديه علماء الاجتماع في دراستهم للبناء الطبقي للمدن الصناعية إلا أن وجهات نظرهم متباينة وذلك حسب الأيدلوجية التي ينطلقون منها، فأصحاب التصور الماركسي يؤكدون على وجود تباين طبقي في المدن الصناعية المتقدمة وما يتبع هذا البناء الطبقي من مظاهر عمرانية تعكس هذا التفاوت الطبقي،أما أصحاب التصور الرأسمالي فهم يؤكدون أن هناك مرونة طبقية في المجتمعات الرأسمالية وتنوع في البناء الطبقي وبالتالي هناك تنوع بالمظاهر العمرانية تبعا لهذا التنوع في البناء الطبقي. ومما تم التأكيد عليه أن هناك قوى تعمل على تكريس الجمود الطبقي في الوقت التي تعمل قوى أخرى على تحقيق مرونة طبقية.

"أكد فوراستيه (Fourastie) أن الفقراء في الدول الصناعية ليس فقراء بمعنى فقر، كذلك الأغنياء والصفوة الحضرية قريبة من الأشخاص العاديين".

([1]) زكريا، خضر، **نظريات سيوسيولوجية**، الأهالي للطباعة والنشر،1998، ص 105-114.

([2]) بريز، جيرالد، ترجمة مجمد الجوهري، **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1972،ص_ص132_143. انظر أيضاً: عوض، السيد حنفي: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، مرجع سابق، ص185-193.

ما لا يمكن إغفاله أن لثورة الالكترونيات والاتصال أهمية كبيرة كحقل جديد للمهن، كلما زاد الأشخاص مهارة في المهن كلما تسنى لهم الصعود في السلم الطبقي، ولكن كغيرهم من فئات المجتمع ذات المراكز العليا يحاولون أن يحققوا شيئا من القوة والنفوذ. وهذا ما أكدته دراسة انجلز (Inkeles) وروسي (Rossi) أن جميع المدن الصناعية لديها جماعات كبيرة من الموظفين الحكوميين وذوي التخصصات المهنية العالية والمهارة والكفاءة منحتهم القوة والنفوذ في التدخل بقرارات كثيرة وهامة تتعلق بالدولة، فلم يعد الحاكم يعتمد على خصائصه الشخصية وقدراته في اتخاذ القرارات، وإنما يعود إلى المعلومات والبيانات الدقيقة من ذوي الخبرة العالية من متخصصين مهنيين وفنيين أكسبتهم قوة سياسية وخاصة في المدن الصناعية.

قام لويد وارنر (Warner) بعدة دراسات للبناء الطبقي على ثلاث مدن أمريكية، باستخدام عدة مؤشرات ذاتية وموضوعية، في قياس طبقات المجتمع وربط هذه الطبقات بطبيعة مساكنهم ونمط معيشتها وخصائصها الاجتماعية.

1. طبقة عليا – عليا Upper-Upper وهذه الطبقة ارستقراطية ورثت المال والثروة والسلطة، تعيش في مساكن فخمة وكبيرة.

2. طبقة عليا – دنيا Lower –Upper حصلت على ثروتها نتيجة العمل المهني العالي والتجارة والصناعة والمهن المالية والوظائف الكبرى، تسكن أيضا هذه الطبقة في مساكن فخمة وكبيرة.

3. الطبقة الوسطى – العليا Upper – Middle تعيش في مساكن متميزة في أفضل مناطق المدينة وهي من كبار رجال الأعمال والمهن العليا.

4. الطبقة الوسطى – الدنيا Lower – Middle مساكنهم صغيرة ونظيفة توجد في الأطراف الجانبية من المدينة، وهي تتألف من صغار رجال الأعمال ومن عمال مهرة وموظفين كتابيين.

5. الطبقة الدنيا – العليا Upper – Lower يعيش أفرادها في أحياء مختلفة من المدينة وتتألف من عمال شبه مهرة وعمال خدمة وصناع.

6. أما الطبقة الدنيا – الدنياLower – Lower يعيش أفرادها في المناطق الأكثر تخلفا وقذارة في المدينة، ويتصفون من وجهة نظر المجتمع بانعدام القيم الأخلاقية، يمثل العمال الغير مهرة هذه الطبقة.

عارض هذه النظرية العديدين، على اعتبار أنها تمت على ثلاث مدن أمريكية صغيرة وفق المنهج الانثروبولوجي، بما لا ينطبق على المدن الأمريكية الكبيرة، أيضا أغفل البعد التاريخي الذي يحمل بين طياته العديد من التغيرات الأيدلوجية التي تعمل على تغيير البناء الطبقي في الدول الصناعية، والدليل على ذلك ظهور الحركات كان واضحا في مدن الصناعة ومدن ما بعد الصناعة بسبب ذيوع الديمقراطية كأسلوب للحكم على أساس المشاركة الشعبية[1] هناك أحياء سكنية مميزة للأثرياء الذين يشكلون الطبقة العليا، وهناك أيضا أحياء للطبقة المتوسطة التي يكون أغلب أعضائها من المتعلمين المهنيين مثل المهندسين والمحامين والمحاسبين والإداريين، وهناك أحياء أخرى لمن هم دون المتوسطة بقليل، أو أكثر بقليل. هذا فضلا عن أحياء متعددة وفق مستوى الفقر للناس. من الصعب جدا القبول بالتقسيم الماركسي إلا إذا كنا نتحدث عن مرحلة الأسياد والعبيد، أو مرحلة الإقطاع والفلاحين. الأمور تغيرت الآن، وظهرت فئات اجتماعية واقتصادية متعددة.

تبدو هذه النظرية أكثر واقعية في الوقت المعاصر لأن أحياء المدن حقيقة تتباين، ولا تنقسم فقط إلى فئتي الأثرياء والفقراء. هناك أحياء مدقعة جدا وتفوح منها الروائح الكريهة، وتملأ القمامة والأوساخ أزقتها، وهناك أحياء أفضل قليلا، وأخرى أفضل بكثير. ويستطيع المرء أن يعرف مستوى قاطني الأحياء الاجتماعي والاقتصادي من مستوى الحي نفسه وكما يبدو أمام ناظريه.

([1])الحسيني :**المدينة**، مرجع سابق، ص – ص 64 – 72.

تطورت في الوقت المعاصر أحياء جديدة في المدن لم تكن موجودة في السابق مثل أحياء السفارات والممثليات الأجنبية، وأحياء ذوي المهنة الواحدة أو المهن المتشابهة. تتميز أحياء السفارات والممثليات بالمباني الفخمة والشوارع الواسعة المريحة وبالحدائق ووسائل الترفيه، بينما تتميز أحياء ذوي المهنة الواحدة بتماثل المباني أو تشابهها، وببساطتها في الغالب، مع وجود الحد الأدنى من البيئة السكنية المريحة أو "المقبولة"[1].

7.4 نظرية التمييز العنصري

تقول نظرية التمييز العنصري إن العنصرية بين الناس موجودة على مر العصور وفي مختلف الأماكن، وهي تعكس نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. دأب الناس على تمييز بعضهم من بعض على أسس قومية ودينية ولونية وجنسية، الخ، وأعطى بعضهم لنفسه الحق بالتميز على الآخرين فيما يتعلق بأمور حياتية ومعيشية عديدة، وبعضهم أعطى لنفسه الحق بالسيادة على الآخرين[2].

العنصرية عبارة عن شعور بالتفوق على الآخرين، وهو شعور يبرر النظرة الدونية تجاه الآخرين، والحق باستعبادهم أو استخدامهم أو استغلالهم. العنصري هو الذي يشعر بأنه أفضل من الآخرين ليس بسبب إنجازاته وإنما لسبب طبيعي لا علاقة له بوجوده، وبالتالي يستحق امتيازات هذه الأفضلية والتي يحددها هو بنفسه وبالإكراه. الشخص الأبيض يشعر بتفوقه على الشخص الأسود ويعطي لنفسه الحق باستعباده وتسييره بالطريقة التي يراها مناسبة؛ والعربي يرى نفسه متفوقا على البربري أو الأمازيغي فيمنعه من المحافظة على تراثه ويجبره على تبني الثقافة العربية، والرجل يجد في نفسه القوة للسيطرة على المرأة فيستخدمها ويسلبها حقوقها، وأحيانا الكبير يجد في ذاته القوة الكافية لاستعباد الصغار[3].

([1])زكريا، خضر، **نظريات سيوسيولوجية**، مرجع سابق، ص 220–222

([2]) مرجع سابق، الحسيني، السيد، **المدينة**، 2000، ص219. انظر أيضاً: الحسين، السيد: **التنمية والتخلف**، مرجع سابق، ص185.

([3]) عبد الفتاح، محمد عبد القادر،عبود، صلاح الدين عبد الغني: **علم النفس الاجتماعي في التربية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص171. وأيضا الصياد محمد محمود: **الناس في إفريقيا**، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970، ص176.

نلاحظ في مختلف أنحاء العالم ممارسات عنصرية متعددة تنعكس على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي للمجتمعات، وتصنع الكراهية والبغضاء بين الناس، وتؤدي إلى توترات كثيرة قد تؤدي إلى صراعات دموية. عانى السود كثيرا من الاضطهاد، وحولهم البيض إلى سلعة يتم الاتجار بها، وإلى عبيد يعيشون حياة أقرب ما تكون إلى حياة الدواب، وإلى مطايا جاهزة للامتطاء في كل لحظة. لم يحترم البيض السود حتى في حياتهم الخاصة، وإلى درجة استباحة الأعراض، وعدم الاعتراف بمن تنجيه نساء السود من أطفال، وإلى حد تسخير كل أفراد العائلة في العمل الشاق بمن فيهم النساء والأطفال. عانى السود كثيرا في بلدان عدة من الفاقة الشديدة والإهمال الصحي والتعليمي والسكني، ودفعوا عرقهم ودماءهم تحت سطوة السادة من البيض الذين لم يكن يهمهم سوى مصالحهم الخاصة وثراءهم ورفاههم[1].

عانت أيضا قوميات كثيرة شكلت أقلية في قطر معين من الاضطهاد، وتعرضت لاعتداءات متنوعة وسفك الدماء والتطهير العرقي. الشعب الفلسطيني عبارة عن مثل صارخ لهذه الحالة القومية بسبب تعرضهم لتحالف غربي صهيوني استهدف وجودهم على أرض فلسطين، ووجودهم كشعب مميز له ثقافته وأصوله وتطلعاته وآماله. منذ عشرات السنوات والشعب الفلسطيني يتعرض للملاحقة والقمع والتعذيب والتشريد، ولا يبدو أن المسلسل يقترب من النهاية. والأكراد يشكلون مثلا آخر، وهم يتعرضون للملاحقة بعد أن وزعهم الاستعمار الغربي في دول عدة وهي إيران وتركيا والعراق وسوريا وأرمينيا، وتتم مطاردتهم وملاحقة تطلعاتهم من قبل الدول التي يتواجدون فيها[2].

على المستوى الديني، يتعرض أصحاب ديانات مختلفة من الأقليات للاضطهاد والقمع في مناطق متعددة من العالم، ويتم التمييز ضدهم ويحرمون من حقوقهم. المسلمون في كوسوفو مثلا، أو في البوسنة والهرسك، تعرضوا لحروب استهدفت وجودهم على أرضهم وفي مدنهم

([1]) عبد الله، معتز سيد: **التعصب دراسة نفسية اجتماعية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1979،ص124.

([2]) جواد، سعد ناجي، **دراسات في المسألة القومية الكردية**، الدار العربية للعلوم، ط(1)، 2005. أنظر أيضا سلسلة أوراق إسرائيلية، تحرير محمد غنايم: **اندماج بمفهوم الفصل**، مدار رام الله، 2001، ص24.

وقراهم، وكذلك يحصل مع مسيحيين في العراق حيث تهاجمهم فئات دينية أخرى لا لسبب إلا لمسيحيتهم. وكذلك السيخ والمسلمون في الهند والذين يتعرضون للاعتداءات من قبل الهندوس الذين يشكلون أغلبية. ومؤخرا حصل اعتداء واسع على المسلمين في الصين من قبل الأغلبية البوذية، وعلى رجال الدين في التبت بسبب دعوتهم إلى إقامة الحكم الذاتي الخاص بهم.

على مستوى النوع الاجتماعي، تم استغلال المرأة كثيرا عبر التاريخ سواء من ناحية السخرة في العمل، أو من ناحية الاستخدام الجنسي. عانت المرأة بشدة عبر التاريخ في مجتمعات عديدة وكثيرة من سوء المعاملة والتهميش على اعتبار أنها ضعيفة وتعتمد على الرجل في استمرار حياتها وكسب معيشتها. وما زالت المرأة حتى الآن تخضع للابتزاز والاستخدام الجنسي والبغاء. وفي الدول الغربية الآن، تشكل تجارة الجنس فرعا اقتصاديا يدر مليارات الدولارات من الأرباح على أصحاب دور البغاء والدعارة.

لا تقتصر العنصرية على العوامل المذكورة أعلاه، بل تمتد أيضا لتشمل المجتمع الواحد أو القومية الواحدة أو الدين الواحد. فمثلا يمكن أن تكون هناك مشاعر عنصرية بين أهل الشمال وأهل الجنوب في الدولة الواحدة على الرغم من أنهم جميعا ينتمون إلى ذات الأصل ويعتنقون ذات الدين؛ أو من المحتمل أن تظهر مشاعر عنصرية بين أهل الحارة الشرقية وأهل الحارة الغربية من ذات المدينة، أو بين القرية أعلى الجبل أو تلك على قدم الجبل. كما أن العنصرية واردة جدا في التراث العربي و الدول الأفريقية على أسس قبلية وعائلية. ترى العائلة أو القبيلة نفسها متفوقة على الآخرين، ولها المجد والسؤدد والفخار، في حين أن القبائل الأخرى لا ترتقي أبدا في مجدها. ومن أهم مظاهر العنصرية التي تتم ممارستها في العالم وبالأخص في الدول المتخلفة أو النامية التعيين بالوساطة في الوظائف الحكومية. أغلب الدول النامية لا تتعامل مع مقدمي طلبات التوظيف على أساس الكفاءة، وإنما على أساس المحسوبية والوساطة مما يؤدي إلى نشر البغضاء والأحقاد بين الناس[1].

([1])عبد الله، معتز سيد، التعصب:**دراسة نفسية اجتماعية**، مرجع سابق،،ص_ص21_25، ص124.

سياسيا، يتم التعبير عن العنصرية في نظام الحكم إذ يحكم الذين يظنون أنفسهم أنهم متفوقون على الآخرين. العنصريون يرفضون حكم من يرون أنهم دونيون، ويرفضون مشاركتهم بالحكم إلا إذا أرغموا على ذلك. وعبر التاريخ، نجد أن العنصريين هم الذين يشعرون بالقوة، ويملكون أسبابها مما يؤهلهم لممارسة عنصريتهم، وتصعير الآخرين لإرادتهم ورغباتهم. أما العنصريون الذين لا يملكون القوة فإنهم لا يمارسون عنصريتهم لأنهم يخسرون معركة مشاعر التفوق، وهم يفضلون، في ظل ضعفهم أو عدم قدرتهم، التعاون مع الآخرين على الانعزال الذي يكلفهم الشيء الكثير. وفي كل الأحوال، تعبر العنصرية عن نفسها في النهاية سياسيا عبر المؤسسات السياسية سواء كانت ذات شأن داخلي أو خارجي، والتي تعكس في النهاية مصالح السادة على حساب المضطهدين[1].

إذا نظرنا إلى كل الذين يتعرضون للاضطهاد لأسباب عنصرية نجد تمايزا واضحا في الأماكن السكنية التي يحلون بها وبين تلك التي يحل بها الذين يمارسون الاضطهاد. جنوب إفريقيا أفضل مثال على ذلك حيث تظهر التفرقة العنصرية واضحة، فهناك فصل تام بين الأحياء التي يعيش فيها الأوروبيين والإفريقيين والهنود والملونين وعلى أساس العرق، تتحدد أماكن المدن وتوزيع السكان فيها، إن المدينة الواحدة قد تضم تنوع عرقي واسع بما يؤثر على ايكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعي. هكذا عانت إفريقيا أيام الاحتلال الأوروبي لها من برتغاليين، و بريطانيين،وفرنسيين،وألمان،وبلجيك.

كذلك عانى شعب فلسطين في الأرض المحتلة/48، والأرض المحتلة/67. في فلسطين المحتلة/48، هناك فرق شاسع بين المدن التي يسكنها اليهود والمدن والقرى العربية. يرى زائر مستعمرة نتانيا مثلا الشوارع الفخمة والحدائق والمتنزهات والمطاعم، والمحال التجارية الفخمة والمقاهي الفاخرة، ومواقف السيارات والإشارات الضوئية، الخ؛ لكنه يرى في أم الفحم الاكتظاظ السكاني والازدحام في حركة المرور وفوضى السير، والشوارع الضيقة، والمحال التجارية المتواضعة، ولا يجد أماكن الترفيه، ولا المتنزهات والحدائق، ولا المدارس الجيدة التي تحتوي

([1]) فواز مصطفى، **مبادئ تنظيم المدينة**، مرجع سابق، ص73.

الملاعب والساحات الفسيحة. يجد الزائر أيضا الأزقة والبيوت المتلاصقة، والأطفال الذين لا يجدون ملاعب لهم غير الشوارع. ولا بد أن يكتشف بسهولة أن حوالي ثلث بيوت المدينة مهددة بالهدم من قبل اليهود الصهاينة لأنها مقامة بدون ترخيص[1].

أما في الضفة الغربية، فالأمر واضح أمام الناظرين. هناك مجتمع المستوطنين الصهاينة في الضفة، وهم يتمتعون ببيوت حديثة، وحدائق فسيحة، وخدمات جيدة، وشبكات متطورة من الكهرباء والمياه. ترتبط المستوطنات الصهيونية بعضها ببعض بطرق واسعة وسريعة، وبشبكة مواصلات سريعة ودقيقة المواعيد، هذا فضلا عن الأمن الذي تتمتع به والحراسات والاحتياطات الأمنية. الأمر مختلف تماما بالنسبة للتجمعات السكانية الفلسطينية والتي تعاني من سوء التنظيم والازدحام وسوء الخدمات. حتى الآن، تعاني قرى فلسطينية من شح المياه، ومن عدم وجود شبكة كهربائية أو من ضعف التيار الكهربائي، ومن سوء شبكة الطرق الخارجية، وسوء المواصلات والاتصالات. من السهل جدا على الزائر أن يلاحظ التمييز بين هذا وذاك، ويلمس المعاناة التي يلاقيها الشعب الفلسطيني على أيدي الغزاة[2].

إن سياسة الإسكان الإسرائيلية تعكس التعامل على أساس عنصري لمدن وقرى فلسطين من خلال سياسة التهجير القسرية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات عليها، بما يقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية ويعزلها عن بعضها البعض.

حصر البناء الفلسطيني في أضيق حدوده في داخل القرى والمدن الفلسطينية، مع النقص في توفير خدمات البنية التحتية، بالمقابل أقيمت مستوطنات على درجة عالية من الكفاءة .

المخططات التفصيلية الخاصة بالمستوطنات تخصص مساحة للسكن، وكل قطعة ارض عليها سكن مستقل مع المرافق والخدمات الخاصة به من حديقة ومرآب وغيره، وحوالي نصف مساحة المستوطنة تخصص للاستخدامات غير السكنية من طرق ومحلات تجارية وحدائق عامة وغيره من الخدمات، ثم اراضي مقترحة للبناء والتطوير المستقبلي. هذا النوع من التخطيط لا

([1]) أوراق إسرائيلية، **المدن المختلطة في إسرائيل: اندماج بمفهوم الفصل**، مدار، رام الله،2001،ص_ص 58_64.

([2]) الحسيني، السيد، **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق،،ص_ص106_107.

تحظى به المدن والقرى الفلسطينية، حيث يبقى البناء داخل حيز المدينة أو القرية ويمنع تطويرها خارج حدود البلدية، وعلينا الانتباه بعناية انه وقبل الشروع في بناء أي مستوطنة يتم هدم مساكن الفلسطينيين من الموقع المقرر بناء المستوطنة عليه، وهذا ما حدث بالفعل عندما تم بناء مستوطنة " كفار قدوم" .

أعداد الفلسطينيين تتزايد وحاجتهم للبناء كذلك، لكن الحصول على تراخيص شيء مكلف ومرهق ويستغرق وقت طويل.

لكن في المقابل تمنح المستعمرات رخص بناء أضعاف الرخص الممنوحة للفلسطينيين و بسرعة كبيرة، تنفق الحكومة الإسرائيلية على المستعمرات أضعاف مضاعفة عما تنفقه على سكان الضفة الغربية رغم الضرائب الباهظة التي يدفعها الفلسطينيون.

هدف الاستعمار الإسرائيلي إلى عرقلة البناء الفلسطيني ومنع تطويره وتضييقه في أقصى حدوده، وزرع المستوطنات بين القرى والمدن الفلسطينية وعلى تخومها، من أجل قطع أوصال الأرض الفلسطينية وإحكام سيطرته عليها. استخدمت إسرائيل أساليب ميكافيلية في ممارسة سياستها التي تقوم على الكذب والخداع، حيث تقنع العالم من خلال وسائل الإعلام وعلاقاتها الدولية في دفاعها عن سياستها الاستيطانية، بأن بناء المستعمرات يتم على أراضي مهملة، ولكن الواقع يشير إلى غير ذلك، وما يكشف عن كذبها وخداعها ما تقره الإحصائيات. إن إسرائيل استولت حتى الآن على نصف مساحة الضفة الغربية، وأن 95% من المستوطنات أقيمت على أراضي يملكها الفلسطينيين ملكية خاصة، وأصبح هناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين بلا مأوى عندما دمرت 3 قرى فلسطينية من اجل إقامة مستوطنة" مفوحورون" و"حديقة كندا".

إن جميع ممارسات إسرائيل داخل الأراضي المحتلة إنما تقوم لتحقيق غايات عنصرية تعمل على تغليب مصلحة اليهود العرقية في جميع جوانب الحياة.

وضمن هذه السياسة العنصرية لا بد أن تعاني القرى والمدن الفلسطينية من نقص في الوحدات السكنية والخدمات والازدحام في المسكن والطرق بما يضر الإنسان والأرض معا، ناهيك عن التلوث الذي تتعرض له الأراضي الزراعية والسكنية من مياه عادمة ومخلفات صناعية يتم التخلص منها في الأراضي الفلسطينية، ما هو حاصل في بلدة بيت صوريك أكبر دليل على ذلك حيث تتدفق مجاري مستوطنة "غفعات هارادار" في حقول القرية على مسافة تزيد عن الكيلو متر.

والحال كذلك فإن مخيمات اللاجئين أصبحت تعاني من الزحام الشديد والظروف الصحية السيئة وهي أكبر مثال على الحالة المتردية للسكن الفقير، يعاني من ظروف سياسية واجتماعية وعنصرية، وما أدو الإشارة إليه أن المخيمات الفلسطينية تعتبر حالة خاصة قد لا يكون هنا موضع ذكرها [1].

أما زائر شيكاغو مثلا (مدينة في الولايات المتحدة)، فيسهل عليه التمييز بين أحياء البيض وأحياء السود. الفقر ظاهر على أحياء السود، وكذلك الاكتظاظ والكآبة، بينما العكس يظهر تماما على أغلب أحياء البيض. المتجول في شيكاغو قد يجد أحياء للبيض غير فاخرة، لكن نسبة الكآبة في أحياء السود أعلى بكثير من نسبتها في أحياء البيض. لا يختلف هذا الوضع في نيويورك أو لوس أنجلوس أو دالاس[2]. وما يجدر الإشارة إليه أن هذه الحضارة العظيمة ما قامت وبنت ناطحات سحابها إلا على حساب الملونين من زنوج وهنود حمر.

في الآونة الأخيرة، حصلت اضطرابات في فرنسا بخاصة من قبل القاطنين في الأحياء الفقيرة المهمشة في باريس، والذين ينحدرون في الغالب من أصول مغاربية ويعانون من قلة الأشغال والأعمال، ومن التمييز ضدهم في الوظائف. التمييز العنصري في باريس واضح، وهو يقوم أساسا على أسس عنصرية ذات أبعاد قومية ودينية. وتتضح العنصرية أيضا في ألمانيا التي

([1])كون، أنطوني: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1995،ص – ص 229 – 239.

([2]) عوض، السيد حنفي: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، مرجع سابق، ص186.

ينشط فيها النازيون الجدد، ويحرضون ضد القوميات الأخرى بالأخص ضد العرب والأتـــراك، وضد المسلمين عموما.

8.4 نظرية التفاوت المعرفي التقني

لمس فلاسفة وعلماء عدة على أهمية العلم والتعليم في ظهور التفاوت بين النـــاس مـــن حيث الدخل والنشاطات الاجتماعية والاهتمامات الشخصية، الخ، لكن بعضهم يتحدث عن هـــذا التفاوت في عصر العولمة من حيث أن عنصر المعرفة العلمية والتقنية أصبح حاسما في وصف التفاوت بين الناس على مختلف مستويات الحياة. عصر العولمة هو عصر العلم والتقدم العلمـــي التصاعدي المتسارع، وعصر التقنية الإليكترونية، والتحولات الإنتاجية الضخمة ســـواء علـــى مستوى أنماط الإنتاج أو مراكز الإنتاج، وواضح أن الذين تنقصهم المعرفـــة والقـــدرة التقنيـــة سيجدون صعوبة في شق طريقهم نحو النجاح على مستوياتهم الشخصية[1].

هناك تكهن، وعلى أغلب احتمال أنه يتبلور إلى حقيقة، وهو أن أغلب سكان العـــالم أو حوالي 80% منهم سيتحولون إلى مستهلكين لمواد تعتمد على قدرات النسبة المتبقية. أما النســـبة المتبقية فتنقسم إلى قسمين: قسم ضئيل قد يصل إلى 5% يملك الموارد والمصانع، وقسم تقنـــي وفني يملك القدرة عل تسيير دفة الإنتاج[2]. بمعنى أن العالم سينقســـم إلـــى فئتـــين أو طبقتـــين جديدتين: طبقة تملك، وطبقة تستهلك، وعلى المالكين أن يسهلوا بعض أمور المستهلكين من أجل أن يبقوا قادرين على الاستهلاك. وهذا أيضا يعني أن العالم مقبل على إعادة ترتيـــب العلاقـــات الاجتماعية وفق قواعد العلاقات الاقتصادية الجديدة، وأن العلاقات السياسية ستكون مرآة لمراكز القوى الجديدة التي تتبلور بسرعة فائقة وتبعا لذلك ستتبلور أنماط عمرانية وسكنية جديدة منهـــا على سبيل المثال ترتيب تقسيم البيت وفق التطور التقني[3]. سيعمل المهندس المعماري مســـتقبلا على تصميم البيوت وفق نوعية الإنسان الآلي الذي سيستخدم في البيت لأنه هو الـــذي ســـيقوم

([1]) خليفة، عبد الرحمن؛ إسماعيل، فضل الله: **الايدولوجيا وفلسفة الحضـــارة**، مرجـــع ســـابق، ص367، ص_ص484 _499.

([2]) مسعد، محي محمد: **المجتمع العربي وأهم تحديات العولمة**، الإشعاع، 2004، ص 601.

([3]) خليفة، عبد الرحمن؛ إسماعيل، فضل الله: **الايدولوجيا وفلسفة الحضارة**، مرجع سابق، ص 436-443.

بأغلب المهام البيتية. سيدة البيت لن تكون قادرة مستقبلا على التحكم تماما بكيفية تقسيم مساحة منزلها، وإنما ستذهب إلى السوق لتختار الإنسان الآلي الذي يناسبها. أما الفقراء فسينتظرون وقتا طويلا قبل أن تعمر بيوتهم بهذه الآلات الإليكترونية الحديثة. في أحياء الفقراء، ستستمر البلدية بإرسال حاويات القمامة، أما شوارع أحياء الأثرياء فستبقى نظيفة لأن الإنسان الآلي أكثر محافظة على النظافة من البشر. ولهذا سنجد أيضا تنظيما جديدا للشوارع والحدائق والمتنزهات العامة وفق مزاج الإنسان الآلي الذي سيحاول مصممو أن يزرعوا فيه خاصية تذوق الجمال.

8.4 الخلاصة

النظريات كثيرة، والمقاربات بكثرتها أيضا، لكنه من الواضح أن هناك شبه إجماع على أن الخصائص الاجتماعية السياسية تؤثر بصورة واضحة على العلاقات بين الناس، وعلى مختلف أوضاعهم الحياتية والمعيشية. وعلى الرغم من تزاحم النظريات والمقاربات، نستطيع رصد شبه اتفاق بين العلماء والفلاسفة على نقاط رئيسية تحدد معالم العلاقات العامة، ونلخصها فيما يلي:

أولا: الناس مختلفون في الإمكانات والقدرات والتوجهات والقدرات، وهذا تتم ترجمته إلى فئات اجتماعية أو طبقات متميزة ومتمايزة. كلما علت الإمكانات والقدرات علت المرتبة الاجتماعية، والعكس صحيح.

ثانيا: القوة تفرض نفسها لا محالة إما بسبب رغبة ذاتية، أو لأسباب موضوعية أو الاثنتين معا. لا مفر أن صاحب القدرة الاقتصادية يفرض نفسه على مجتمعه لأنه ربما هو يريد ذلك، أو لأن الناس يحتاجونه موضوعيا بسبب سعيهم للمساعدة أو بحث عن عمل. كذلك الأمر لصاحب المعرفة القادر على تعليم الناس، أو لصاحب القوة العسكرية الذي يملك القدرة على التخويف والإرهاب.

ثالثا: القوي وصاحب القدرات والإمكانات هو الذي يحدد إلى حد كبير قواعد وأسس العلاقات العامة في المجتمعات لأنه صاحب كلمة مسموعة ومؤثرة. العادات والتقاليد تلعب دورا، لكنه من المعروف تاريخيا أن الأقوياء كانوا أصحاب القول الفصل في صناعة العادات والتقاليد.

رابعا: أصحاب النفوذ الاقتصادي والعسكري والاجتماعي هم أصحاب النفوذ السياسي أيضا، أو هم من يتعاونون مع أصحاب النفوذ السياسي. الأقوياء هم الذين يحكمون، وهم الذين يضعون القوانين في النهاية. وإذا كان هناك من مشكلة أمام الأقوياء في بعض دول العالم فإنها تتلخص في قوة الفقراء من خلال صناديق الانتخابات.

خامسا: القوي يظفر بالراحة على مختلف مستويات الحياة مقارنة بالضعفاء. من غير المتوقع أن يبني الأثرياء للفقراء مساكن فاخرة، ويكتفون هم لأنفسهم بالعشش، ومن غير المعقول أن يقيم الشيخ المتنفذ في زقاق بينما فرصة العيش في مكان فسيح ذي شوارع واسعة وإضاءة ساطعة متاحة أمامه. أي أن التباين في ظروف المعيشة ومكانها قائم ما دام التباين في الإمكانات قائما.

الفصل الخامس

الأسباب الاجتماعية للتمايز الحضري

الفصل الخامس

الأسباب الاجتماعية للتمايز الحضري

1.5 مقدمة

ربما يساعدنا الأدب لمختلف بلدان العالم في الوقوف عند أسباب التمايز بين الأحياء السكنية ذلك لأن الأدباء أصحاب حس مرهف، وعادة ما يعبرون عن هموم الناس وآلامهم، وبالأخص أناس البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ترعرعوا بين أكنافها وشربوا من مائها وعاشوا أيامها بحلوها ومرها. الشاعر والقاص والراوي يصور الحياة وفق خبرته، وهو قادر بسبب تلمسه لمعاناة الناس ومكابدتهم على تصوير الأوضاع بطريقة تثير الباحثين الراغبين في تقصي الحقائق التي تنير الطريق أمام وضع السياسات السليمة نحو حل المشاكل والدفع بالمجتمع إلى الأمام.

هذا ويلاحظ القارئ الفروق الجوهرية بين رواية أو قصة أو قصيدة يكتبها شخص فقير عاش في أحياء الفقراء وبين تلك التي يكتبها شخص ثري نشأ على فراش وثير. في أعمال الفقير، نجد وصفا مسهبا للبيت الذي يتميز باهتراء الجدران، وضيق الغرف، وقلة وسائل الراحة، والمياه التي تدلف على السكان في الشتاء، والأغنام أو الدواب التي تشارك النائمين في المساحة، الخ. ونجد كذلك وصفا للحي وشوارعه الضيقة، وللأطفال الكثر الذين يلعبون في الشارع ولا يجدون حدائق أو ملاعب عامة، وللنساء اللواتي يتجمعن على حافة الشارع يتناولن أطراف الحديث ويراقبن كل حركة، وعن الرجال الذين تضيق بهم سبل العيش، ولا يجدون الوقت الكافي لأسرهم، والروائح الكريهة التي تنبعث من الحي وغياب وسائل الراحة ومظاهر احترام الإنسان[1].

في المقابل، نجد وصفا آخر في كتابات الأثرياء على الرغم من قلة الكتاب من هذه الفئة. أبناء الأثرياء غالبا لا يكتبون، والفئة الثرية لا تنتج إلى قلة قليلة من الكتاب والعلماء

([1]) أبو أصبع، صالح؛ المناصرة، عز الدين: **ثقافة الخوف**، مرجع سابق،2007،ص212.

والروائيين مقارنة بما تنتجه فئة القراء. يركز كتاب الفئة الثرية في كتاباتهم وأحاديثهم على رغد العيش، وكيفية ترتيب طاولة الطعام، والدور الذي تقوم به المربية أو الخادمة، والوقت الذي تقضيه أمه في حضور الحفلات، والجلسات التي يستضيفها والده للمتنفذين والتجار ورجال السياسة وضباط الجيش والأمن. إنه يضع القارئ في جو مختلف تماما عن الجو الذي يضعه فيه الكاتب الفقير[1].

لا تأتي هذه الفروقات من فراغ، وهي تعبر عن حقائق موجودة على الأرض لا بد من دراستها علميا عسى في ذلك ما يخفف من التوتر الذي يقوم عادة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة. نحاول هنا الوقوف عند الأبعاد الاجتماعية لهذه الظاهرة المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، ونجملها فيما يلي:

2.5 الشعور بالتفوق أو الشعور بالنقص

1.2.5 الشعور بالتفوق

تعاني المجتمعات الإنسانية من تضارب الشعور بالذات، والنظر إلى الموقع الذاتي في المجتمع. هناك من يشعرون بأنهم أفضل من غيرهم ويتفوقون عليهم لأسباب اجتماعية عدة مما يبرر لهم أنماط عيش مختلفة عن أنماط الآخرين ويمنحهم امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الناس. من هذه الأسباب الاجتماعية:

1- المشيخة والتي تعني وجود كبير أو زعيم للعائلة أو للحي أو القرية وتعطيه مكانة مميزة يرى نفسه من خلالها مميزا وفوق عامة الناس. هذا الزعيم عادة ما يلعب أدوارا اجتماعية احتكارية هامة، ولا يتمكن الآخرون من تجاوز توجيهاته وأوامره. هو الذي يزوج، وهو الذي يطلق، هو الذي يمنح والذي يمنع، هو الذي يهب والذي يصادر، وهو الذي يملك القوة المادية والمالية والمعنوية. إنه العميد أو الكبير الذي يشكل مرجعية للجميع رجالا ونساء، ولا يخرج أحد عن طوعه. أما إن خرج أحد فإن أمامه أن يعيد التفكير وينصاع، أو أن

([1]) عطية، محسن محمد، **الفن والجمال في عصر النهضة**، عالم الكتب، القاهرة،2002، ص152، ص179

يهجر المكان. لدى الشيخ قوة ضاربة تقو بالمهام الصعبة، ولديه المال الذي يؤثر من خلاله على إرادات الآخرين، ولديه الصفة الأبوية التي يدين بها أفراد أو من يستشيخ عليهم[1].

2- المال والذي يعني اكتساب مكانة اجتماعية يحترمها الآخرون ولو في الظاهر فقط[2].

من المعروف أن الناس إجمالا يحابون الأثرياء ويتوددون إليهم، ويحبون تقديم الخدمات لهم على أمل أن يطالهم شيء من المال. صاحب المال لديه أطيان أو معامل أو تجارة، وهو بحاجة دائما إلى موظفين وعمال، فيتهافت عليه الناس علهم يظفرون بعمل. والناس أيضا يطمعون بنوع من المساعدة المالية لأسباب عدة منها مثلا دعم طالب متفوق، أو إعانة على تبعات كارثة أو مصيبة، أو إعانة فقر. توددهم لهذا الثري يمنحهم فرصة استدرار العطف، لكنه أيضا يشكل إقرارا بمكانة هذا الثري ويميزه عن الآخرين، ويعطيه شعورا بالتفوق والتميز. ربما لا يكون هو في الأساس راغبا في مثل هذا الموقع الاجتماعي، لكن تكرار التودد له والتزلف ينمي فيه مشاعر تقفز عن حدود التواضع.

3- النسب والذي يعني الحصول على مكانة اجتماعية بسبب خلفية عائلية أو تاريخية لها علاقة بالعراقة أو العلم أو البطولة وما شابه ذلك. فمثلا قد يحصل شخص ما على وضع اجتماعي مميز لأنه من سلالة أولياء صالحين، أو وريثا لعائلة مقدسة، أو صهرا لقيادي أو صاحب مال وثراء. هناك أشخاص ينظر إليهم الناس بنوع من القدسية لأنهم مثلا من سلالة بني هاشم، أو من قريش عموما، وآخرون يكتسبون الهيبة لأنهم أصهار لأناس متنفذين في الدولة، أو لأن عائلاتهم كانت ذات صولة في المنطقة[3].

4- الشعور بالإنجاز والذي يعني أن الشخص الذي يحقق إنجازا أو يشعر الآخرون بأنه حقق إنجازا يتبوأ مكانة اجتماعية في مجتمعه وغالبا في تناسب مع حجم الإنجاز. فمثلا يحظى

([1]) التل، غسان علي نيازي، **المجتمع العشائري قضايا ومشكلات**،دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1999، ص43.

([2]) Thomas Dye,**PowerSociety,**3rd edition, Montery, Calipornia: Books/Cole Publishing Company,1983,PP.250_260

([3]) رمضان، رشيدة عبد الرءوف، **الصحة النفسية للأبناء**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ط1، ص12.أنظر أيضا حمودي، عبد الله، **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص86.

ابن الفقير الذي حصل على شهادة علمية رفيعة بمكانة اجتماعية مختلفة عن تلك التي حظي بها والده، ومن المحتمل أن يخرج من تلك الفئة التي احتضنته ليدخل في فئة أخرى لم تكن متاحة له سابقا. ومن المحتمل أيضا أن يحقق شخص فقير ثراء نتيجة عمله خارج بلاده، أو نتيجة تجارة رابحة فترتفع أسهمه الاجتماعية ويصبح من علية القوم بدل الدونية التي كان يعاني منها[1].

5- الفهلوة والتي تعني خداع الناس بالكلام المعسول والتمنيات الكبيرة، وصناعة هالة من القوة حول الذات يصدقها الآخرون وتقود إلى مواقع اجتماعية عالية. هذا النمط من صناعة المكانة الاجتماعية معروف، وهو نمط يقوم على سذاجة الناس، وغالبا يحقق صاحبه نجاحا في المجتمعات الساذجة والتي تبارك عقلية الشعوذة والبحث عن حل المشاكل خارج الذات. كثيرون من القادة الاجتماعيين اعتمدوا على أساليبهم الخالية من عناصر القوة، وصنعوا لأنفسهم مالا وجاها من جيوب الناس وعلى حسابهم[2].

6- دولة الشخص تشكل عنصر شعور بالتفوق إذا كانت قوية ومتطورة علميا واقتصاديا. هذا يعتمد على طريقة تربية الدولة لأبنائها والقيم التي تغرسها في نفوسهم. وكذلك تفعل الأمة العريقة المتقدمة المساهمة في الحضارة الإنسانية. هذا ملاحظ الآن في العالم من حيث الثقة التي يتمتع بها أبناء الدول المتطورة مثل الولايات المتحدة، وتلك التي لا يتمتع بها أبناء الدول النامية مثل النيجر. حتى أن الأمريكي يحصل على تقدير في الدولة النامية أكثر بكثير من مواطنها[3].

([1]) قرنفل، حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص42.

([2]) نجيب، عبد الله؛ عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القـــاهرة، ط1، 2009، ص140. انظر أيضاً: حجازي، مصطفى، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهـــور**،ط1 معهد الإنماء العربي، بيروت، ص_ص194-195.

([3]) ألخزرجي، تامر كامل: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص124.

2.2.5 الشعور بالنقص

المكانة الاجتماعية لا تتأثر فقط بالشعور بالتفوق، وإنما أيضا تتأثر بالشعور بالنقص حيث أن الشخص نفسه لا يجد في داخله احتراما ذاتيا، ولا يطور لنفسه ذلك الاحترام، ويبقى الشعور بالدونية مسيطرا عليه، وتبقى شخصيته ضعيفة مهزوزة ويده تبقى اليد السفلى. بالإمكان تسبيب هذا الشعور بالتالي[1]:

1- الانحدار العائلي والذي يعني أن الشخص ينتمي إلى عائلة صغيرة ضعيفة في مجتمع قبلي يمجد القبيلة وعنصريتها. في الغالب يترعرع هذا الشخص وهو يشعر أن أمره ليس بيده، وأنه ليس صاحب قرار، وعائلته لا تستطيع أن تبادر إلى أي عمل دون إذن من أحد او دعم أو مساندة. إنه لا يرى في ذاته القوة، وربما يرى في قوته وبالا على نفسه وعلى عائلته بسبب احتمال انتقام الأقوياء. ولهذا يكتفي هذا عادة بدور هامشي، ولا يزج نفسه في مواقف لا ترضي أصحاب السطوة والحظوة[2].

2- التربية الانهزامية والتي تعني أن البيئة التربوية والتي يقودها في الغالب الأب والأم والمعلم تزرع في نفسية الشخص مشاعر عدم القدرة والضعف، فينمو وهو يظن أنه فاشل ولا يستطيع إحداث تغيير في بيئته أو في هذا العالم عموما. إنه ينشأ على عبارات مثل لا أعرف ولا أقدر ولا أدري ولا يمكن، الخ، فيتحول إلى عاهة اجتماعية يتلقى أوامر من الآخرين ويتحكمون به ويسلبونه حقوقه[3].

3- الفقر الذي يذل صاحبه عندما يسأل الناس. معروف تاريخيا أن الفقر ملازم للضعف، والعلاقة بين الفقر والضعف تبادلية، وغالبا ما يتعرض الضعيف والفقير للاضطهاد والاستغلال والتهميش. الفقير لا يملك الإمكانات للتأثير على الناس أو على المجتمع ككل، وهو في العادة يصغي للآخرين الأقوياء، ولا يملك قدرة على جلب استماع الناس،

([1]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص217. انظر أيضاً: حجازي، مصطفى: **التخلف الاجتماعي**، مرجع سابق، ص60.

([2]) الجوهري،محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، نرجع سابق، ص96.

([3]) رمضان، رشيدة، عبد الرءوف: **الصحة النفسية للأبناء**، مرجع سابق، ص225.

ويتعرض للزجر والإهانة إذا حاول أن يقول كلاما أكبر مما يملك. ربما تغيرت هذه الصورة قليلا على المستوى العالمي الآن، لكنها ما زالت قائمة وتؤثر سلبيا على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع. ما زال الفقراء يعانون من إذلال الحاجة إلى المال، ويضطرون للقبول بأجور قليلة من أجل إطعام أطفالهم، وأحيانا يحنون رقابهم أمام الاستغلال خوفا على وظائفهم وأعمالهم[1].

4- الفشل الذي يجعل من صاحبه مثلا لا يحتذى به، والذي يشكل عارا يلاحق صاحبه حيثما حل. قد يكون الشخص من عائلة ثرية ومتنفذة، إلا أن فشله في الجامعة أو في التجارة يجعل منه أضحوكة أمام الآخرين، ويتراجع شعوره بالفوقية أمام تذمر الناس واستهزائهم، ويتطور لديه شعور بالنقص[2].

5- الخلفية الاجتماعية والمتعلقة بانطباعات مسبقة لدى الناس حول المكانة المرتبطة بالخلفية[3]. فمثلا قد يشعر الفلاح بالدونية أمام ابن المدينة على اعتبار أن ابن المدينة أكثر ثقافة وأكثر قدرة في اللباقة الاجتماعية؛ وقد يشعر غير المتعلم بالدونية أمام المتعلم لأن حدوده المعرفية متدنية ومحصورة، ولأن الناس يقبلون على صاحب العلم دون الجاهل. وقد تشعر المرأة بالدونية أمام الرجل لأن المجتمع ذكوري ويتعامل مع المرأة على أنها الطرف الضعيف غير القادر، وكذلك بالنسبة للأسود الذي يعي بأن المجتمع عنصري ولا يحب التعامل مع السود على قدم المساواة، الخ[4].

6- دولة الشخص قد تشكل عنصرا في عقدة النقص ذلك لأنها قد تكون مهزومة أو متخلفة في مجالات كثيرة بخاصة المجال العلمي والقوة الاقتصادية والعسكرية. فمثلا يتواضع الناس

([1]) ماندل، جي آر،تعريب وليد شحادة: **العولمة والفقراء**، دار الوراق للنشر، لبنان،ط2، 2004، ص_ص42_43. أنظر أيضا نجيب، عبد الله، عبد الحميد، صلاح محمد، **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، 2009، ص95.

([2]) العيسوي، عبد الرحمن محمد: **علم النفس الحديث**، ط1، دار الراتب الجامعية، لبنان،،1999، ص106، ص_ص187_188.

([3]) Thomas Dye O.P. cit. PP. 250_260.

([4]) خليفة، إسماعيل، عبد الرحمن، فضل الله محمد: **الايدولوجيا وفلسفة الحضارة**، مكتبة بستان المعرفية، 2005، ص185. انظر أيضاً: ابراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضرية**، ص211، ص274-280.

في دول العالم الثالث بصورة إجمالية أمام الغربيين القادمين من دول صناعية ومتطورة عليميا وتقنيا مثل أمريكا وبريطانيا. حتى حكومات الدول النامية تعطي أبناء الدول المتقدمة امتيازات كثيرة، وتسهل لهم أعمالهم وتنقلاتهم على الرغم من أنه من الممكن أن يكونوا أقل كفاءة ومعرفة من أبناء الوطن. ومن الملاحظ أن أغلب الناس يعون ميزات حمل جواز السفر الأمريكي، والأثقال التي يمكن أن تترتب على حمل جواز سفر عربي[1].

قد تنطبق الأسباب سالفة الذكر على المجتمعات التقليدية كأسباب لحصول الشخص على مكانة اجتماعية، في ضوئها تتحدد صلاحيته وموقعه في السلم الاجتماعي، وبالتالي السلوك المتوقع منه حسب هذه المكانة.

تغيرت مفاهيم كثيرة في الدول المتقدمة ومعايير بوتيرة أسرع بكثير عن ما حصل في دول الجنوب أو الدول النامية، فسرعة التغير الاجتماعي كانت موازية لسرعة التغير في أنماط الإنتاج، وبالتالي أصبح هناك معايير قد تكون جديدة لقياس مدى التحضر في المجتمعات المتقدمة، وتم تحديد خصائص عدة لقياس مدى تحضر المجتمعات.

أوجد المختصون العديد من الثنائيات للمقارنة بين المجتمعات سواء الريفية والحضرية في المجتمع الواحد أو في قياس مدى التحضر في المجتمعات الدولية.

تم تطوير هذه الثنائيات مع مرور الأيام، حتى تم التوصل على ما يعرف بعلم الاجتماع بالمتصل الريفي – الحضري كمعيار ومؤشر يحمل العديد من الخصائص تقيس مدى تحضر المجتمع مثل البناء المهني، العلاقات الاجتماعية، مستوى الدخل، مستوى التعليم، نسبة الوفيات، معدل الخصوبة، متوسط العمر، نسبة تعليم الإناث، نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل،التخصص في العمل، تقسيم العمل، المهنة، الكثافة السكانية، معدل الحراك الاجتماعي، تجاه الهجرة، الخ.

([1]) ديلو، ستيفن، ترجمة وهبه ربيع: **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص30. انظر أيضا: أبو أصبع المناصرة، صالح عز الدين: **ثقافة الخوف**، مرجع سابق، ص16–18، 71.

كلما كانت المجتمعات أكثر تحضرا كانت أكثر مرونة طبقية وقدرة على الحراك الاجتماعي، وكلما كان المجتمع تقليدي كانت إمكانية الحراك الاجتماعي اقل بسبب نقص فرص العمل، وهذا ما حصل في الدول الصناعية والدول النامية، شهدت الدول الصناعية المتقدمة تغيرات لا نستطيع أن نتجاهلها بسبب تطورها الصناعي حيث أتاحت مجالا واسعا للحراك الاجتماعي بحيث أصبح الانجاز (هو أن يحقق الفرد مكانته الاجتماعية حسب انجازه في العلم أو العمل أو المهن المتخصصة) لا العوز والاكتساب (وهو أن يرث الشخص مهنته أو نسبه أو ثروته عن عائلته) هو الذي يميزها، كذلك تغيرت العلاقات من الخصوصية إلى العمومية و أصبح القانون هو الذي يمارس الضبط الاجتماعي لا الجماعات الأولية. بالإضافة لذلك فإن الحكم على الناس أصبح من خلال انجازاتهم وتصرفاتهم وليس حسب مكانتهم الموروثة[1].

3.2.5 العناصر الموضوعية تفرض نفسها

ليس من الضروري أن تتطور لدى كل فرد في المجتمع مشاعر التفوق أو الدونية، ومن المحتمل أن نسبة عالية من الناس لا تعاني من أي من هذين الشعورين غير المحمودين من قبل العلماء لأنهما يعبران عن أزمات نفسية.

هناك عناصر موضوعية تدفع تلقائيا الناس إلى اختيار السلوك المتلائم مع ظروفها وأحوالها، ودون أن يكون هناك وعي مسبق بأي نوع من الطبقية، أو مجرد تفكير بها. أي أن الظروف المالية والاجتماعية والنفسية التي يجد المرء نفسه ضمنها تدفعه بصورة عفوية، وبدون وعي طبقي مسبق إلى سلوكيات معينة تشكل في النهاية سلوكيات مميزة لفئة اجتماعية معينة.

من يملك مالا وفيرا، على سبيل المثال، يستطيع أن يشتري قطعة أرض باهظة الثمن في حي تتوفر فيه الخدمات السكنية المختلفة، لكن الفقير لا يستطيع القيام بذلك. قد لا يشعر الفقير بالدونية، وقد لا يشعر الثري بالتفوق، لكن الإمكانات المادية فرضت على كل منهما الحي الذي بإمكانه أن يشيد فيه مسكنا. ومن المحتمل أيضا أن يعشق شاب من أسرة فقيرة فتاة من أسرة

([1])الحسيني، السيد، **المدينة**، مرجع سابق،ص_ص 120_116،ص 36.

ثرية، وتبادله العشق، لكنه لا يتقدم لها لأنه يعي سلفا أنه لا يستطيع أن يوفر لها العيش الرغيد الذي اعتادت عليه. هنا لا توجد مشاعر عنصرية، لكن يوجد تقييم موضوعي علمي لحالته المالية وحالتها هي.

ينطبق هذا أيضا على عالم ترك قريته ورحل إلى المدينة لأنه وجد فرصه في الوظيفة والتطور العلمي في المدينة وليس في القرية. من الوارد أن يحب أبناء قريته، ويحب قريته، لكنه يرى أن بقاءه في القرية عبارة عن إضاعة للكثير من الوقت والفرص الوظيفية، فقرر الانتقال. هذا أيضا لا يعبر عن عُقد نفسية عنصرية، وإنما عن واقع موضوعي يفرض نفسه على السلوك.

ينطبق هذا السلوك على مستأجري المساكن الذين يحاولون استئجار مسكن ضمن قدراتهم المالية. فمن كانت حالته المادية ضعيفة، يبحث عن سكن في مكان متواضع بعيد مثلا عن مركز المدينة، أو عن أماكن تواجد المؤسسات، أما من يملك المال فيبحث عن سكن قريب من السوق التجارية أو المؤسسات العامة. هذه المسألة لا علاقة لها بالشعور أو بالانتماء الطبقي، وإنما علاقتها فقط بالقدرة المادية للمستأجر. كما أن المؤجر لا يطوف يبحث عن خلفية المستأجر الطبقية أو عن عقده النفسية، وما يهمه هو مستأجر يفي بمبلغ الإيجار، والمستحقات الأخرى مثل ضرائب المعارف والنفايات، الخ[1].

تطور في القرن العشرين نوع جديد من الإسكان يضم أصحاب المهنة الواحدة، أو العاملين في مؤسسة معينة. ظهر في مختلف أنحاء العالم إسكانات خاصة مثل إسكان المعلمين، وإسكان المهندسين، وإسكان الأطباء والمحامين، الخ. هذا النمط الإسكاني لم يتطور بدافع التكتل العنصري أو الاستكبار، أو الشعور بالتميز، وإنما بسبب إمكانية التكافل نحو إنجاز إسكان يصعب إنجازه على المستوى الشخصي المنفصل عن المجموع. فمثلا لا يستطيع موظف أو عامل بعينه شراء قطعة أرض بمفرده، ويرى أنه من الحكمة الاشتراك مع مجموعة من أجل شراء قطعة يمكن أن تقام عليها عمارة شققيه، أو مساكن صغيرة متلاصقة ظهورها. ومن حيث

([1]) نجيب، عبد الله، عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، ص135_136.

أن التواجد في مكان عمل معين، أو العمل في ذات المهنة يسهل الاحتكاك الشخصي فإن التجمعات التي نشهدها متوقعة. مثل هذه المجموعات قد تجد دعما ماليا أو تسهيلات مالية من المؤسسة التي يعملون لديها، وقد يجدون تسهيلات من مصارف خاصة، أو ربما يحظون بدعم متواضع من الحكومة.

وكما يمكن أن تتباين الأحياء السكنية في المدينة من ناحية مظهرها وبيئتها الحضرية، تتباين أيضا إسكانات المجموعات أعلاه وذلك تبعا لمستوى دخول أفراد المجموعة، والتي هي في الغالب متقاربة. من المتوقع أن نجد أبنية مساكن المعلمين متواضعة، والخدمات المحيطة بها متواضعة أيضا، وأن نجد نوعا من الجمال المظهري في مساكن الأطباء، وفي الخدمات المحيطة بها. هذا التنوع أو التباين لا يعكس بالضرورة وعيا طبقيا أو فئويا، وإنما يأتي نتيجة للأوضاع المادية لكل فئة[1].

3.5 أنفة الأقوياء وابتعاد الفقراء

تؤدي هذه المشاعر والمقومات الاجتماعية إلى ظهور سلوكيات تميز التعامل الاجتماعي والذي يصبح جزءا من عادات الناس وتقاليدهم، أو على الأقل جزءا من الأعراف المقبولة.

وهذه السلوكيات تتطور لدى مختلف الأطرف، كل طرف وفق موقعه الاجتماعي، وتنعكس حتما على الأحياء السكنية والمساكن ومناطق السكن. فيما يتعلق بموضوع هذه الرسالة، أوضح فيما يلي بعض سلوكيات هذه الأطراف[2]:

1.3.5 سلوكيات الأثرياء

ما نعنيه هنا بسلوك الأثرياء هو ذلك السلوك الذي ينعكس في النهاية على التنظيم الحضري، ولا نعني السلوك بعموميته. فقط التركيز على السلوك الذي من شأنه تعزيز التمايز الحضري بين أحياء المدينة والذي يستند إما على الفوارق الموضوعية غير الواعية أو على

([1]) أبو عياش: أزمة **المدينة العربية**، مرجع سابق، ص224.

([2]) Jeffrey Reiman**, The Rich Get Richer**, Baston: Allyn& BACON, 1995. p.57.

الوعي الطبقي أو الوعي الذي يدفع المرء نحو التميز.[1] المعنى أن السلوك المتعلق مثلا بتجارة الشخص وكيفية إقامة علاقاته التجارية لا يعنينا، ولا بطريقة استقباله لضيوفه في مكتبه الخاص بالعمل.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الناس لا ينقسمون إلى فئتين محددتين وهما فئة الأثرياء وفئة الفقراء، وإنما ينقسمون إلى فئات متعددة من الناحيتين الاقتصادية والمالية. ولهذا فإن التباين في المواقع الاجتماعية والسكنية متعدد وليس ثنائيا. أي لا يوجد حيين في المدينة فقط، وإنما هناك أحياء متعددة تتباين في أوضاعها الحضرية وأوضاع سكانها، وإذا كنا نتحدث هنا عن فئة الأثرياء وفئة الفقراء فذلك كمجاز لتوضيح التباين القائم على أسس مادية[2].

بسبب الشعور بالتفوق أو بسبب ظروف موضوعية لا علاقة لها بالوعي الاجتماعي في مواجهة الآخرين، وما يحظون به من مكانة اجتماعية مصاحبة في الغالب لوضع اقتصادي، هناك سلوكيات متوقعة أبرزها:

1_ التركيز على بناء مساكن فاخرة متناسبة مع درجة الثراء. لا يكتفي الثري بمسكن عادي، وإنما يعمل على تشييد مسكن كبير على مساحة أرض فسيحة تسمح بإقامة حديقة ومرآب للسيارات، وساحات أيضا لقضاء أوقات الصباح والظهيرة والمساء. أما داخل البيت فيتميز بالغرف الفسيحة والقاعات الخاصة بمعيشة أهل البيت وتلك الخاصة بالضيوف. المطبخ فسيح، وربما يكون هناك مطبخ خاص للأطعمة التي تصدر روائح نفاذة مثل السمك والثوم، والتهوية جيدة. غرف النوم مجهزة جيدا، حماماتها مكلفة. أما تزيين البيت (الديكور) فيحظى بالكثير من الاهتمام بخاصة من قبل سيدة البيت التي تحب التفاخر في العادة أمام صديقاتها. هذا فضلا عن النمط العمراني المميزلمنظر البيت من الخارج.

2_ البحث عن الحي المناسب والذي عادة ما يكون الحي الذي يسكنه الأثرياء والمتميز بالبيوت الفخمة. الأثرياء يبتعدون عن المساكن المكتظة وعن العمارات الشاهقة، ويهتمون ببناء الدارات

([1]) العشاوي، عبد الحكيم ناصر: **جغرافيا المدن**، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 47.

([2]) الشواودة، علي، سالم احميدان: **جغرافيا المدن**، مكتبة دار الفكر، القدس،2004،ص 286.

(الفلل) وذلك ليتمتعوا بالهدوء وبالتهوية الجيدة والشمس الساطعة بخاصة في الشتاء. وقد لـــوحظ بأن الثري يعمل على شراء أرض للبناء في منطقة الأثرياء حتى لو امتلك أرضا واســـعة فـــي مكان آخر من المدينة، وفي الغالب يتلفظ بعبارات حول الأحياء الشعبية التي لا تناسبه لا ببنائها ولا بسكانها[1].

3_ الرغبة في التعامل مع المحال التجارية الفخمة والمطاعم الفاخرة وأمـــاكن الترفيـــه باهظـــة التكاليف لما تتميز به من نوعية خدمات عالية المهنية والجاذبية المظهرية. هذه المحال إجمالا لا تتواجد إلا في الأماكن التي يتوقع أصحابها أن الإقبال عليها سيكون كافيا لتحقيق أرباح عاليـــة، وهم يتوقعون أن أغلب الرواد سيكونون من الأثرياء القادرين على دفع الفواتير الباهظة. وهـــي في الغالب بعيدة عن الأحياء الشعبية أو أحياء الفقراء، وتقوم في أماكن تتميز بالهدوء والتنظـــيم الجيد وذات المظهر السياحي. الأثرياء يرغبون في الإنفاق على وجباتهم وألعاب أطفالهم، لكـــن الفقراء يحسبونها جيدا حتى لا يتورطون بالديون، أو بالمذاق الجيد للإنفاق الذي يجر في العـــادة إنفاقا آخر يثقل كاهلهم.

هذا صحيح أيضا بالنسبة لمحال البقالة والملابس والأحذية والحلويات والتســـالي. مـــن الملاحظ أن الأثرياء لا يتوجهون إلى المحال التجارية في الأحياء الفقيرة، أو تلك التـــي تتميـــز بمظهر من الفخامة، ويفضلون المحال ذات التزيين (الديكور) الباهظ التكاليف حتـــى لـــو كـــان الفارق في الأسعار عاليا. يفضل الأثرياء المحل الفخم بأسعار عالية على المحل الشعبي بأسعار منخفضة.

4_هناك حب بالتفاخر من قبل الأثرياء، وإن لم يكن من طرف الأب فمن طرف ســـيدة البيـــت، زيادة في الحرص على نوعية الحي الذي يسكنونه، وعلى اتساع الشـــوارع ونظافتهـــا، وعلـــى مستوى الخدمات البلدية والترفيهية المتوفرة. إنه يدفع نحو أنواع من التبارز في إظهار محاســـن أماكن السكن التي يسكنون فيها، ويرفع من وتيرة التنافس على تحسين المظاهر السكنية وبيئتهـــا

([1]) العشاوي، عبد الحكيم ناصر: **جغرافية المدن**، مرجع سابق، ص41. أنظر أيضا قرنفل، حســـن، **المجتمـــع المـــدني والنخبة السياسية**، مرجع سابق،1997، ص 39.

المرافقة بالرغم من التكاليف الباهظة التي يمكن أن تترتب على ذلك. وأحيانا يتفاخر الأثرياء بأنهم يسكنون مثلا بالقرب من القصر الجمهوري، أو على أطراف منطقة رئاسة الوزراء، أو بالقرب من شخصيات بارزة معروفة، ويجعلون من الأمر محور مناكفة تحتية في إظهار تفوقهم الطبقي أو السكني على من يتبارزون معهم. هذا علما أن المفاخرة لا تتم في حضرة الفقراء لأن الفقراء، بالنسبة لهؤلاء، أدنى من أن يتم التفاخر في مواجهتهم.

5_ كلما زاد الثراء زاد ميل أصحابه إلى الرفاهية الانعزالية عن المجتمع الأوسع، وكونوا فئة مميزة حتى لو لم يكن الوعي الطبقي هو المحرك. من الملاحظ في مختلف أنحاء العالم أن الأثرياء جدا يعمدون إلى إقامة نواد وأماكن ترفيه خاصة بهم مثل برك السباحة الخاصة، وصالات الرياضة والمطاعم وأماكن الاستجمام. إنهم يتضافرون نحو إقامة المنشآت، ويفرضون بعد ذلك على أنفسهم اشتراكات شهرية أو سنوية مقابل التمتع بما تقدمه هذه المنشآت من خدمات ترفيهية.وطبعا الدخول إلى هذه الأماكن يبقى حق فقط للمشتركين، إلا إذا قرر مشترك دعوة صديق على مسؤوليته.

6_ تتطور لدى الأثرياء عادات وتقاليد وممارسات اجتماعية مختلفة إلى حد ما عن التقاليد المعمول بها في المجتمع الأوسع. فمثلا نجد في بلد إسلامي أو عربي أحواض سباحة مختلطة في حين أن هذا يعتبر من المحرمات في المجتمع. أو قد نرى تقاليد زواج مختلفة تعقد في الفنادق، ومختلفة تماما عن التقاليد العامة في صناعة الأفراح، ونرى أن الزواج يتميز بإنفاق كبير يفوق الإنفاق التقليدي بأضعاف. مثل هذه الممارسات من شأنها أن تؤدي إلى عزل فئة من المجتمع عن مجتمعهم الأوسع ليس بسبب حسد الآخرين وإنما بسبب قرارهم هم.

2.3.5 سلوك الفقراء

مثلما هناك سلوك للأثرياء يصب في عملية التمايز الحضري، هناك أيضا سلوك للفقراء يصب في ذات الخانة ويعززها. وهنا لا نعني بالفقراء مجرد فئة واحدة تضم أناسا متماثلين، وإنما نعني به درجات من قلة المال والتي تضم فئات من تتراوح أحوالها المالية من الفقر المدقع

إلى سلم متدن من الطبقة الاجتماعية المتوسطة. وعلى الرغم من أنه يصعب إضفاء سلوك موحد على كل الناس أو على كل الفئات الاجتماعية، لكنه من الممكن وضع ملامح عامة لهذا السلوك تنطبق بحدة معينة أو بأخرى على مختلف الفئات. وهنا أبرز بعض هذه الملامح:

1- بسبب قلة المال، يبحث الفقير عادة عن مسكن في حي متواضع يكون فيه ثمن الأرض التي يمكن أن يشيد عليها بيتا متواضعا، أو إيجار البيت ضمن الإمكانات المادية[1]. ليس من المتوقع أن يبقى الفقير ينتظر ثراء حتى يتمكن من البناء في حي يتميز بخدمات متطورة وحديثة وواسعة، وإنما يحاول أن يخطو خطوة وفق قدراته المالية. ولهذا يتجمع الناس وفق قدراتهم المالية في أماكن معينة، فلا يظهر ثري جدا في حي تملأه القطط والكلاب الضالة، ولا يظهر فقير في مكان لا يستطيع شراء قطعة أرض فيه أو الاستئجار فيه[2].

2- الهمّ الأساسي لذوي الحالة المادية الضيقة هو بناء بيت أو استئجاره ليتوارى فيه عن عيون الناس، وليقي عائلته الحر والبرد. إنه ليس معنيا بالأساس بزخرفة البيت وطراز عمرانه وفخامته، وإنما معني بتحقيق إنجاز صغير يشكل عنوانا له ويقيه بعض شر الناس وتقلبات الجو، ولهذا من الصعب جدا أن يجد المرء بيوتا فخمة في أحياء الفقراء، ومن الصعب أيضا أن يجد أماكن الترفيه والاستجمام والتسلية.

3- عادة ما يتميز بيت الفقير بالبساطة، فغرفه في الغالب ضيقة، والغرفة تضم الإخوة أو الأخوات، وأحيانا تضم جميع أفراد الأسرة وذلك تبعا لمساحته. لا يوجد في البيت أكثر من حمام، وغالبا لا توجد غرفة خاصة بالطعام، ولا توجد حديقة واسعة، في حين يمكن أن نرى شجرة أو بعض المزروعات في ارتداد البيت إن كان مباشرة على الشارع. المواد المستخدمة في البناء بخاصة في الوجه الخارجي ليست باهظة التكاليف، كما أن التشطيب الداخلي معتدل جدا[3].

([1]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص17، ص36-37.

([2]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص282_296.

([3]) العشاوي، عبد الحكيم: **جغرافيا المدن**، مرجع سابق، ص96_102.

4- يفضل الفقراء التعامل مع المحال الشعبية مثل المقاهي الشعبية، ومحال الأطعمة السريعة التقليدية مثل محال الحمص والفول والفلافل لأنها لا تتطلب النفقات الباهظة. طبق الحمص في حي الأثرياء قد يكلف عدة دولارات، بينما يكلف ذات الطبق في حي الفقراء نصف دولار. المطعم في حي الأثرياء مزخرف جيدا، وتكاليف إنشائه ومعداته عالية، بينما مطعم الحمص في حي الفقراء يكون عبارة عن تناكية على طرف الشارع، وصاحبها لا يدفع إيجارا لأحد، ولا يملك رخصة مهنة من البلدية. وغالبا ما يطمع صاحب المطعم في حي الأثرياء بأرباح كبيرة وسريعة، بينما هذا الطمع ليس موجودا في الغالب لدى صاحب المطعم في حي الفقراء، وإن طمع توقف الناس عن التعامل معه.

5- يتسم سلوك الفقراء بالعفوية والبساط بعيدا عن التعقيد والاستعراض. هم لا يحرصون على التكبر وإعطاء انطباع عما يملكون وعما لا يملكون، ويفضلون التعامل ببساطة وبنفس متواضعة مع الأمور والآخرين على ما هم فيه. هذا ونجد الناس في الأحياء الفقيرة أكثر تعاونا فيما بينهم من فئة الأثرياء، وأكثر رغبة في الوقوف معا. وإذا توخينا الدقة، نجد أن الفقراء يميلون إلى الشعور الجمعي الذي يمكن أن يتطور إلى عمل جماعي، وأن هذا الشعور يتقلص كلما تصاعد مستوى الحياة المادية، إلى أن يصبح فرديا إلى حد كبير في حالة الثراء الفاحش. ومن الملاحظ أن الفقير قليل التشكك بالآخرين إذا قورن بأصحاب الثراء الذين يظنون أن الآخرين طامعين بأموالهم[1].

6- إذا مررت بأحياء الفقراء رأيت الكثير من الناس في الشارع، ووجدت الأطفال يلعبون ويصرخون. هذا منطقي لأن البيوت لا تحتوي على حدائق، والأحياء لا تتوفر فيها ملاعب أو حدائق عامة أو نوادي للتسلية والترفيه. بل سيرى المارّ أكوام القمامة، وربما المجاري الجارية في الشارع والكثير من البعوض والذباب. أما النساء فيمكن مشاهدتهن أمام البيوت في حلقات تمضية الوقت وتبادل الحديث[2].

([1]) عبد الله، عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، ص95_96، ص137_138.

([2]) المرجع السابق نفسه، ص81، ص_ص95_96، ص_ص137_138.

7- يبحث الفقير باستمرار عن أماكن الأسعار المنخفضة، ولا يهمه كثيرا التغليف والمظهر العام للسلعة، ولا يرغب بالتفاخر بما اشترى، ولا يصيبه هوس مناكفة الآخرين السلعية. في أحياء الأثرياء يتبارز الناس حول ما أنفقوه، بينما يتبارز الناس في أحياء الفقراء حول ما وفروه. همّ المرأة الفقيرة الحصول على الدفء في الشتاء لا البحث عن كبابيد الفراء[1].

8- الباعة في الأحياء يصرخون وينادون من أجل الترويج لبضائعهم، ويتجولون في الشوارع ويدقون على البيوت ويسألون فيما إذ كان أهل البيت يريدون الشراء. أما أصحاب المحال فيعرضون بضائعهم في الشارع حيث تغيب في الغالب الأرصفة، والمحال الفسيحة. أصوات الناس عالية في الأحياء الفقيرة، وكثيرا ما يتحادثون من على البعد. لا ضير في ذلك، ولا يحتج أحد على مثل هذا النوع من النشاط الاجتماعي.

9- من المحتمل أن يسمع المرء في الأحياء الفقيرة تعبيرات طبقية، وأحاديث عن الاستغلال والظلم الذي يقع على الفقراء والمساكين، وتحريضا مباشرا ضد النظامين الاجتماعي والسياسي، وضد الأحوال الاقتصادية السائدة. بالتأكيد، يولد الفقر مشاعر بهذا الفقر تقود في النهاية إلى تطور وعي يتم التعبير عنه علنا، وربما ينتهي الأمر إلى ثورة الفقراء. من المعروف تاريخيا أن شعب الأحياء الحضرية الفقيرة يشكلون مصدرا قويا للثورة، وهم يقودون التمرد على الفئات المتنفذة في المجتمع أو الدولة[2].

ويلاحظ أيضا، كما تمت الإشارة سابقا، أن الأحياء الفقيرة مصدر إلهام أدبي إذ يخرج منها العديد من الرواة والشعراء والأدباء كتاب القصص. خرجت الأحياء الفقيرة الكثير الكثير من الأدباء والفنانين في العالم. وخرجت العديد من المبدعين في المجالات العلمية المختلفة. ربما يجد أصحاب الأحياء الفقيرة في الإبداع ضالة لهم للخروج من حياة الؤس، فيركزون على التميز من خلال الاجتهاد وتكريس الجهد من أجل التفوق. لا يملك الثري حافزا قويا لتغيير أحواله

([1]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص 281، ص288.

([2]) نجيب، عبد الله، عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق،ص73، ص75، ص81، ص104_105.

الاقتصادية لأنه مستقر ويفضل بقاء استقراره، على العكس من الفقير الذي يرى في التغيير ضرورة عسى فيه ما يغير أحواله وأحوال عائلته وأسرته.

10- من المهم الإشارة أن العديد من الفقراء يؤمون أحياء الأثرياء كنوع من السياحة، فيتمتعون بالتأمل بالشوارع الفسيحة والسيارات الفاخرة، والمحال التجارية الترفيهية الجميلة. وهم يعودون إلى أحيائهم ليتحدثوا بأمزجة مختلفة تتراوح بين الوصف الجمالي والتعبير عن الكراهية والحرمان.

4.5 عمومية السلوك

يبدو أن السلوك العام للناس فيما يتعلق بالأحياء السكنية والأماكن الحضرية يعبر عن مزاج خاص لكل حي وذلك تبعا للمستوى المادي للساكنين. هناك درجات تفاوتية تبعا للتفاوت بالمستوى المادي، وعادة يعكس الحي مستوى ساكنيه المادي، ويعكس سلوك الناس نمط حياتهم المتوافق أيضا مع الخدمات المتوفرة في الحي.

هناك أحياء تخلو تماما من ملاعب الأطفال ومن منشآت الترفيه، وهناك أحياء تتمتع بمستوى منخفض من الخدمات الرسمية وغير الرسمية، لكن هناك أحياء تعج بالأماكن الفخمة وبالخدمات المتطورة. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أمرين: أولهما اختلاف قدرات كل فئة سكانية وإمكاناتها، وثانيهما أن هناك تحيزا في تقديم الخدمات البلدية أو الرسمية.

الفصل السادس

العامل السياسي

الفصل السادس

العامل السياسي

1.6 مقدمة

ربط العديد من الفلاسفة والمنظرين الاجتماعيين العوامل الاجتماعية بالعوامل السياسية، ورأوا أن العلاقة بينها تبادلية بحيث لا يطغى أحدها على الآخر، وإنما يستند أحدها إلى الآخر. ومنهم من قال إن كل ظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها أبعادا سياسية أو منحنى سياسيا، وإن كل سياسة في الدولة سواء كانت محلية أو دولية لها انعكاس اجتماعي، وتتأثر بها فئات اجتماعية قد تكثر وقد تقل وذلك تبعا للسياسة ذاتها. إنه من الصعب الفصل بين الظاهرة الاجتماعية وتلك السياسية، لأن المجتمع يؤثر في قرار صاحب القرار، وصاحب القرار يؤثر في المجتمع واحتياجاته ومتطلباته[1].

يضيف بعض المتخصصين إن النظام السياسي هو ابن النظام الاجتماعي، وهو أحد إفرازاته ويعكس خصائصه، كما أن النظام السياسي هو الذي يصبح اليد الطولى في إحداث التغيير الاجتماعي. فإذا كان النظام الاجتماعي إقطاعيا، وجدنا أن الحكم إما إقطاعي أو يقع تحت طائلة ونفوذ إقطاعيين، وإذا كان النظام الاجتماعي قبليا، وجدنا أن القيم السياسية التي يكرسها النظام السياسي قبلية، وهكذا. النظام السياسي ينبثق من رحم النظام الاجتماعي إما بصورة توافقية مع القيم السائد، أو بصورة ثورية أو تغييرية تطمح إلى الاستبدال، وفي كل الأحوال لا تحدث تغييرات اجتماعية واعية مبرمجة بدون قيام النظام السياسي عليها أو تأييدها[2].

لا يعمل النظام السياسي في فراغ، ولا مجال أمامه إلا أن يستمد الشرعية من أطر قائمة أو معروفة تاريخيا مثل شرعية القوة، أو أن يبرر شرعيته بناء على تحالفات داخلية تمكنه من

([1]) سعد، إسماعيل: **قضايا المجتمع والسياسة**، مرجع سابق، ص 203.

([2]) حنا، ميلاد، **الإسكان والقرار السياسي في مصر**، الأهرام الاقتصادي، الإسكندرية، العدد893، 1986، ص_ص 13_15.

الاستمرار في الحكم. تتعدد التحالفات التي يمكن أن تقوم وذلك وفقا لرؤية وأساليب القائمين على الحكم أنفسهم، فهم يتحالفون مع الطبقة العالمة إن كانوا اشتراكيين، ومع الأثرياء إن كانوا رأسماليين، ومع رجال الدين إن كانوا متدينين. وفي هذا الخصوص ظهرت اتجاهات علمية وفلسفية عدة تحاول تفسير هذه المسألة، وتضعها ضمن إطار منهجي يمكن الاستناد إليه في تفسير السلوك السياسي. وبالطبع فإن مثل هذه المقاربات العلمية والفلسفية تجد وقعها في موضوع التخطيط الحضري الذي هو موضوع بحثنا. وفيما يلي شرح مختصر لأهم الاستنتاجات في هذا المجال والتي نعكسها في النهاية على تخطيط المدن ونفسر وفقها التمايز القائم فيها بين الأحياء[1].

2.6 التفسير الماركسي للتحالف

ربما يكون ماركس هو أكثر الفلاسفة وضوحا وقسوة في تفسيره للتحالفات التي يقيمها النظام السياسي التي تدعوه إلى تبني سياسات معينة تتماشى مع رغبات حلفائه.فهو يقول إن النظام السياسي يتحالف عادة مع القوى الاقتصادية الاجتماعية والدينية المتنفذة في المجتمع لأنها قوى تستغل الإنسان وتستعبده خدمة لمصالحها الخاصة. وبما أن النظام السياسي هو نظام قهري يقوم على القوة والابتزاز فإن حلفاءه بالتأكيد الذين على شاكلته ويعملون على مص دماء الفقراء والمساكين يقول ماركس إن قوى الاستغلال هي السائدة تاريخيا، وهي لا تهتم إلا تكديس الثروة والتمتع بالحياة على حساب العمال الذين يكدون ويتعبون من أجل لقمة الخبز، وهذه قوى اكتسبت قوة مع الزمن لأسباب متعددة، وأخذت تمارس هذه القوة من أجل إخضاع الآخرين[2].

قسم ماركس المجتمع بين مستغِلين ومستغَلين، بين من يملكون ومن لا يملكون، ووضع النظام السياسي ضمن مصاصي الدماء. هؤلاء المستغلين هم أصحاب القوة العسكرية والقوة

([1]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص23، انظر أيضاً الغزال، إسماعيل: **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1988،ص 6، 71، 90. انظر أيضاً: سعد اسماعيل: قضايا المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص430– 431.

([2]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص232–233. انظر أيضا واتسون، هيوستون، **ثورة العصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، ص55. انظر أيضاً: الجوهري، محمد؛ شكري، علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، 1994، مرجع سابق، ص261.

الاقتصادية والسلطة الدينية والقلة الاجتماعية، وهي قوى متداخلة تؤدي إحداها إلى الأخرى. أي أن من يملك الأطيان والمزارع يستطيع أن يستعبد الناس ويجندهم للدفاع عن مصالحه، ويصبح بالتالي صاحب قوة عسكرية، ومن يملك قوة عسكرية يستطيع أن يستقطب رجال دين من خلال الترغيب والترهيب فيفتون له ما يريد ويحللون له الحرام. وحتى رجل الدين يستطيع أن يكسب قوة من خلاله ضغينته على عقول الناس فيقبلون على دعمه ماديا على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى مرضاة الله، فيطور قدرات عسكرية ومادية تمكنه من السيطرة. وهكذا[1].

في ظل الاستغلال، كل شيء للأقوياء إلا ذلك القليل الذي يمنّون به على الضعفاء والفقراء من أجل أن يبقوا قادرين على العمل. ينعكس هذا بوضوح على التخطيط الحضري، والذي ينحصر برغبات الأثرياء الأقوياء، بينما تترك أحياء الفقراء بدون تخطيط أو رقابة أو تنظيم. وبما أن السياسي هو الذي يتخذ القرار الإداري سواء على مستوى الدولة، أو مستوى الأقاليم والمدن، فإن تخطيطه في النهاية يعكس التحالف الذي صنعه لنفسه، فيعمل على تلبية اهتماماته هو واهتمامات حلفائه. ولذلك، وفق ماركس، كانت دائما أحياء الأثرياء تتمتع بالتنظيم الجيد والمظهر الجميل والخدمات المتطورة، بينما بقي الفقراء مهملين هم وأحياؤهم[2].

3.6 التفسير الرأسمالي

يقول الرأسماليون إن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق المصلحة الخاصة، وأن الشخص الذي يخدم نفسه إنما يعمل في النهاية على خدمة الجميع. هم يقولون إن المستثمر الذي يقيم مصنعا من أجل تحقيق الأرباح وزيادة ثروته يفيد المجتمع ككل لأنه يوفر فرص عمل لعدد من العمال، ويرفع من مستوى الإنتاج في الدولة، ويدفع للخزينة الضرائب، ويصدر بضائع تأتي للدولة بأموال من الخارج. هكذا يعمل هذا المستثمر على النهوض بالنشاط الاقتصادي مما يفتح

([1]) Peter Floyd, **Slums of Hope**, Middle sex, England, Penguin Books, Ltd. Harmonds Worth, 1979,PP.42-49.

([2]) الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق،ص_ص23_28. انظر أيضاً: الحسيني، السيد: **التنمية والتخلف**، مرجع سابق، ص125، ص 236. انظر أيضاً: الجوهري، محمد؛ شكري، عليـاء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، مرجع سابق، ص_ص180–181. انظر أيضاً: الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص181.

المجال أمام المزيد من البناء والإعمار وزيادة الثروة القومية، وهكذا تتطور في الدولة مرافق أخرى مثل الجامعات والبحث العلمي والعمل الخيري، وتنهض بعض القيم الأساسية مثل العمل الجماعي والتعاون المتبادل والصدق والوفاء بالعهد والوعد[1].

هم يقولون إن المصلحة الخاصة تشكل حافزا أساسيا وكبيرا للإنسان من أجل العمل بجد واجتهاد، ولهذا يجب المحافظة على الملكية الخاصة، ووضع القوانين اللازمة لحمايتها، والسياسات الضرورية لتنميتها. المرء يخلص في العمل الذي يخصه، بينما يتقاعس في العمل الذي يخص العامة، ولهذا نجد إنتاجية الفرد في البلدان التي تعتمد الملكية الخاصة أكثر من إنتاجيته في البلدان التي تعتمد التأميم، أو الملكية العامة. وعليه فإن ترك الأفراد وشأنهم في العمل يرفع من مستوى الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فتزدهر الحياة وتتحسن أحوال الجميع المعيشية.

ولهذا يرى الرأسماليون أن على الدولة أن تنظم العلاقات بين مختلف الأعمال لا أن تتدخل في شؤون العمل، أي عليها وضع القوانين اللازمة لترتيب العلاقات بين النشاطات الاقتصادية، والتي تكفل حرية العمل ومنع الاحتكار وحل المنازعات، لا أن تكون طرفا في تحديد المشاريع الاقتصادية وتوجهات الإنتاج. ويقولون إن الدولة توفر الفرص المتكافئة، وبعد ذلك على كل فرد أن يتحمل مسؤولية نفسه. فإذا ظهر تفاوت بين الناس في الثراء ومظاهره فإن ذلك لا يعود إلى الاستغلال وإنما إلى إرادات الأفراد ونشاطاتهم، وكل واحد في النهاية مسئول عن نفسه[2].

لكن من المهم أن نلاحظ أن السياسيين القائمين على الحكم هم إما رأسماليين أو مدعومين من الرأسماليين. الحكم يقوم على فلسفة رأسمالية يرى فيها الخلاص المنطقي للأفراد، ويرى في نظرية البقاء للأفضل ملاذا له، على اعتبار أن الفقير فقير بيديه وليس بسبب استغلال

([1]) بيلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص_ص256_257.

([2]) الطليعات، هاني سليمان، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، الشروق، 2006، ص_ص 86_87. انظر أيضا واتسون هيوستن: ثورة العصر، مرجع سابق، ص52.

الغير. ولهذا فإن تفسير التمايز بين أفراد المجتمع في مختلف مناحي الحياة لا يأخذ الكثير من العناء لأن المسؤولية تبقى مسؤولية من لم يستطع اللحاق، وليس مسؤولية المجتهدين الذين ضحوا من أجل أن ينجزوا. فإذا كان هناك من تفسير للتمايز بين الأحياء الحضرية، فإنه لا يستند إلى مستغِل ومستغَل وإنما إلى مجتهد وغير مجتهد، وكل واحد في النهاية يتحمل مسؤولية عمله. هناك فارق بين الذي يفيق في الصباح الباكر، وبين آخر ينتظر الإعانات الحكومية[1].

ومهما تكن موافقتنا مع التفسير الرأسمالي أو عدمها، فإن فكرة التمايز في النهاية تقوم على القوة، على اعتبار أن النشطاء أقوياء، أما غير النشطاء فتنقصهم القوة ويعانون من الضعف الذي يمكن أن يتحول بالنسبة للآخرين إلى استضعاف[2].

4.6 التفسير التوزيعي

يتداخل التفسير التوزيعي مع التفسيرين الماركسي والرأسمالي لأنه يتعامل مع ظاهرة التمايز الحضري على أنها نتاج لفلسفة ومقاربة توزيع الموارد في الدولة وتوفير الفرص المتكافئة. يقول أصحاب هذا التفسير إن الموضوعية المطلقة في التوزيع والقائمة على العدالة غير موجودة عمليا حتى في أكثر المجتمعات تمسكا بالأخلاق والفضيلة[3].

لا مفر إلا أن ينحاز الحاكم لما تمت تربيته عليه من قيم، وأيضا لمصالحه التي يمكن أن يظن أنها مصالح الأمة ككل. الإنسان بتربيته وتكوينه النفسي لا يرى مختلف زوايا الحياة، وهو مقيد إلى حد كبير بالزوايا التي اعتاد على رؤيتها وبالتالي ينحاز لها. فمثلا من الصعب جدا على حاكم لم يملك سيارة خاصة أبدا أن يستوعب هموم ومشاكل حركة سير السيارات، بينما

([1]) ترجمة أمير سالم، علاء غنام، **خرافة التنمية: السوق العالمي لتجارة الجوع**، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة،ط1، 1994، ص_ص93_97. انظر أيضا: الحسين، السيد: الإسكان والتنمية الحضرية، مرجع سابق، ص22.

([2]) البيلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص248_265.

([3]) حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، الجزء الثاني، 1993، ص_ص 63_66.

يصعب جدا على حاكم لم يستخدم المواصلات العامة قط أن يستوعب هموم تنقل الذين يستعملون وسائل النقل العامة.

ربما يظهر هذا بصورة جلية عند وضع القوانين إذ يعكس القانون في الغالب وجهة نظر أو مصلحة واضعه. من الوارد جدا أن ينحاز واضع القانون لمصالحه ورؤيته، لكن حتى لو افترضنا حسن النية، فإنه من المتوقع أن يكون منحازا لأنه تحت التأثير النفسي والتربوي لما يعتقد أنه الحق أو الشيء الاعتيادي المقبول في الحياة. ولهذا نرى القوانين عبر التاريخ تعكس فلسفة ورؤية القائم عليها، وخير دليل على ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي من المفروض أن يقيم العدل والسلام في العالم. استأثرت الدول القوية بحق النقض حتى تبقى حارسة على مصالحها حتى لو تناقضت مع مصالح بقية العالم. وهكذا كان الأمر في عهود الإغريق والرومان والفراعنة ومختلف الإمبراطوريات الأوروبية والآسيوية[1].

السياسي الحاكم هو الذي يقوم على عملية التوزيع، ولا يبدو أن التاريخ قد شهد مساواة توزيعية لا في الثروات ولا في الفرص المتكافئة مما أحدث التمايز في مجالات عدة بما في ذلك المجال الحضري. وإذا كان سيحصل توازن في عملية التوزيع فإن ذلك من الصعب تفسيره على أسس إقامة العدالة، وإنما بناء على توازن في القوى داخل المجتمع. أي أن التوزيع يعكس توازن القوى لما لكل قوة تأثير على الحاكم متناسب مع طاقتها[2].

5.6 التمسك بالسلطة

من المعروف تاريخيا أن أصحاب السلطة يتمسكون بها، وهم على استعداد لخوض المعارك من أجل سلطتهم، ولديهم الاستعداد لاستعمال مختلف الأساليب بما فيها تغيير التحالفات وعمل المؤامرات والقيام بالاغتيالات من أجل البقاء. ولهذا يحرص هؤلاء عادة على الاستقرار السياسي والاجتماعي إلا في حالات نادرة قد يرون في الفوضى ما يعزز سلطتهم. إنهم يعملون

([1]) كوريا، تشارلز، ترجمة محمد بن حسين البراهم: **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، مرجع سابق، ص45.

([2]) كيسلاسي، إيريك، ترجمة جهيدة لاوند: **الديمقراطية والمساواة**، ط1،معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص_ص 116_118. انظر أيضاً: سعد، اسماعيل علي: قضايا المجتمع السياسية، مرجع سابق، ص205-206.

من أجل بقاء الاستقرار لأن التغيير قد يعني إعادة تشكيل السلطة القائمة أو الانتقاص من صلاحيتها أو التخلص منها نهائيا. بالتعريف، التغيير يهدف إلى صناعة أوضاع جديدة في الموضوع هدف التغيير، وهو يتناقض مع إبقاء الأمور على ما هي عليه. هذا بحد ذاته يخيف القائمين على السلطة والمستفيدين منها[1].

أصحاب السلطة ليسوا متحجرين تماما بحيث لا يسمحون بتاتا بأي نوع من التغيير، وإنما لا بد أن يوافقوا هم على التغيير المنشود حتى لا يكون تغييرا واسعا أو جذريا يهددهم. إنهم لا يقاومون التغير الذي يحصل بسبب عوامل موضوعية لا علاقة له بالوعي الإنساني الهادف لأنه مفروض على الناس[2].

فمثلا فرضت السيارة نفسها على المجتمع العربي، وكل الذين تمسكوا بالجمل كوسيلة مثلى للتنقل والنقل انتهوا إلى اقتناء أو ركوب سيارات. هذا تغير أتى من الخارج، وهو ناجم عن اكتشافات علمية واختراعات تقنية، أما أفكار التغيير وجهود التغيير تخضع عادة للدراسة والتمحيص، وتحتاج إلى موافقة صاحب السلطة.

ولهذا نجد أن أصحاب السلطة في مختلف المواقع يأتلفون على الرغم من إمكانية وجود خلافات فيما بينهم أو خصومات، ذلك لأن لهم مصالح في استمرار الاستقرار. شيخ القبيلة يقاوم التغيير الاجتماعي لأن مشيخته تصبح في خطر، والإقطاعي يقاوم أفكار إعادة توزيع الثروة في المجتمع لأن ذلك قد يحرر الفلاحين من قبضته، والسياسي يمنع حرية التعبير حتى لا يتعرض حكمه للتحريض، وهكذا. تاريخيا، كان هناك تحالفات، قوية أحيانا وغير قوية أحيانا أخرى، بين السياسيين ورجال الدين المتسلطين وأصحاب النفوذ الاجتماعي والاقتصادي، وعملوا معا على

([1]) غليون، برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1، 1979،ص_ص15_16. انظر أيضاً: سعد، اسماعيل: قضايا المجتمع السياسي، مرجع سابق، ص135-138.

([2])المرجع السابق نفسه، ص12.

تحقيق مصالحهم بشعارات تروق للناس العاديين غير القادرين على تحليل الأمور، أو الـذين لا يملكون الوعي الكافي بما يجري حولهم[1].

لكن هذا لا يمنع صاحب السلطة من إحداث تغيير من أجل امتصاص نقمـة أو تحقيـق هدوء أو استمرار الطاعة. فمثلا قد يلجأ حاكم إلى رفع رواتب صغار الموظفين بالدولة وذلـك لكسب ودّهم، أو لمنع تمردهم وإضرابهم؛ ومن المحتمل أن يقرر مد شبكة كهرباء حديثـة فـي أحياء فقيرة كان التسرب الكهربائي فيها يقتل بعض الأطفال، أو كان يؤدي ضـعف الكهربـاء لتخريب الأجهزة الكهربائية مما دفع بعضهم إلى التفكير بالاحتجاج. يضطر الحاكم أحيانا إلـى عمل إصلاحات ورعاية المظلومين والفقراء ببعض الخطوات حفاظا على مصالحه. هذا لا ينفي البعد الأخلاقي الذي يظهر أحيانا فيقوم الحاكم برعاية المضطهدين بدافع العدالة، لكن الأخـلاق ليست هي التي ميزت الحكومات عبر التاريخ.

وعليه فإنه ليس من المتوقع من الحاكم أو صاحب القرار أن يتجـاوب مـع متطلبـات وطلبات سكان الأحياء الفقيرة إلا إذا وجد في الأمر ما يخدم سلطته. ربما يرى أنه يحتاج هؤلاء السكان للوقوف معه في مواجهة خصومه فيقدم لهم بعض الإغراءات، أو ربما يحاول أن يـأمن احتجاجهم ومواقفهم المعارضة. من المحتمل أن يكون في تغيير أحوال الأحياء الفقيـرة بـدافع إنساني منطلق من مفاهيم العدالة، لكن قوة المصلحة تبقى ذات يد عليا[2].

6.6 ميكافيللية الحاكم

أغلب الحكام عبر التاريخ يستعملون أساليب ميكافيللية (أي أساليب تعتمد علـى الـدهاء والخداع) من أجل إطالة أمد حكمهم، وتحقيق أمن النظام واستقراره، وهم بذلك لا يمتنعون عـن ممارسة أعمال غير أخلاقية إذا كانت تساهم في تحقيق الهدف. يستعمل العديد من الحكام معاناة الناس وهمومهم من أجل تحقيق أغراض سياسية، وأحيانا يستعينون بالظلمة والاستغلاليين مـن أجل مصالحهم. وأحيانا يصنعون المشكلة من أجل أن يكونوا أبطال حلها، فيسـتقطبون قلـوب

([1]) سعد، إسماعيل: **قضايا المجتمع والسياسة**، مرجع سابق، ص182_184.

([2]) Thomas Dye,O.P. cit. PP.7_9.

الناس وتأييدهم[1]. وفيما يخص التخطيط الحضري المتعلق بأحياء الفقراء والأثرياء، نلاحظ السياسات التالية:

أولا: استقطاب تأييد الأثرياء سياسيا. يعمل سياسيون في كثير من الأحيان على تحسين أوضاع حي معين، ووضع شروط قاسية للبناء فيه من أجل أن يبقى سكانه من ذوي دخل معين أو فئة معينة. الشروط القاسية والتي عادة تكون مكلفة من ناحية الرسوم البلدية والبنية التحتية لا يقدر عليها سوى الأثرياء، أما الفقراء فلا يملكون سوى النظر من بعد والتعليق بما يحلو لهم وفق وعيهم الذاتي بالأمر. هؤلاء الأثرياء متمكنون اقتصاديا وماليا، ولهم نفوذ اجتماعي واسع، ويساهمون في تثبيت الحكم الذي يحابيهم[2].

ثانيا: السعي لتحقيق الأرباح أو تحصيل أموال دعم ومساندة. قد يقوم حاكم بالإيعاز للبلدية المسئولة أو الأمانة العامة للعاصمة لشق طرق واسعة في منطقة معينة، وإقامة بنية تحتية ممتازة، وذلك بهدف رفع سعر الأرض. قد تكون قطعة الأرض مقفرة وبعيدة عن أماكن العمل، لكن تأهيلها يرفع من سعرها بخاصة عندما يتقدم أثرياء بالبناء فيها، أو إطلاق شائعة بأن المنطقة مخصصة للبناء الخاص بالأثرياء أو السفارات الأجنبية أو ما شابه ذلك. هنا يحصل تسابق على شراء الأرض، وتستمر أسعار قطعها بالارتفاع. من الممكن أن يكون وكلاء الحاكم قد قاموا مسبقا بشراء قطع أراض أو حصلوا عليه مجانا من مالكها، أو من الممكن أن يقدم المالك هدية للحاكم تشمل الملايين[3].

هذا الخبث يمكن أن يحصل أيضا فيما يتعلق بأحياء الفقراء الذين يسعون دائما إلى تحسين ظروف مساكنهم وذلك بسبب استهلاكهم العالي من مواد البناء. لا يعمل المسئول على هدم الحي شبه المنهار لأن كبار التجار معنيون بترويج بضائعهم لهؤلاء الفقراء وذلك لقاء رشوة

([1])رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص153–156. انظر أيضا: Jeffrey Reiman, O.P. cit. PP. 130_135

([2]) محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص 132_135. انظر أيضاً: الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص19.

([3]) الحسيني: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص19.

معينة. الهدم يؤدي إلى تبني الجهات المسئولة لمشروع معين تسنده لمقاول، ومن ثم إلى إقامة أبنية لا تتطلب صيانة مستمرة. وهناك من بين المخمنين للتكاليف من يرى أن البيت الجديد أقل كلفة على المدى الطويل من صيانة البيت القديم. أي أن المسألة عبارة عن استغلال لمعاناة الناس من أجل تحقيق الأرباح[1].

ثالثا: العمل على تحسين بيئة معينة ولو على حساب الفقراء. قد يلجا المسئول أحيانا إلى هدم حي يسكنه فقراء لأن منظره لا يروق لأصحاب الحي الثري المجاور، أو لأن حيا دبلوماسيا جديدا سيقام. ومن المحتمل أن يُعرض على الفقراء قطع أراض جديدة بعيدة بسعر عال لا يقدرون عليه، وقد تكون تلك القطع ملكا لتاجر يقيم علاقات جيدة مع الحاكم. الدولة لا تعوض الفقراء، والاستغلال يفعل فعله، وعلى الفقراء أن يتدبروا أمورهم[2].

رابعا: استغلال الفقراء لكسب تأييد سياسي. كثيرون هم السياسيون الذين يتظاهرون بالعطف على الفقراء وذلك من أجل كسب تأييدهم السياسي. عدد من المسئولين يرون ضالتهم في المحافظة على الحكم في الفقراء ذلك لأن الفقير مستعد لتقديم تضحيات لا يقدمها الثري. الثري يقدم أموالا وهدايا ودعما إعلاميا، لكنه ليس مستعدا للموت دفاعا عن الحاكم؛ أما الفقير فمستعد للموت من أجل الحاكم إذا اقتنع به[3]. ولهذا يعمل عدد من الحكام على زيارة الأحياء الفقيرة وتقديم بعض المعونات المادية والعينية، والتفاعل مع الناس لإبداء تواضع يعجب الناظرين. ومن المحتمل أن يكثر بعض السياسيين من تصريحاتهم السياسية وخطاباتهم حول أحوال الفقراء ونواياهم في بناء المشاريع الاقتصادية التي توفر فرص العمل. المعنى أن الفقراء بخاصة في المدن الكبيرة التي يمكن أن تشهد حركة سياسية أو احتجاجية بشأن ضيق الحال يتعرضون

([1]) الحسيني: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق ص_ص24_25.

([2]) نجيب، عبد الله: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، ص123_127. انظر أيضاً: الحسيني: **الإسكان والتنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص107.

([3]) الحسيني: **المدينة**، مرجع سابق، 182. انظر أيضاً: العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص350.

للكثير من الخداع وصناعة الأوهام. هذا لا يعني أن جميع الحكام يتعاملون بطرق من الدهاء والتورية، إنما الأسلوب قائم ويحقق نجاحا في كثير من الأحيان[1].

خامسا: استخدام الدين لتوليد قناعات دينية لدى الفقراء بأن أحوالهم عبارة عن أمر قد قدره الله. يتم استعمال الدين لإسكات الناس على اعتبار أن كل شيء يحصل للإنسان عبارة عن قدر إلهي، وأن الله لو أراد شيئا آخر للفقير لأثراه أو غير من أحواله. هناك رجال دين مسيسون يعملون على تضليل الناس فيقولون إن التمرد على الوضع القائم عبارة عن تمرد على الذات الإلهية، وإن كل من يتمرد على الذات الإلهية لن يكون مصيره سوى جهنم. ويعلمونهم أن نصيب الفقير الجيد في الآخرة وليس في الحياة الدنيا، بينما مصير الثري في الآخرة تحت دائرة الشك، وعذاب الدنيا يقي في النهاية من عذاب الآخرة. إنهم يلجئون إلى مقولات دينية حتى لا يتطور وعي بالمعاناة الشديدة التي يلاقونها في أحياء قذرة[2].

سادسا: استخدام التشريع لتحقيق أهداف عمرانية وحضرية على حساب الفقراء. من المحتمل ألا يقحم السياسي نفسه مباشرة في تحقيق أرباح أو الحصول على هبات من خلال إرضاء أثرياء وقوى اقتصادية، فيلجأ إلى المجلس التشريعي لسنّ بعض القوانين التي تتلاءم مع الخداع والاحتيال، وعندها تكون المسؤولية قد ألقيت على عاتق من يُظن أنهم ممثل الشعب، وإذا كان الجمهور يفكر بالاحتجاج فإن السهام تكون موجهة ضد نواب الشعب وليس ضد الحاكم أو معاونيه. هذا يمكن أن يحصل مثلا في مسألة إزالة أحياء أو مخيمات لطبقات فقيرة بهدف إنشاء متنزهات أو إقامة مشاريع، كما حصل في ريودي جانيو حيث أزلوا أحياء كاملة للفقراء من أجل إقامة مشروع مترو انفاق في وسط المدينة، وقد يحصل في تحويل أراض زراعية كان يمنع القانون استخدامها للبناء إلى قسائم أراض مخصصة للبناء. هذا إجراء تشريعي يرفع من أسعار

([1]) سعد، إسماعيل: **قضايا المجتمع والسياسة**، مرجع سابق، ص181.

([2]) الجوهري، وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص222، 235. انظر أيضاً: إبراهيم، محمد عباس: **التنمية والعشوائيات الحضرية**، مرجع سابق، ص215.

الأراضي، ويفيد أثرياء يملكون الأرض، في حين يؤثر سلبا على أسعار أراض جبلية وعريه يملكها فقراء[1].

7.6 أحياء الوجه الحضاري

تهتم الأنظمة السياسية في الدول النامية مثل الدول العربية بإقامة أحياء سكنية تسميها أحياء الوجه الحضاري للدولة، وهي التي يراها الزوار الأجانب سواء كانوا أناسا عاديين أم سفراء، أم رؤساء دول.

تتميز هذه الأحياء بشوارعها العريضة المشجرة، وحدائقها الجميلة، وفنادقها الفخمة، ومطاعمها الفاخرة، وأماكن الترفيه الجذابة، وببيوتها السكنية التي تعكس الثراء إنها أحياء شبيهة بأحياء المدن في الدول المتطورة والتي تعبر عن تطور وتقدم حضاريين. وزائرها من الدول الغربية لا يكاد يشعر أنه في دولة نامية، ولا يشعر أنه انتقل من ثقافة غربية إلى ثقافة جديدة يرى ملامحها في العمران والترتيب الحضري.

يرغب بعض الحكام في صناعة ظنون لدى زوارهم بأنهم يتبعون سياسات حكيمة وحريصة، وهم يستخدمون مقدرات دولهم وإمكاناتها في الطرق الصحيحة التي تؤدي إلى تنمية حقيقية. هذه الأحياء تعطي الانطباع الذي يريدون صنعه لدى الآخرين، وتخفي خلفها الكثير من الحقائق، والحاكم أو المسئول السياسي يتعمد إبقاء زواره ضمن هذه الأحياء حتى لا تتشوه الانطباعات الأولى. وربما هذه الرغبة تطورت للتغطية على نمط الحكم الذي يغلب عليه النمط الاستبدادي، فيظن الزائر أن الذي يقيم مثل هذا التطور لا يمكن أن يكون استبداديا[2].

تتلقى العديد من الدول النامية مساعدات اقتصادية ومالية من الدول الثرية أو المتطورة علميا وتقنيا، ويرى بعض سياسييها ضرورة إبراز أعمال ظاهرة للتأكيد على سهرهم على راحة

([1]) ديلو، ستيفن، ترجمة ربيع وهبة، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، مرجع سابق،ص_ص 219_222. الجوهري، محمد؛ شكري، علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، مرجع سابق، ص180-181

([2]) الجوهري، محمد؛ شكري؛ علياء: **علم الاجتماع الريفي الحضري**، مرجع سابق، ص368، 454. انظر أيضاً: الحسيني، السيد: **المدينة**، مرجع سابق، ص98-100.

الأمة، وحرصهم على الإنفاق بالطرق التي تنهض بالدولة. ولهذا نرى أن هذه الأحياء مربوطة مباشرة بالمطار الرئيسي للدولة والذي يقع بالقرب من العاصمة. فالزائر يحط في المطار ويعبر طريق المطار الفاخر إلى فندقه أو مسكنه في الحي الجميل.

هذا التركيز على الأحياء الفاخرة في العاصمة يتغذى على نصيب الأحياء الأخرى منها، وعلى نصيب المدن والقرى الأخرى في الدولة. في كثير من الدول النامية، لا يوجد من المظاهر الحضرية الحضارية إلا هذا الجزء، أما باقي الأحياء والقرى والمدن فتعاني من نقص الخدمات، ومن مظاهر الشقاء والبؤس. يتغير منظر الدولة بمجرد خروج المرء من الحي الحديث إلى الأطراف، وهناك يرى عالما آخر مختلفا تماما عن الحي الذي يقيم فيه. وكلما تعمق، رأى مأساة التخلف الحضري في العاصمة تتبلور أمامه.

الفارق بين ما يسمى الحي الحضاري وباقي الأحياء في المدينة يعبر عن ضيق أفق الحاكم الذي يظن أن زواره يحكمون عليه فقط من خلال هذا الحي وكأنهم لا يطلعون ولا يقرأون تقارير صحفية ولا يتابعون ما يجري داخل دولته. هناك زعماء وقادة دول مهتمون كثيرا فيما يجري من نشاطات في دول أخرى بخاصة في الدول لنامية، وهم يحاولون التعرف باستمرار على أسباب التخلف الذي تعاني منه بخاصة فيما يتعلق بسياسة الحاكم. دولة مثل الولايات المتحدة لا تقدم معونات مالية واقتصادية لدول العالم النامي لأن الحي الحضاري يعكس صورة جميلة عن الحاكم، ولكن لأن خبراءها يدرسون ويتقصون ويعرفون إلى حد كبير ما يجري من طغيان وسوء أداء إداري.

يعبر التحيز للحي الحضاري عن سوء إدارة وعن فساد حقيقي في الحكم ذلك لأن هناك حرمانا لأحياء أخرى أو قرى ومدن أخرى لصالح حي واحد يسكنه من يملكون الأموال للإنفاق على الحي، وتوفير الخدمات الترفيهية التي يبحثون عنها. الحكم يأخذ ممن لا يملكون، أو ممن يملكون أقل ويعطي لمن يملكون أو يملكون أكثر، وهذا بحد ذاته يرفع من درجة النقمة داخل المجتمع مما يهدد استقرار الحكم. إنما من الملاحظ أن الحاكم يرتدع إذا رأى أن درجة الوعي لدى الناس أخذت ترتفع، وأن احتمالات التمرد قد أصبحت واردة. أي أن الحاكم يبقى على فساده

وسوء إدارته ما دام المظلومون يهيمون في عالم السذاجة، وعيونه تتفتح جيدا عندما يجد أن الناس قد بدؤوا يخرجون من سذاجتهم ويفهمون العالم من حولهم.

هذا ومن الضروري الإشارة إلى أن الدول المتقدمة والصناعية لا تقدم للحاكم معونات لأن الحي الحضاري يشكل برهانا على حرصه وحسن إدارته، وإنما لأنه ينفذ في الغالب سياسات هذه الدول. قد تقدم هذه الدول مساعدات لأسباب إنسانية لدول نامية أحيانا وخاصة عندما تكون هناك كوارث طبيعية، لكنها تقدم مساعدات سياسية سنوية للأنظمة السياسية التي تخدم مصالحها حتى لو كانت فاسدة. وهنا في المنطقة العربية نجد أمثلة عدة على ذلك على الرغم من أن الأنظمة العربية مستبدة ويتناقض أداؤها الداخلي مع متطلبات الديمقراطية التي تصر عليها الدول الصناعية في وسائل الإعلام.

8.6 التأثير على السياسي

مثلما يحاول الحاكم أو السياسي التأثير على الآخرين، ورسم سياسات واتخاذ قرارات تخدم مصالحه، يحاول الآخرون التأثير عليه من أجل الحصول على مطالبهم. هذا سلوك موجود في كل أنحاء العالم على الرغم من تعدد أنماطه بتعدد الدول. لكن هناك قواعد عامة يتم من خلالها التأثير يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الوصول إلى الحاكم. قضية الوصول إلى الحاكم أو إلى المسئول الذي يتخذ القرار تعتبر القضية الحيوية الأولى في التأثير على القرار، إذ من المعروف أن الاحتكاك الشخصي وطرح القضايا العالقة بصورة شخصية تعتبر أقصر الطرق للحصول على القرار. من الممكن أن يكتب المرء للمسئول، أو يصرخ في وسائل الإعلام، لكن الكتابة قد لا تصل أبدا، والصوت قد لا يصل.

وواضح من تجارب الشعوب أنه ليس من السهل على المواطن العادي أن يقيم شبكة اتصالات توصله بسهولة إلى المسئول، وفي المقابل، هناك من يحملون رقم الهاتف الخاص للمسئول، ويستطيع أن يصل إليه شخصيا إذا شاء بخاصة في دول العالم النامي التي لا تراعي

معايير العدالة بشكل جيد. ربما تكون هذه المسألة أخف وطأة في الدول المتقدمة الديمقراطية، لكنها ذات ثقل كبير في الدول التي تعاني من الاستبداد ومن النظام السياسي القبلي[1].

من المعروف أن أصدقاء الحاكم وعددا من أقربائه يستطيعون الوصول إليه بسهولة، وكذلك أصحاب النفوذ الاجتماعي مثل زعماء القبائل، وقادة الجمعيات غير الحكومية الكبيرة ورؤساء الأحزاب الكبيرة، وأصحاب النفوذ الاقتصادي، وبعض المبدعين مثل مشاهير الرياضة والفن، وبعض الجميلات. هؤلاء يجدون محاباة من قبل الحاكم، والاحتمال كبير بأن يسهل لهم أمورهم[2]، وقد يطب من النواب إصدار تشريع معين بهدف تسهيل أمورهم. من بين هؤلاء، يصعب أن نجد إنسانا عاديا أو فقيرا يستطيع الوصول إلى الحاكم. يستطيع شيخ قبيلة موالية يعد أفرادها خمسة آلاف من الوصول إلى الحاكم لأن الشيخ يمثل هذه الأعداد التي لا تشذ عن رأيه، لكنه لا يستقبل مختار حي يضم عشرة آلاف لأنه يعي أنهم ليسوا يدا واحدة، وربما تكون قلوبهم شتى[3].

مسألة الوصول إلى الحاكم أو صاحب القرار مرتبطة إلى حد كبير بمصلحة الحاكم نفسه، سواء كانت تلك المصلحة دائمة أو عرضية. للحاكم مصلحة دائمة مثل تنمية ثروته إن كان من الحكام الشهوانيين غير العقلانيين، أو التورية على أعمال مشينة يعرف عنها آخرون لا بد من إرضائهم لشراء صمتهم، أو صداقات قديمة أو علاقات قربى تتطلب الوفاء والإخلاص على المستوى الشخصي، الخ؛ وله مصلحة عرضية تطرأ أثناء العمل مثل البحث عن حل لموجة احتجاج تتطلب الاجتماع بقادة الاحتجاج أو من يمكن أن يتحدث معهم نحو التهدئة، أو مثل مواجهة كارثة طبيعية تتطلب استضافة مسئول الدفاع المدني، الخ. يجعل الحاكم أو المسئول مسألة الوصول سهلة ما دامت تخدمه، وهو غالبا يقفل الباب إذا رأى أن مصلحته لم تعد تشكل حافزا.

([1]) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان**، مرجع سابق، ص49، 189-190.

([2]) حمودي، عبد الله: **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص83. أمظر ايضارشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية الحرية وحقوق الانسان**، مرجع سابق، ص189.

([3]) الحسن، خالد، **لكي لا تكون القيادة استبدادا**، مركز التوثيق والمخطوطات للنشر، 1994، ص135.

عادة يحرص الحاكم على صناعة انطباع جيد عن نفسه، وهو لا يتصرف بنذالة أو طمع أو دونية أمام عامة الناس، وهو يعتمد على مساعديه في الحكم والمقربين منه لابتزاز النـــاس أو التأثير عليهم. إنه صاحب مصلحة في استمرار الحكم واســتمرار ســيطرته وقمــع منافســيه وتحجيمهم وربما قتلهم، وبحاجة لاستمرار تدفق الأموال إليه وجيوب مساعديه من أجل أن يبقوا مخلصين له. مصلحته فوق كل اعتبار، ولهذا يمكن أن يغيــر التحالفــات إذا رأى ذلــك فــي مصلحته، ومن الممكن أن يدبر المكائد لمساعديه لكي يحملهم مسؤولية سياسات تستفز النــاس. وإذا رأى المعارضين يتكاثرون وتشتد عزائمهم فإنه يلجأ إلى المهادنة والتخلي عن مصالح مادية لصالحهم من أجل استمرار الحكم.

ثانيا: استغلال المناسبات التي يظهر فيها المسئول علنا. هناك مــن المقمــوعين والمضــطهدين والمعوزين من يستغل ظهور الحاكم العلني في يوم مثل يوم الاستقلال، أو يوم افتتاح جامعة، أو استقبال المهنئين بالأعياد فيتقدمون نحو الحاكم على الرغم من ممانعة الحراس فيشرح حالته، أو يسلمه كتابا خطيا يطلب فيه حل المشاكل. هذا عامل ضعيف جدا في حل مشاكل عامــة، علــى الرغم من أنه قد يحل مشاكل شخصية، وبالتالي تبقى طريقة الوصول هذه عقيمة إلى حد كبير.

ثالثا: مجموعات الضغط التي تعبر عن مصالح محدودة وواضحة. تنشأ فــي مختلــف الــدول مجموعات ذات مصالح، لكنها لا تهدف إلى استلام الحكم وإنما إلى تحقيق مصالحها من خــلال الضغط على المسئولين بوسائل سلمية مختلفة. تنشط هذه المجموعات بصــورة خاصــة لــدى موظفي الديوان الرئاسي أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الوزارة. ومن المعروف أن الدول الديمقراطية تشهد أعدادا كبيرة من هذه المجموعات، وكل منها يحاول شدّ الحبل جهتــه، لكــن المسئولين يحاولون عادة إقامة التوازن بين هذه المجموعات وبطريقة تأخذ بالاعتبار قــوة كــل مجموعة، أي أن مجموعة الأطباء أكثر قوة من مجموعة الممرضين، وبالتــالي تكــون قــدرة الأطباء على ممارسة الضغط أقوى من قدرة الممرضين مما ينعكس على طاولات الحوار حول المطالب التي تتقدم بها المجموعتان.

هناك مجموعات ضغط في الدول النامية مثل النقابات والجمعيات النسوية والشبابية، الخ، لكن فعلها قليل أو محاصر ويعتمد كثيرا على قربها أو بعدها عن الحاكم. دول العالم النامي تفتقر في أغلب الأحيان إلى الديمقراطية، وإلى وسائل الإعلام التي تروج للمطالب، وفي الغالب تسيطر أجهزة الأمن على الناس وتلاحقهم وتمنعهم من التعبير عن أنفسهم. أي أن فعالية هذه المجموعات تعتمد على مستوى الديمقراطية أو الحرية التي يتمتع بها شعب معين، وكلما كانت الدولة استبدادية قلت أعداد هذه المجموعات وانخفض تأثيرها.

ليس من الضروري أن تكون مجموعة الضغط رسمية ومسجلة، وأحيانا تكون شعبية غير مسجلة، لكنها ذات قوة. فمثلا تشكل القبيلة مجموعة ضغط غير مسجلة في الدوائر المدنية، لكنها تمارس ضغوطا من أجل تحقيق مصالحها ومصالح أبنائها. يستطيع شيخ قبيلة أن يغير القانون بالضغط على الحاكم من أجل تحقيق هدف بسيط مثل تعيين ابنه موظفا في دائرة رسمية، بينما لا يستطيع حي واسع يقطنه آلاف الناس بناء عبارة لمياه المجاري التي تملأ الطرقات.

رابعا: الاحتجاج على الحاكم. يلجأ العديد من الناس في مختلف دول العالم إلى الاحتجاج على الحاكم من أجل التأثير السياسي والحصول على حلول للمشاكل التي يواجهونها. ينطوي الاحتجاج على مخاطر قد تؤدي إلى القتل أو الاعتقال أو التعذيب أو فقدان الوظيفة، الخ، لكن هناك من يرون أن القضايا المطروحة تستحق التضحية. والاحتجاج يأخذ عدة أشكال منها:

أ- الإعلان عن المشاكل القائمة بعدد من الطرق مثل نشر إعلانات أو مقالات في الجرائد والمجلات والشبكة الإليكترونية، والتحدث في الندوات والمحاضرات بصورة علمية لا تستفز الحاكم ومعاونيه. هذا أسلوب احتجاجي خفيف يهدف فقط إلى جلب الانتباه إلى المشاكل عسى أن تتوفر آذان صاغية[1].

ب- يتم تصعيد الاحتجاج إذا لم يكن لصوت العقل صدى. من المحتمل أن يبدأ سكان الحي باجتماعات للتداول والتي تفضي بالعادة إلى اتخاذ خطوات عملية مثل طلب مقابلة

([1]) رشوان، عبد الحميد أحمد: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص49.

المسئولين، التحدث عن الأمر علنا في المجالس الخاصة والمساجد، وكتابة العرائض المباشرة. هذا أسلوب يأخذ أهمية كبيرة خاصة لدى الذين لا يريدون الاصطدام بالحاكم ويفضلون حل المشاكل سلميا. وغالبا تدخل هنا وساطات خاصة من داخل النظام السياسي على اعتبار أن الحل السلمي يفوت الفرصة على آخرين لا يرون في الحوار أسلوبا ناجحا لتحقيق المطالب.

ت- قد يتصاعد التوتر إلى حد المظاهرات السلمية، والتي قد تتحول إلى مظاهرات عنيفة إن لم تكن هناك استجابة سريعة للمطالب. وقد حصل هذا الأمر مرارا في دول عديدة بحيث طاف المتظاهرون يدمرون ويحرقون السيارات والمحال التجارية. خبرت دول عديدة حول العالم مثل هذا الاحتجاج كان آخرها فرنسا التي شهدت مظاهرات حاشدة قام بها فقراء أحياء باريس احتجاجا على أوضاعهم، والذين دمروا الكثير من الممتلكات الخاصة تعبيرا عن غضبهم، وأحرقوا إطارات السيارات ونصبوا الحواجز. ومن المحتمل أن يرافق هذا النوع من الاحتجاج توزيع بيانات شفوية أو مكتوبة تنتقد الحاكم أو المسئولين وتحملهم مسؤولية ما يجري. طبعا لا يغيب عن الذهن التفاوت في قمع مثل هذه الأعمال بين دولة وأخرى وذلك تبعا للنظام السياسي من حيث مستوى ديمقراطيته، وتبعا للمزاج العام السائد في الدولة من حيث درجة تأييد الاحتجاجات[1].

خامسا: العنف أو العمل السري المسلح. لا يتبلور هذا الأسلوب في الوصول إلى الحاكم أو التأثير عليه أو خلعه ببساطة أو فجأة. تاريخيا، هذا الأسلوب نتاج تراكمات من القهر والكبت عبر الزمن تصبح طاقة الإنسان معها غير قادرة على تحمل المزيد. أي أن الحاكم يتباطأ في تلبية مطالب الناس، أو يمتنع عن ذلك متعمدا، أو يعمل على ملاحقة أصحاب المطالب واتخاذ إجراءات ضدهم مثل الاعتقال أو الطرد من الوظيفة أو حتى القتل؛ أو ربما يصل الناس إلى قناعة بأن المماطلة هي سيدة الموقف الرسمي، وأنه لا جدوى من الاستمرار في المطالبة، أو

([1]) الحسيني، السيد: **التنمية والتخلف** مرجع سابق، 246-250. انظر أيضاً: اللحيدان، عبد الله بن فهد عبد الله: **السياسة والحكومة**، مرجع سابق، ص25، 129-137.

الاحتجاج على الظروف الصعبة، وأن الحل الوحيد هو العنف الذي قد يتمثل في تخريب مؤسسات أو اغتيالات أو تدمير منشآت. وقد شهدت دول كثيرة حركات عنفية بسبب ما يقول قادة هذه الحركات أنه ظلم لم يعد من الممكن معالجته بالحسنى والحوار[1].

هناك حكام ومسئولون لا يفكرون جيدا في أسلوب الحكم الذي يستقطب قلوب الناس، فيصرون على ممارساتهم القمعية والظالمة مما يؤدي إلى أحقاد وكراهية يصعب إزالتها. هؤلاء حكام تعميهم القوة التي يملكونها من خلال أجهزتهم الأمنية وجيشهم، فيظنون أن الاستقرار سيبقى قائما مع الظلم. هذا ظن ثبت أنه خائب، واضطر الحاكم في النهاية إلى الرضوخ لمطالب الناس.

إهمال أحياء الفقراء جزء من سياسة ظالمة تجاه قطاعات واسعة من الناس والذين في أغلبهم يشكلون القوى العاملة المنتجة في المجتمع. سكان المناطق الفقيرة سواء في المدينة أو في القرية هم في الغالب الفلاحون والعمال، وهؤلاء هم الذين ينتجون، وهم الذين يقوم الاقتصاد الوطني على أكتافهم. يولد الظلم لديهم مشاعر، ومن ثم الوعي النظري الذي ينتهي إلى وعي عملي تتم ترجمته إلى احتجاجات ومظاهرات وربما ثورة[2]. هكذا يبدأ الحاكم بالتفكير السليم، إنما بعد فوات الأوان. ربما للعالم عبرة بما حصل في فرنسا وفنزويلا وبعض دول أمريكا اللاتينية التي شهدت انقلابات عسكرية أو ثورات شعبية أو الإطاحة بالحاكم من خلال صناديق الاقتراع[3].

تنحصر الظاهرة العنفية إلى حد كبير في الدول النامية الاستبدادية، على الرغم من أنها قد تحصل في الدول المتقدمة صناعيا والديمقراطية. التشنجات بين الفقر والثراء تجد مخرجا لها في الدول المتقدمة من خلال الانتخابات، وهي الآلية السلمية التي يطيح بها الفقراء في الأثرياء، أو يستبدلون الحكام بغيرهم، وهي أيضا لها مؤسساتها التشريعية والتنفيذية التي تصغي لمطالب

([1])العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، 97.

([2]) ترجمة سالم، أمير؛ غنام، علاء: **خرافة التنمية**، مرجع سابق، ص63، ص75.

([3]) العدوي، محمد: **العشوائيات والأمن البشري**، مرجع سابق، ص99-101. انظر أيضا: الحسيني، السيد: **التنمية والتخلف**، مرجع سابق، ص177.

الناس وتعمل على حل المشاكل ومواجهة الهموم. يساهم سوء الإدارة في توتير الأوضاع، بينما تساهم الإدارة الحديثة في تفادي الكثير من التوترات الاجتماعية.

الفصل السابع

جدلية العلاقة الاجتماعية-السياسية للتخطيط الحضري

الفصل السابع

جدلية العلاقة الاجتماعية-السياسية للتخطيط الحضري

1.7 مقدمة

وضح من خلال الخلفية التاريخية لتنظيم المدن وترتيب أحيائها عبر الحقب التاريخية المختلفة أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية للتمييز بين أحياء الفقراء وأحياء الأثرياء، وأن حالة الحي في المدينة تعكس غالبا حالة سكانه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكلما كان الضعف بتعريفه الأوسع ظاهرا وعميقا كان حال الحي الذي يسكنه الضعفاء مزريا ووضيعا. للمكانة الاجتماعية وزنها في العلاقات في التاريخ الإنساني، وكذلك الحالة الاقتصادية والسياسية، وكلما تدرج المرء أو الفئة أو الطبقة في سلم المكانة إلى أعلى ارتقى وزنه، وتعدلت أحواله وفق الميزان الجديد[1].

في هذا الفصل، هناك استجماع لكل المعلومات والأبعاد الواردة في الفصول السابقة للتعرف على مختلف العلاقات الجدلية التي تحدد في النهاية من يرث ومن لا يرث، من يحصل على خدمات وعناية ومن لا يحصل.

2.7 البعد الأخلاقي

قد يلعب البعد الأخلاقي دورا في معادلة التوزيع في المجتمع، أي توزيع الحظوظ والثروات، ويساعد بعض المعوزين والمحتاجين في التغلب على بعض المشاكل والهموم. من المحتمل أن ينتهج النظام السياسي نهجا أخلاقيا، أو يتبنى فكرا يقوم أساسا على الأخلاق، وتكون لديه نظرية توزيعية تراعي الأبعاد الأخلاقية. هنا يصعب أن يواجه الفقراء مشاكل وهموما متعلقة بمسألة التوزيع، وربما يواجه النظام معارضة الناس الأوفر حظا الذين قد يشعرون بالظلم لعدم إطلاق يدهم في ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما يشتهون. فمثلا قد يثور شيوخ القبائل إذا وجدوا أن الحكم يحاول المساواة بين الناس ويطور برامج نحو تنمية الشخصية وتقوية

([1]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص224.

توجه الفرد نحو الاستقلال والمبادرة والتعاون مع الآخر. وقد يثور رأسمالي لا يعجبه قانون استغلال الثروات الطبيعية الذي يقول إن استغلال ثروات باطن الأرض يبقى من شأن الدولة فقط وليس من شأن المستثمرين. شيخ القبيلة يريد بقاء الناس تابعين يسمعون الأوامر فيطيعون، والرأسمالي يرغب في تنمية ثروته حتى لو كانت النتيجة معاناة عدد من الناس، وحرمانهم من نصيبهم في الثروة القومية[1].

البعد الأخلاقي أقرب إلى المثالية، ولهذا لم نشهد في التاريخ حقبا طويلة سادت فيها النظرية الأخلاقية كأساس للبناء الاجتماعي والسياسي. هناك من يقول إن الإسلام يقيم حكما أخلاقيا لأنه يستند إلى تعاليم سماوية، لكن، من الناحية العلمية، لا نرى أن النظرية الأخلاقية الإسلامية قد سادت بعد الرسول عليه الصلاة والسلام وبعض الخلفاء الراشدين. حصلت تحولات أساسية بعد مرحلة الراشدين أخذت تبتعد تدريجيا عن التنظير الأخلاقي الإسلامي كان على رأسها إقامة خلافة إسلامية وراثية متجاهلة معيار الكفاءة الإسلامية[2].

تحدث أفلاطون وعدد من الفلاسفة القدامى والمحدثين عن الأخلاق كأساس للحكم، وأعطوا الكثير من الاهتمام للتفاصيل التي تجعل من الحاكم حاكما عادلا وفاضلا، لكن أفكار ميكافيللي التي تقوم على الخداع والتضليل وجدت اهتماما واسعا لدى الحكام، وعمل العديد منهم على الإفادة منها وتطبيقها. كثْر هم منظرو الفضيلة وقلة هم منظرو التضليل، لكن المضللين أكثر شعبية لدى حكام الأرض من الفاضلين[3].

من المحتمل، بل من الوارد جدا أن الحكام يسألون أنفسهم في الغالب عن وسائل استمرار حكمهم لا عن إقامة العدالة أو الالتزام بالأخلاق. أغلب الحكام مستبدون، وهم يعرفون أن الاستبداد يتناقض مع القيم الأخلاقية الإنسانية، وإقامة حكم أخلاقي يؤمن بسلامة التوزيع لا يتمشى مع اهتماماتهم ومصالحهم، وربما يرون في الفكر الأخلاقي خطرا عليهم. والأمر لا

([1]) أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، مرجع سابق، ص11.

([2]) المرجع السابق نفسه، ص61-62.

([3]) محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص21، 26.

يقتصر فقط على الاستبداديين وإنما ينسحب أيضا على الديمقراطيين الذين ينظرون إلى الديمقراطية كآلية لعودتهم إلى الحكم في الانتخابات القادمة، وليس كقيمة بحد ذاتها وبصورة غير مرتبطة فقط بالمصلحة الشخصية. ولهذا يلتزم بعض الحكام ببعض الأخلاق إذا وجدوا أن ذلك يخدم الحكم ويطيل أمده[1].

طبعا لا نريد تجريد كل الحكام من الأخلاق، فلا بد أن كل حاكم يراعي بعض المعايير الأخلاقية بخاصة تلك التي تتمشى مع عادات وتقاليد المجتمع. فمثلا من الصعب أن نجد حاكما يشن هجوما على تقاليد الناس في الزواج، أو المجاملات الاجتماعية، لكن من الصعب أن نجد حاكما يتمسك بأخلاق تخل بالتوازنات المختلفة داخل المجتمع إلا إذا أرغم على ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه فإنه لا مانع من أن يحاول المرء البحث عن الفضيلة كأساس لتنمية العلاقات، لكن من المهم ألا يغفل الناحية العلمية والتي تقول إن التاريخ مليء بالظلم والطمع، وعلى المخطط ألا يغوص في المثاليات ليجد نفسه خارج الواقع. والسؤال هو: هل نستطيع وضع الفضيلة نصب أعيننا في حين نحاول تطويع الواقع تدريجيا لكي يقترب منها؟ هذا سؤال يشغل بال الكثيرين من الباحثين عن راحة الإنسان، وهم يرون أن النجاح الجزئي ممكن، وعلينا في النهاية أن نحاول، وأن نستمر في المحاولة.

3.7 العدالة والمساواة

يندرج تحت البند الأخلاقي فكرتي العدالة والمساواة واللتين تشكلان محورا جدليا بين بعض الفلسفات الاشتراكية وبين أديان وفلسفات رأسمالية. تقول بعض الفلسفات وعلى رأسها الشيوعية إن المساواة بين الناس في كل شيء هي نهاية التاريخ، وهي بحد ذاتها العدالة النهائية، لكنها لا تتحقق إلا عندما يقدم كل فرد للمجتمع حسب طاقته ويأخذ حسب حاجته. وقد حاولت بعض الأنظمة السياسية إقامة مساواة مثل الاتحاد السوفييتي وكوبا وكوريا الشمالية لكنها لم

([1]) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص55، 179.

تنجح بعد. وحتى أن هذه الدول لم تنجح بعد في إزالة الفوارق في الأحياء السكنية لمدنها الرئيسية[1].

تختلف المساواة عن العدالة في أن المساواة تساوي بين الناس، وكل فرد مثل الآخر ولا يجوز أن يتميز أحد عن آخر. فمثلا منح كل شخص مبلغا معينا من المال يشكل مساواة بحيث لا يأخذ أحد أقل أو أكثر من الآخرين. وهذا ما يعنونه عند المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة بحيث يذكرون الأجور دائما، ويؤكدون على ضرورة المساواة بين الرجال والنساء. فهل من الممكن فعلا المساواة بين الناس في مختلف المجالات مع مراعاة معايير العدالة؟[2]

العدالة ذات بعد حيوي أو ديناميكي بمعنى أنها لا تعتبر الناس متساوين إلا في المجالات العددية، أما في المجالات الإصلاحية فالناس غير متساوين[3]. فمثلا يجب أن تكون هناك مساواة أمام القانون، ومساواة في تكافؤ الفرص، لكن كيف يمكن المساواة بين شخص نشيط وآخر كسول؟ كيف المساواة بين راتب العالم وراتب الجاهل؟ أو بين المُجدّ والمهمل في العلامات؟ تتطلب العدالة ميزانا دقيقا وتقييما متفحصا حتى لا يلحق ظلم بأحد، أما المساواة فلا تتطلب تلك الدقة. تراعي المساواة الوجود الإنساني بينما تراعي العدالة المساهمة الإنسانية. فهل تستطيع الأمم مراعاة معايير العدالة مع إقامة المساواة حيثما تطلب ذلك؟ المحاولة ضرورية، لكن تاريخ الأمم ينحاز للقوة أكثر مما ينحاز للعدالة، وعلى الذين ينشدون العدالة أن يتسلحوا بالقوة إذا أرادوا تحقيق نجاح[4].

4.7 الإحسان

هناك من يرى في الإحسان وسيلة لسد بعض النقص للفقراء، أو مساعدة لهم للتغلب على بعض مصاعب الحياة. ولهذا تشكلت جمعيات خيرية كثيرة في مختلف أنحاء العالم وفي كل

([1]) محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص198-199.

([2]) كسلاسي، اريك: **الديمقراطية والمساواة**، ترجمة جهيدة لاوند، مرجع سابق، ص_ ص11-12.

([3]) سالم، أمير؛ غنام، علاء: **خرافة التنمية (السوق العالمي لتجارة الجوع)**، مرجع سابق، ص66.

([4]) حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر: **الرأسمالية العالمية في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص122-124، 186. انظر أيضا: ديلو، ستيفن، ترجمة ربيع وهبه: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص456.

دولة من أجل جمع التبرعات للفقراء والمحتاجين والذين يتركزون غالبا في الأحياء الفقيرة للمدينة. ويقوم على هذه الجمعيات سيدات مجتمع من نساء المتنفذين أو أصحاب الحظوة كجزء من نشاط إنساني، أو أثرياء يريدون تقديم عون لغيرهم، أو ربما الحكومة من خلال تشجيع إنشاء هكذا جمعيات، أو من خلال دوائر الشؤون الاجتماعية[1].

يغطي الإحسان احتياجات يومية، وربما يساعد في تعليم بعض أبناء الأسر، لكنه لا يصل إلى درجة بناء مساكن وتقديم خدمات لأحياء أو لجمهور واسع متصل. إنه ذو طابع فردي يصل أسرا منفردة أو أشخاصا، لكنه لا يتم تقديمه لأحياء على مستوى التخطيط الاستراتيجي، إنه آني لحظي يراعي الظرف القائم، ومن المحتمل أن من يحصل على عون هذا العام، ألا يحصل على عون العام القادم.

من المحتمل أن العديد من الأثرياء يستعملون الإحسان ليس بدافع الكرم وإنما بدافع الظهور وتبرئة أنفسهم من أي استغلال قد يتهمهم أحد به. لا تخلو المجتمعات من تهم موجهة ضد الأثرياء على اعتبار أن ثراءهم يأتي على حساب الفقراء على الرغم من أن التهمة تحتوي ظلما لبعض الأثرياء. ولهذا يقدم هؤلاء من أموالهم ويحرصون على الترويج بالإعلام حتى يتيقن الناس بأن هذا الثري ليس بخيلا أو مستغلا. وفي البلدان العربية ينشر هؤلاء تبرعاتهم في وسائل الإعلام تحت عنوان المحسن الكبير، علما أن التعاليم الإسلامية تقول إن الإعلان يؤثر سلبا على الحسنات، وإن المحسن الحقيقي هو الذي لا تدري شماله ما تعطي يمينه.

على أية حال، إنه من الذكاء أن يقدم الثري شيئا للفقراء حتى لو لم يكن مستغلا لأن الثري لا يريد أن يكون محط نظر الفقراء باستمرار، ومن المهم أن يكون له بينهم بعض الذكر الحسن. ومن المهم أيضا له أن يقيم بعض الصداقات مع بعضهم حتى لو كلفه بعض المال لأنه في حاجة في بعض الأحيان لمن يحميه من مبتزين. وكثيرا ما يتودد أثرياء لفقراء من أجل مصالح دفاعية تتعلق بحماية الثروة. هذا تكتيك من شأنه أن يحافظ على التوازن القائم، ويستعمل فقراء من أجل أن تبقى المعادلات بما فيها المعادلة السكنية على حالها. في العديد من الدول لا

([1]) سالم، غنام؛ أمير، علاء: **خرافة التنمية**، مرجع سابق، ص97، 127.

توجد شركات أمنية تعمل لحساب أشخاص أو جماعات غير حكومية، كما أن أبناء الأثرياء ليسوا أهلا للحراسة والدفاع بسبب نمط حياتهم الذي يميل للترف، فيتم الاعتماد على أبناء الفقراء في القيام بالمهمة الأمنية.

5.7 الإنتاج

من المفارقات التاريخية والاجتماعية العجيبة أن الغالبية الساحقة من الفقراء هي المنتجة في المجتمعات. أغلب الفقراء والمحتاجين هم من الفلاحين الذين يقطنون القرى والعمال الذين يقطنون الأحياء الفقيرة في المدينة[1]. الحقيقة الصعبة هي أن المنتجين هم بصورة عامة أقل الناس مالا، وأكثرهم تعرضا لضغط الحياة. إنهم يفيقون في الصباح الباكر لكي يلتزموا بأوقات المواصلات، ويلتحقوا بعملهم مبكرا من أجل أن يحصلوا على أجر قد يكفيهم لقمة العيش. وليس من غير المألوف أن يحمل كل عامل صرة طعام في يده لأنه لا يستطيع أن يأكل في المطعم. تفيق زوجته في الصباح الباكر لكي تحضر له الصرة التي يشاركه فيها بعض زملائه من العمال. هؤلاء هم الذين يشغلون الآلات، وهم الذين يقفون على إنتاجها وتغليفه وإعداده للتسويق، وصيانتها والمحافظة عليها. هم الذين يحفرون الأرض ويعملون تحت أشعة الشمس الساطعة، وفي الأجواء الماطرة والباردة، ويمددون الأسلاك الكهربائية والهاتفية، والأنابيب الخاصة بشبكات المياه والمجاري, وهم الذين ينظفون الشوارع ويطبخون في المطاعم، ويحافظون على رونق الحدائق.

في المقابل، الذين يسكنون الأحياء الثرية لا يستعملون أياديهم، ولا يكدون ولا يتعبون، هم الإداريون أو المديرون الذين يديرون الأعمال من مكاتب تقيهم الحر والبرد، وقد تكون مكيفة ومفروشة فرشا فاخرا. هؤلاء هم الذين يحصدون خيرات الإنتاج ويتربعون على أرباح المصانع والمزارع والمطاعم وأماكن الترفيه. هؤلاء يرتدون البزات الرسمية وربطات العنق بينما يرتدي المنتج الحقيقي الرث من الثياب[2].

([1]) نجيب، عبد الله؛ عبد الحميد، صلاح محمد: **ثقافة العشوائيات**، مرجع سابق، ص135-136.

([2]) ابراهيم، محمد عباس: **التنمية والشعوئيات الحضرية**، مرجع سابق، ص30.

والمفارقة الأخرى أن الحاكم هو صديق الإداري، صديق الذي لا ينتج وبالكاد يتعرف على المنتجين الذين لولاهم لانهار اقتصاد البلاد. من الناحية النظرية، المفروض أن يحرص الحاكم على الذين ينتجون من أجل مزيد من الإنتاج، لكنه يحرص على الذين يملكون وسائل الإنتاج لأنهم هم الذين يملكون القوة الحقيقية. من أين تأتي قوة هؤلاء؟ من قوة العمل التي يملكها العمال، ووفق رأي ماركس، ينتج العامل عوامل ضعفه بحيث يصبح صاحب العمل أكثر قوة مع الأيام، ويصبح بالتالي الحاكم الظالم أشد قسوة. وهذا ما يفسر تدهور أحوال العمال في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واستمرار تدهور أحوالهم في الدول النامية مثل مصر والهند والبرازيل. أحياء الفقراء تسوء بالمزيد مع كل قوة جديدة يكتسبها القوي الثري، ومصدر هذه القوة هو طاقة العامل على العمل.

فهل الإنتاج لعنة على الفقراء وعلى أحيائهم؟ قد تكون الإجابة نعم، لكن ما هي الخيارات أمام هؤلاء من أجل العيش وإعالة أولادهم؟[1]

الإنتاج هو الذي يقدم السلع والبضائع للناس، والعامل هو الذي يقدم الخدمات. الإنتاج هو أساس النشاط الاقتصادي في الدولة، وهو الذي يأتي بالدخل للدولة من خلال الضرائب، ومن خلال التصدير. يوفر الإنتاج على الدولة الاستيراد من الخارج فيبقي أموالها داخل حدودها، ويوفر للناس سلعا بأسعار أقل من أسعار السلع المستوردة، وهو الذي يوفر مزيدا من فرص العمل كلما تمدد. تجبي الدولة الضرائب من صاحب العمل، ومن العمال، ومن المشترين. هناك ضرائب صناعية على الأرباح، وربما تكون متصاعدة تبعا لمستوى المبيعات، وضرائب دخل مفروضة على كل من يتقاضى أجرا، وضرائب القيمة المضافة التي تجبى من الناس عند شرائهم السلعة. المعنى أن عمل العمال لا يتوقف عند الأجر الذي يتقاضونه، لكنه هو الذي

([1]) حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص213.

يعزز وضع الدولة الاقتصادي، ويحصنها من زاوية الاعتماد على الذات. هؤلاء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم[1].

وبالرغم من جهود العمال وأهميتهم بالنسبة للاقتصاد الوطني إلا أن الدولة لا تحيطهم بالعناية، ولا توفر لهم المساكن الملائمة. وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من الدول: هناك دول تحمي العمال بالقانون وتجبر أصحاب العمل على تقديم الضمانات المختلفة مثل الضمان الصحي والتعويض عن الإصابات، ودفع تعويض نهاية الخدمة، وذلك مثل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وهناك دول أخرى لا تكترث بالعمال إلا بالنزر اليسير بخاصة في عالم الجنوب أو الدول النامية. في العديد من الدول يتم استغلال العمال، والإنقاص من حقوقهم وسرقة ضماناتهم إن نص عليها القانون أصلا. الدولة لا تقدم على تخصيص قطع أراض بأسعار مخفضة للعمال، ولا تقدم لهم الدعم المالي لبناء المساكن، وكأن قدر العامل وعائلته البقاء في أحياء مزدحمة لا تصلح تماما للسكن البشري. حتى المؤسسات المصرفية الخاصة لا تقدم تسهيلات مالية خاصة بالعمال، في حين أنها تقدم تسهيلات كثيرة للموظفين القادرين على دفع الأقساط الشهرية، وهي الأقساط التي يعجز العامل عن دفعها. هذا فضلا عن أن العامل لا يتسلم راتبا من خلال البنك، ومن العسير عليه الحصول على تسهيلات بضمانة الراتب[2].

6.7 التغذية المتبادلة بين القوى المتنفذة

محنة الضعفاء تكمن في بعض الأحيان في أنفسهم كما سنرى فيما بعد، لكنها أيضا ناجمة عن التغذية المتبادلة بين القوى المتنفذة في المجتمع، أو التحالف بين هذه القوى والذي يحرص على تحقيق المصالح الخاصة لكل قوة. وحيثما ذهبنا في هذا العالم نجد أن القوى

([1]) ديلو، ستيفن، ترجمة وهبه ربيع، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص858 انظر أيضا: سالم، أمير؛ غنام، علاء: **خرافة التنمية**، مرجع سابق، ص87، 96. انظر أيضاً: **حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر: الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص213.

([2]) الجوهري، محمد؛ شكري، علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، مرجع سابق، ص183-185. انظر أيضاً: ألعدوي، محمد: **العشوائيات والأمن الحضري**، مرجع سابق، ص354.

الكبيرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية تقليدية تتآلف وتنسق فيما بينها وتتعاون من أجل ضمان الاستقرار ومنع التغيير الذي قد يضر بمصالحها. وهذا أمر ليس غريبا عن التفسير التقليدي للتحالفات الداخلية عبر التاريخ[1].

الاقتصادي أو صاحب رأس المال مهتم بتنمية رأسماله وهذا يتأتى بحصوله على تسهيلات قانونية ومالية مختلفة والتي لا يمكن توفيرها إلا من خلال الحاكم أو مؤسسات الحكم بصورة عامة. قد يكون الرأسمالي بحاجة إلى قطعة أرض تملكها الدولة، أو ربما يرغب في بيع قطعة أرض بعيدة عن المدينة إنما بسعر أعلى مما هي عليه الآن، وقد يرغب في تسهيلات باستيراد مواد خام من دولة أخرى، أو تصدير إنتاجه بدون عراقيل وتعقيدات رسمية. المعنى أن الكثير من الأعمال التي يرغب الرأسمالي بالقيام بها تجد طريقها نحو التنفيذ من خلال السياسي أو المؤسسات التي تعمل تحت إمرته، ولا مفر أمامه إلا كسب ود هذا السياسي إذا أراد الحصول على التسهيلات المناسبة[2].

يستطيع السياسي إصدار رخصة بإنشاء مصنع، أو رخصة بالاستيراد والتصدير، ويستطيع أن يأمر بالبدء بشق طريق تمر بمحاذاة أرض يملكها الرأسمالي، وبإمكانه إعفاء المواد المستوردة من الجمارك تحت شعار الأهمية الإستراتيجية لهذه المواد وضرورتها لما يسمى بالمصلحة القومية. ومن المهم أيضا أن مأمور الضريبة يستطيع شطب الضرائب المستحقة، أو تخفيضها، والتلاعب بأوراق الضرائب كيفما يشتهي ذلك الرأسمالي. ومن المهم الانتباه إلى أن السياسي يسيطر على الجيش وعلى الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الشرطة والمخابرات، وهو يستطيع استعمال هذه الأجهزة لقهر المعارضة أو لتخويف الناس. يشتري السياسي ولاء ضباط الجيش والأجهزة الأمنية، ويغدق عليهم الأموال والهبات والهدايا، وهم ينسقون خطواتهم معه في سبيل مصالحهم الخاصة. تعرف جميع قوى المجتمع هذه الحقيقة، ويعرف الجميع أن الحاكم لا يستطيع الإنفاق على أجهزته بدون تعاون القوى الأخرى التي تؤمن بالمصالح المتبادلة.

([1])حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص14.

([2]) محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص204.

يعي الرأسمالي أن التسهيلات ليست مجانية ولا بد إلا أن يقدم الرشى أو ما يسمى بالإكراميات للسياسي. لا يقدم السياسي التسهيلات لله أو حبا بالرأسمالي، وإنما حبا بالنعم التي تأتي من جهة الرأسمالي، وهو يطلبها صراحة، وربما ضمن اتفاق مسبق بين الطرفين. أحيانا يشترط السياسي الحصول على نسبة معينة من الأرباح، وأحيانا يدخل شريكا بنسبة معينة دون أن يساهم برأس المال. أي أن التحالف يقوم على فساد متبادل لا يدفع ثمنه في النهاية سوى الفقراء والمساكين[1].

مثلما هناك فوائد مترتبة على التحالف، هناك أضرار كثيرة يمكن أن تترتب على الخصومة. يستطيع السياسي عرقلة الرأسمالي إذا غضب منه من خلال رفع قيمة الجمارك المفروضة على البضائع، أو رفع قيمة الضرائب المفروضة على الإنتاج، أو تقديم الرأسمالي إلى المحاكمة بتهم التهرب من دفع الضرائب واستخدام مواد فاسدة في عملية التصنيع، الخ. أما الرأسمالي فبإمكانه إلحاق الأذى بالسياسي من خلال دعم خصومه السياسيين، أو نشر صور عن صكوك مالية كان قد قدمها للحاكم. بمقدور الطرفين إلحاق أذى متبادل، وعادة يتغلب صوت العقل والتروي على صوت التهور، ويعملان على حل خلافاتهما بهدوء.

السياسي بحاجة إلى رجل الدين لأنه يحتاج أحيانا لإضفاء الصبغة الدينية على نشاطاته، ويحتاج أحيانا أخرى للفتوى الدينية لتبرير أعماله. يحتاج السياسي أحيانا إلى الظهور بمظهر المتدين، أو على الأقل، كممارس لبعض الشعائر الدينية. وجود رجل دين بملابس دينية تقليدية يضفي على الحاكم صفة مقبولة جدا لدى عامة الناس، ويعزز من شعبيته. وهذا نلاحظه جيدا في البلدان العربية بحيث يقرب الحاكم إلى القصر بعض رجال الدين والذين يتولون معالجة أي مأزق ديني تواجهه سياسات الحاكم[2].

([1]) الزقزوقي، محمد مختار؛ نيقولا، ماكيافيللي: **دراسة تحليلية محورها كتاب الأمير**، مرجع سابق، ص135. انظر أيضاً: محمد علي، محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص208. انظر أيضاً: حمودي، عبد الله: **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص83.

([2])حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص201.

من المعروف تاريخيا أن رجال الدين يقومون بدعم رجال السياسة من خلال الأفكار الدينية التي تكرس ما يسمونه بالقدر الإلهي على حساب الوعي الإنساني. فمثلا يعلمون الناس أن الثراء والفقر لا علاقة لهما بنطاق الإنسان لأن الله سبحانه وتعالى قد قدر الأرزاق منذ أن ولد الإنسان، وأن الإنسان الفرد لا يجني إلا ما قدره الله له. فهو فقير لأن الله قد قدر له ذلك، وليس لأن إنسانا آخر قد سلبه حقه أو اعتدى على ممتلكاته وقدراته، ولو أراد الله لجعله ثريا. وذات الجدلية تنطبق على الأثرياء الذين يسكنون الأحياء المريحة[1].

فإذا كان للمرء أن يتمرد عل وضعه الاقتصادي فإنه يتمرد حقيقة على الإرادة الإلهية، الأمر الذي يعتبر كفرا. وهنا يسهب رجل الدين في العقاب المترتب على التمرد على إرادة الله يوم الحساب، وأن المرء يجازف بنصيبه الطيب في الآخرة. وهو يردد بأن نصيب الفقير الطيب في الآخرة، وذلك هو النصيب الأبقى، أما الثري فقد أخذ نصيبه في الدنيا، وما على الفقير في الدنيا إلا أن يتفرج على عذاب الثري في الآخرة. أما إذا كره الفقير أوضاعه السكنية والظروف المتردية التي يعيش فيها، فله أن يفكر بالقصر الذي ينتظره في الجنة. وهكذا تسير الجدلية مغيبة الوعي الإنساني تماما، ومستعملة مفهوم الحياة الآخرة لإبعاد الناس عن التساؤل عن حقوقهم.

رجل الدين هام جدا لرجل السياسة في أوقات الأزمات مثل الحروب التي يمكن أن تواجهها الدولة، أو الاحتجاجات الشعبية التي يمكن أن تتطور إلى مظاهرات وعنف[2]. في حالة الحرب، رجل الدين مهم في تذكير الناس بأهمية الدفاع عن الوطن، والاستشهاد في سبيل الله، وفي فضل الشهداء؛ وكذلك تذكيرهم بأهمية الجهاد وفضله وقيمته عند الله. إنه مهم في عملية الحشد للجهد الحربي ورفع الروح المعنوية، وبث المشاعر الدينية التي تشجع الناس على المواجهة والقتال. أما إذا ظهرت الاحتجاجات فإن رجل الدين يشاطر في تبيان مخاطر الفتنة وأضرارها الهائلة التي تصيب الجميع دون استثناء. يحاول بهذا التخفيف عن الحاكم، وتحويل

([1]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص212. انظر أيضاً: الجوهري وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص235.

([2]) ديلو، ستيفن، ترجمة وهبة، ربيع: **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص30.

المطالب إلى مسائل حوارية بدل أن تكون مواضيع احتجاجية[1]. ومن المحتمل أن يصدر رجل الدين فتاوى بتكفير قادة الاحتجاجات، وأن يتهمهم بالزندقة والخروج على الحاكم، ويصدر فتوى يحلل قتلهم لأنهم يعرضون جمهور الناس للخطر. وقد سادت فتوات في بعض حقب التاريخ الإسلامي مفادها أن الخروج على الحاكم الظالم أشد شرا من ظلم الحكم.

وإذا اصطدم رجل الدين بالتساؤل من قبل الفقير الذي يسكن العشش وبالكاد يجد ما يأكل: لماذا أنا الذي يواجه المصائب والصعاب؟ الإجابة سهلة وهي أن الله يبتلي المخلصين من عباده لكي يرفعهم درجات في الآخرة.

في مقابل ذلك، يحصل رجل الدين على الكثير من الامتيازات ويعتبر من الناس الذين يسمون في الوسط الشعبي بالواصلين. إنه يحصل على راتب مغر، وعلى امتيازات في السكن والتنقل والمكافآت، ويصبح صاحب نفوذ يمكنه من أن يصبح من المرجعيات الأساسية في توظيف أقاربه وأصحابه، أو الحصول على منح دراسية من الدولة، وغير ذلك. يصادف رجل الدين هذا العديد من الإحراجات من قبل الناس الذين يرون في سلوكه خروجا عن الإسلام، لكنه يتحمل لأن الامتيازات تستحق التضحية.

رجل الاقتصاد الرأسمالي بحاجة إلى رجل الدين لأن الأعمال الاقتصادية تحتاج إلى الكثير من الفتاوى. فمثلا احتاج الأوروبيون لفتاوى رجال الدين المسيحي حول سعر الفائدة على المال وذلك في بداية النهضة الاقتصادية، واحتاج بعض التجار لفتاوى تحلل الاحتكار، وإلى غير ذلك. ورجل الاقتصاد مستعد دائما لتقديم الإكراميات والهدايا.

أما من ناحية المتنفذين اجتماعيا، فإن رجل السياسة لا يستطيع أن يفترق عنهم لما لهم من نفوذ وتأثير في أوساط أتباعهم خاصة إذا كان المجتمع قبليا. رجل القبيلة سيد في قبيلته، والقبيلة جميعها تغضب إن هو غضب، وهي تفرح إن أصاب فرحة، ومن المهم أن يرضى عن الحكم لكي ترضى القبيلة. فإذا صادف الحاكم عثرة أو تحديا فإنه يجد القبيلة معه دون تردد أو

([1]) غليون، برهان: **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، مرجع سابق، ص83-84

تساؤل، وإذا استنجد بهم نجدوه، وإن طلب منهم القتال حاربوا معه. هناك قبائل كبيرة العدد وتستطيع إعداد جيش من المقاتلين، أو من العمال الأمنيين الذين يسهرون على راحة النظام وأمنه. تنبع أهمية القبيلة من تماسكها الذي يقوم على أسس تقليدية والتي تعتبر الشيخ المرجعية النهائية التي يجب أن تطاع.

مقابل ذلك، على الحاكم أن يقدم الشيء الكثير خاصة لشيخ القبيلة، ومن ثم لأفراد القبيلة. إنه يقدم المساعدات المالية لكي يبقى الشيخ قادرا على زعامة قبيلته ومحافظا على هيبته أمام القبائل الأخرى. والحاكم يقدم المنح الدراسية لأبناء القبيلة والوظائف الحكومية خاصة في الجيش، ولا يتردد في زيارة القبيلة وتناول الطعام في ديارها الأمر الذي يضع الشيخ ضمن المقامات العليا التي تدعو للاعتزاز والفخار. وتزداد أهمية القبيلة بالنسبة لرجل الحكم أيام الانتخابات إذا كان النظام من المؤمنين بالانتخابات. السياسي بحاجة لأصوات القبيلة، فيغدق عليهم الأموال، ويعدهم بالمزيد في حالة فوزه[1].

شيخ القبيلة بحاجة للحاكم من أجل استمرار مشيخته. الحاكم صاحب سلطان ومال وجاه ومؤسسات توفر الوظائف والأعمال. مطلوب من الشيخ الكثير من النفقات وعلى رأسها إبقاء ديوانه مفتوحا للزوار ولرجال القبيلة، وما ينطوي عليه من كرم الضيافة؛ ومطلوب منه أيضا مساعدة أفراد القبيلة في تحسين دخولهم من خلال تسويق منتجاتهم، والبحث عن وظائف للشبان الذين نالوا قسطا من التعليم. يستطيع الشيخ إيجاد ضالته لدى الحاكم، المسألة في النهاية عبارة عن مصالح متبادلة. الشيخ يبقى شيخا ويبقى دخله مرتفعا، وبيته قصرا، أما عامة أفراد القبيلة فينالون ما يسد الرمق، وتبقى مساكنهم متواضعة أمام مسكن كبيرهم.

لا يغيب رجل الدين عن مجلس شيخ القبيلة أو كبير القوم لأنه وجوده يعني أن المجلس يخشى الله، ويتمسك بما يتمسك به الناس من قناعات دينية. يعطي رجل الدين شرعية دينية على مجلس كبير القوم، ويشكل غطاء دينيا لما يمكن أن يصدر عن الشيخ من أعمال، ومقابل ذلك يصيب رجل الدين بعض الخير المادي من الشيخ.

([1]) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص47.

دخل على خط المتنفذين في القرنين الأخيرين رجال الإعلام الذين أصبحوا أصحاب مصالح ونفوذ، ومحط أنظار المتنفذين التقليديين[1]. يلعب الإعلاميون دورا هاما في بث المعلومات للناس والتأثير في آرائهم ومواقفهم. من الممكن للإعلام أن يلعب دورا تثقيفيا يبث الوعي لدى جمهور الناس فيساهم في تعجيل دورة التغيير، ومن الممكن أن يلعب دور المضلل والمخدر الذي يتلاعب بالمعلومات بطريقة تبقي على ضياع الناس وتيههم وعدم معرفتهم بحقيقة ما يجري. فمثلا من الممكن أن ينشر الإعلام أخبارا عن نوايا الحكومة لتحسين أوضاع الفقراء وأحيائهم، وذلك لامتصاص حركة غضب أو ململة باتجاه التمرد على ما هو قائم. وقد ينشر أخبارا عن نوايا رئيس الدولة لمحاسبة المسئولين عن التقصير بإقامة ملاعب للأطفال في الأحياء الفقيرة. الأخبار كاذبة، لكن الهدف يمكن أن يتحقق[2].

قد تخسر الدولة حربا، فيعمل الإعلامي على نشر أخبار عن ظهور الجن في أماكن القتال متحدثا باسم الشهداء وذلك لتحويل نظر الناس عن الهزيمة إلى كرامات الشهداء. وقد ينشر الإعلامي أخبارا عن كرم شيخ قبيلة، فيضطر الشيوخ الآخرون للتوسل للإعلامي بتمجيدهم أيضا، وهم مستعدون لتقديم المال والهدايا. أما الرأسمالي فمهتم برفع أسعار الأسهم في الإعلام من أجل إغراء عامة الناس ودفعهم نحو شراء الأسهم، وذلك ليجردهم من أموالهم بعد حين وذلك بخفض أسعار الأسهم. المعنى أن الإعلام قد تخلى عن وظيفته القديمة التي كانت تسمى السلطة الرابعة، وأصبح الإعلامي، إلى حد كبير، طرفا في معادلة البحث عن المصالح الخاصة ولو على حساب الناس. بالطبع ليس كل الإعلاميين، لكن واضح أن أباطرة الإعلام، أي الذين يملكون الشركات الإعلامية الكبيرة في الدول متورطون في الكذب على الناس وتضليلهم.

([1]) الطليعات، هاني سليمان: **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص94. انظر أيضاً: سعد، اسماعيل: **نظرية القوة**، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص257-261.

([2]) حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص226،ص289. انظر أيضاً: المصالحة، محمد، حمدان: **الاتصال السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1996، ص8، ص 26، ص 49. انظر ايضا: كالفرت، سوزان، ترجمة عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1422هـ، ص227-229.

كما نلاحظ، القوى المتنفذة في المجتمع تتميز عن بعضها البعض لكنها لا تنفصل. نستطيع تعريف كل قوة على حدة من حيث مكانتها وأهدافها وخصائصها، لكنها جميعا في النهاية تأتلف وتتعاون. كل قوة منها لا تستطيع العمل بمفردها بمعزل عن القوى الأخرى، والاعتماد المتبادل يجمعها حتى لو ظهر على علاقاتها أحيانا بعض التوتر. كل قوة من هذه القوى لها مصالح، وهي تسعى إلى تحقيقها مع الوعي بمصالح الآخرين، وجميعها تعترف بحق كل منها في الوصول إلى الهدف المطلوب. وإذا غاب التعاون المتبادل فيما بينها فإنها جميعا تصاب بالخسران، وقد يؤدي ذلك إلى انهيارها جميعا إن طال الخصام والتباعد.

7.7 استهداف الفقراء والضعفاء

أين الفقراء والضعفاء في كل هذه المعادلات النفعية التبادلية؟ الفقراء هم الموضوع المستهدف في النهاية. الفقراء والضعفاء هم هدف الحاكم في السيطرة وضمان الهدوء ودفع الضرائب، وهم هدف الرأسمالي الذي يريد تنمية رأسماله من خلال الاستغلال والمبيعات، وهم هدف رجل الدين الذي يعمل دائما على إقناعهم بأن نصيبهم من الدنيا قليل مقابل الخير الوفير في الآخرة، وهدف شيخ القبيلة الذي يبحث دائما عن ديمومة السمع والطاعة. أي أن تحالف الأقوياء لن يكون في النهاية إلا على حساب الآخرين وهم الذين لا يملكون قوة. فهل سيتفق الأقوياء على تحسين أحوال الفقراء؟ إذا فعلوا ذلك فإنهم يتناقضون مع أهداف تحالفهم والتي هي أهداف نفعية خاصة، وليست أهدافا أخلاقية عامة[1].

كل طرف من أطراف معادلة التحالف الضمني أو الصريح يريد تحقيق أهداف خاصة به وبفئته، وما دام الأمر كذلك فلا مفر إلا أن يكون الضحايا من الشعب. قد يطمح أطراف المعادلة إلى تحقيق أهداف على حساب أجانب أو أناس خارج الدولة، لكن أولئك يعيشون في ظل دولة أخرى قد تعمل على حمايتهم، أو قد يشكل التحالف الشبيه في تلك الدولة عامل توازن فيحول دون استغلال الفئات المستضعفة في دولته، ويبقي المستضعفين تحت رحمته. لو كان السياسي بريئا لاكتفى براتبه وتحسين أوضاع منزله بعض الشيء، ولو كان رجل الدين متدينا

([1]) الجوهري، محمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1984، ص_ص193-194.

لأفتى وفق الشريعة وليس وفق الأمزجة، ولو كان الرأسمالي معنيا بالكسب الحلال لما أقدم على استغلال الناس واحتكار السلع، الخ. لو كانت المسألة متعلقة بالمصلحة لما كانت هناك ضرورة لتحالف القوى المتنفذة في المجتمع، ولما وجد في الأساس مصطلح القوى المتنفذة. هناك قوى متنفذة تعبر عن نفوذ يعكس أبعادا شخصية أو فئوية، وهناك قوى عامة توصف أحيانا بالوطنية أو القومية والتي تعطي انطباعا بأن مهمة هذه القوى عامة وليست خاصة، وهي تعمل مع مختلف الفئات من أجل مصالح الجميع[1].

هناك من قد يجادل بأن من حق كل شخص أو فئة أن تعمل من أجل تحقيق مصالحها، وهذا كلام صحيح لكن شريطة ألا يكون على حساب الآخرين. من حق التاجر أن ينمي رأسماله، ومن حق الإعلامي أن يوصل الحقيقة للناس، ومن حق الأجير أن يأخذ أجره، الخ، لكن ليس من حق الحاكم أن يحابي الأثرياء على حساب الفقراء فيبقي على أحيائهم متخلفة في حين ينفق أموالا طائلة على تحسين أوضاع أحياء الأثرياء؛ وليس من حق الإعلامي أن يلهي الناس بقصصه المثيرة لإلهائهم عن قضاياهم الحقيقية التي تمس أحوالهم ومستقبل أطفالهم؛ وليس من حق رجل الدين أن يستغل سذاجة الناس ليوزع حصصا ومقاعد في الجنة والنار.

الحاكم الصالح أو الحكم الرشيد هو الذي يبحث عن حلول متوازنة للمشاكل والهموم التي تواجهها الأمة بحيث لا يظلم فئة لحساب أخرى، ولا يراعي فئة على حساب أخرى، وهو الذي يدفع باتجاه التقدم في مختلف المجالات بحيث يصيب الخير جميع الناس. ربما من الصعب أن نجد مثل هذا الحكم في ظل الاستضعاف، لكنه من الممكن أن يتطور بفعل تطور قوة المستضعفين. وكما أشرنا سابقا، من المؤسف أن المجتمعات تصحح مسيرتها في أغلب الأحيان ليس بفعل التمسك بما هو أخلاقي، وإنما بفعل توازن القوى داخلها[2].

([1]) Peter Floyd, Slums of hope middle sex, England, penguin, Books, Ltd Harmonds worth, 1979. Pp42-49. انظر أيضاً: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص52، سعد، اسماعيل: **نظرية القوة**، مرجع سابق، ص31، 35.

([2]) توفيق، راوية: **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا**، مشروع دعم التكافل الإفريقي، 2005، ص28.

لو نظرنا مثلا إلى الدول التي تصف نفسها بالديمقراطية نجد أغلب المسئولين فيها سواء كانوا في السلطة التنفيذية أو التشريعية ينحدرون من طبقات أو فئات ثرية جـــدا، أمـــا الفقـــراء فنصيبهم ضئيل جدا بسبب عدم قدرتهم على الإنفاق على الحملة الانتخابيـــة[1]. الثـــري يملـــك الرصيد المالي، ويستطيع استقدام التبرعات من العديد من الأثرياء الذين يؤيدون سياسته، ومـــن رجال الإعلام الذين هم أيضا من الفئات الرأسمالية ذات المصالح المالية والاقتصادية. من النادر جدا أن نجد قوى متنفذة تقدم الدعم لمرشحين من الفئات متوسطة الحال أو الفقيرة لأن مثل هـــذه الفئات تتبنى برامج مختلفة عما يشتهي أهل القوة، إنها تتبنى برامج التغيير وإنصاف المظلومين أو المهمشين.

الظلم في هذا العالم واسع وكثيف، ولا نرى ضعفاء يظلمون أقوياء، بـــل ربمـــا هنـــاك ضعفاء يتربصون من أجل الانتقام من الأقوياء. روح الانتقام هذه، أو روح الثورة والتمرد لـــم تكن لتظهر لو التزم كل شخص بمصالحه دون المس بمصالح الآخرين، أو لو التـــزم الجميـــع بالقيم الأخلاقية الإنسانية. ولهذا لم يشهد التاريخ ثورة الأثرياء، بل ثورة الفقراء، وعادة تنطلـــق الثورة أو المقاومة من رحم الفقر والظلم، وطالما قادت أحياء الفقراء عملية التغيير في المجتمع. أما الأثرياء، فربما يقومون بانقلابات داخل القصر وذلك بسبب خلافات بين الحـــاكم وأعوانـــه والمقربين منه، لكن ذلك لا يؤدي إلى تحولات جذرية داخل المجتمع، وإنما بتبديل حـــاكم غيـــر رشيد بحاكم غير رشيد[2].

8.7 قيمة الثراء والفقر

واضح من تتبع تاريخ المدن والتخطيط الحضري أن نصيب الأثرياء من الشيء الحسن كبير جدا، أما نصيب الفقراء من الشيء غير الحسن فكبير جدا. لا يوجد تـــوازن إطلاقـــا بـــين مصالح المواطنين، ودائما هناك غبن للفئات غير المتنفذة، وعليها أن تبقى تصارع طيلة حياتهـــا من أجل تحسين ظروف معيشتها. جزء من الناس يبتكرون باستمرار أساليب ووســـائل الترفيـــه

([1]) الطليعات، هاني سليمان: **حقوق الإنسان وحرياته السياسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص95.

([2]) عبد القادر، مصطفى: **تسويق السياسة والخدمات**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص38.

الحديثة والمكلفة، والجزء الآخر يبقى يفكر بسفلتة الشوارع الترابية التي تملأ البيوت غبارا، وبمواسير الماء المتهرئة، والمجاري التي تنساب في الشوارع.

يبدو أن هذا التمييز يقوم على قاعدة أساسية وهي أن المجتمعات تنظر إلى الثراء والفقر كقيمتين اجتماعيتين تحددان المكانة وليس كحالتين اقتصاديتين لا علاقة لهما بقيمة الإنسان[1]. أي أن المجتمعات تنظر إلى حالة الثراء على أنها معيار قيمي للحكم على الناس، فتحدد مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم وامتيازاتهم ومدى احترامهم وتقديرهم في المجتمع، والمنافع التي يمكن أن يحصلوا عليها من أطر رسمية وغير رسمية. وهي تنظر إلى حالة الفقر أو الحال المادي المتواضع كمحدد أيضا للمكانة فيرتبط احترام المرء بمدى ما يملك سواء من الأموال المنقولة أو غير المنقولة، وكذلك نفوذه وامتيازاته أو همومه ومشاكله[2].

هناك مثل عربي يقول: "معك قرش تساوي قرشا،" ويبدو من الناحية العملية الواقعية في أغلب حقب التاريخ أنه صحيح، وأن قيمة المرء، ليس بالضرورة بصورة تعسفية، وإنما إلى حد كبير، مرتبطة بمقدار ما يملك. يجتمع الناس حول الذي يملك ويتمتع بقدرات مالية واقتصادية كبيرة، ويحاولون التقرب منه وإقامة علاقات معه، والأهم من ذلك أنهم يسعون لنيل جزء مما يملك إما من خلال الصدقات والإحسان أو من خلال الحصول على أعمال في مصالحه، أو نيل منح وهبات، الخ. هنا لا نتحدث عن حب الناس لهذا الثري أو ذاك، وإنما نتحدث عن سلوك اجتماعي موجود وتتم ممارسته في كل بقاع الأرض. أغلب الناس يجرون وراء مصالحهم، وهم يرون أنه من الممكن تحقيق هذه المصالح من خلال الأقوياء المتنفذين من حكام وأثرياء وأصحاب سطوة[3].

بناء على هذا السلوك الاجتماعي الذي يبدو صحيحا في كل مكان، فإن الفقير لا يشكل عامل جذب لأنه لا يملك، ولا يوجد لديه ما يقدمه للناس، وهو بحاجة لمن يقدم له. هل يحب

([1]) سالم، أمير؛ غنام، علاء: **خرافة التنمية**، مرجع سابق، ص136.

([2])Thomas Daye, Power and Society, 3rd edition, monetary, Californian, Brooks, Cole publishing, 1983, O.P. cit. pp. 250-260.

([3]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص237.

الناس هذا الفقير أو الضعيف أم لا؟ هذا السؤال ليس من شأن الرسالة الإجابة عنه، وإنما المهم أنه من الناحية العملية لا يتمتع الفقير والضعيف بالتفاف الناس، ولا يوجد لديهما ما يشكل عامل جذب[1].

وربما نلاحظ في مختلف دول العالم كيف تنشغل وسائل الإعلام بأعمال الثري حتى لو كانت تافهة ولا مردود لها على المستوى الوطني، بينما لا تأتي وسائل الإعلام على ذكر أعمال المستضعف إلا نادرا حتى لو قام بأعمال لها فائدة كبيرة على المستوى الوطني. لو لاحظنا إعلانات التعزية مثلا في أمريكا أو في نيبال أو في الأردن عندما يموت ثري وعندما يسقط شهيد دفاعا عن الوطن. تمتلئ الصحف وربما الشاشات التلفازية بالتعازي للثري حتى لو كان متعاونا مع العدو أو محتكرا للسلع، بينما لا يحظى الشهيد إلا بالذكر البسيط إلا إذا كان ينتمي لعائلة ذات نفوذ. وغالبا، الشهداء هم من أبناء الفقراء والمساكين والطبقة المتوسطة، وينـدر أن يستشهد شخص من عائلة ذات حظوة ونفوذ.

ماذا يحصل لو حصل ابن الثري على معدل متدن في امتحان الدراسة الثانوية لا يؤهله لدخول الجامعة، بينما حصل ابن الفقير على معدل مرتفع جدا؟ سيجد ابن الثري طريقه إلى الجامعة لأن هناك من يأخذ بيده ويقف معه، وربما يتم تغيير قوانين وأنظمة الجامعة من أجله، أما ابن الفقير فلن يلتحق بالجامعة لأن أباه لا يملك قسط الجامعة. وإذا دخل الاثنان الجامعة فإن الوظيفة ستكون في انتظار ابن الثري، أما ابن الفقير فعليه أن يسعى سعيا مرا للحصول على وظيفة على الرغم من أن معدله التراكمي في الجامعة أعلى بعشرين نقطة من معدل ابن الثري، وهكذا[2].

هنا تكمن العلة الأساسية في التمييز بين الأثرياء والفقراء وهي في التعامل مع الناس وفق ما يملكون ووفق النفوذ الذين يتمتعون به، وليس وفق القيمة الإنسانية للإنسان. ولا يبدو أن هذا التعامل منحصرا في المستويات الرسمية وإنما يمتد ليشمل جمهور الناس الذين من

([1])Thomas Daye, O.P. cit. pp. 7-9.

([2]) غنيم، السيد رشاد: **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص161.

المفروض أن يدافعوا عن الإنسان كقيمة بحد ذاته وليس كقيمة من خلال ما يملك. أي أن عامة الناس الذين من المفروض أن يضعوا نصب أعينهم الدفاع عن أنفسهم كقيمة لا يلتزمون في سلوكهم العملي ويتعاملون مع بعضهم البعض من منطلقات تغلب عليها الأمور المادية. ربما يتحدث عامة الناس فيما بينهم عن الحقيقة، ويعبرون عن مواقفهم الإنسانية وعن الأصول الإنسانية في التعامل، لكن يصعب أن يجد ذلك واقعا في الحياة العملية[1].

بما أن التعامل مع الإنسان يتم بناء على عوامل أو مقومات خارج ذاته فإن هذه المقومات هي التي تفرض نفسها وتزيح المعايير الإنسانية جانبا. فإذا اصطدمت مصلحة الأثرياء في أحيائهم مع مصلحة الفقراء في أحيائهم فإن الانحياز يكون لصالح الأثرياء على حساب الفقراء حتى لو كانت مصلحة الأثرياء من الكماليات ومصلحة الفقراء من الأساسيات. يعني لو طالب الأثرياء ببناء أرصفة جميلة في أحيائهم، وطالب الفقراء بشبكة المجاري في أحيائهم فإنه من المتوقع أن يعطي صاحب القرار الأولوية للأرصفة وتحت ذرائع متعددة مثل نقص الأموال وعدم وجود مخطط لشبكة مجاري[2].

من المهم أن يصر الفقراء والمستضعفون على مبادئ القيم الإنسانية، لكن لا يبدو أن هذا العالم ينتبه كثيرا إلى ضغط القيم الإنسانية، ولا مفر أمامهم إلا أن يجعلوا مع مبادئهم شيئا من القوة أو القدرة بحيث تجعل منهم فئات مسموعة أو يحسب لها حساب. قد يُسمعون أحيانا، وقد تلبى بعض متطلباتهم أحيانا أخرى، لكنهم سيبقون طيلة حياتهم يطالبون بالخدمات الأساسية ما لم تتطور لديهم قوى خارج ذاتهم تقنع أصحاب القرار بضرورة الاستجابة.

9.7 القوة

يقودنا التحليل أعلاه إلى نتيجة لا نريدها من الناحية الإنسانية، لكن لا مفر منها من الناحية العملية، وهي أن على سكان الأحياء الفقيرة والمستضعفة أن يتسلحوا بالقوة من أجل تحسين ظروف أحيائهم وفق تخطيط حضري متكامل يلبي متطلبات كل الناس وليس مجرد فئة

([1])Thomas Daye, O.P. cit. pp. 102-106.

([2])Jeffrey Reiman, O.P. cit. P.p 103-105.

واحدة من الناس. وحقيقة أن الانتباه إلى متطلباتهم واحتياجاتهم في الدول المتقدمة لم يتطـور إلا مع تطور قوتهم[1].

تاريخيا، انتزع الأوروبيون حقوقهم انتزاعا من المتنفذين ودفعوا ثمنا كبيرا لقاء ذلك. بدأ الأوروبيون مسيرتهم نحو التحرر من الاستعباد والظلم منذ القرن الثالث عشر تقريبا، واستمرت محاولاتهم عبر القرون على الرغم من قسوة الحكام ورجال الكنيسة وبطشهم بالنـاس والـرواد والعلماء. لكن المسيرة استمرت إلى أن تراجع الحكام عن استبدادهم وطغيانهم، وأقيمت حكومات من خلال صناديق الاقتراع التي كرست المساواة في الأصوات، وأصبح أمام عامة الناس مجال للتأثير على اختيار الحاكم، وتشكيل الحكومات والمجالس التشريعية، واتخاذ السياسات[2].

لم يراكم عامة الناس ثراء لكي تكون لهم قوة التأثير، وإنما قرروا العمل معا، وطـوروا مفاهيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل وحشروا المتنفذين في زاوية وجدوا فيها أنفسهم غيـر قادرين على ممارسة سياساتهم الاستغلالية التقليدية. كان عليهم أن يرضخوا لمبـادئ التوزيـع العادل أو شبه العادل، وأن يتبعوا سياسات تكافؤ الفرص، وأن يفتحـوا بـاب المشـاركة أمـام الجميع، وأن يحترموا قوانين تحافظ على حقوق الإنسان وحريته واحترامه. عندها بـدأنا نـرى تطويرا حضريا منصفا، ويتعامل مع مختلف الأحياء على أسس من العدالة والمساواة. بدأت مدن العالم الأوروبي الديمقراطي تشهد ثورة حضرية مختلفة تركز على تطوير المدينة ككل، وتنظر بجدية وواقعية إلى احتياجات مختلف الأحياء بغض النظر عن ثراء السكان أو فقرهم.

تطور وعي دافع الضريبة الذي أخذ يصر على التساؤل عن أموال الضـرائب وكيفيـة إنفاقها، وأخذ ممثلوه في المجالس التشريعية والبلدية يرفعون لواء الحقوق ومساءلة المسـؤولين ومحاسبتهم. ذلك البله القديم الذي كان العامل والفلاح يدفعان فيه دماءهم من أجل ثـراء ونفـوذ الآخرين قد تلاشى إلى حد كبير، وأصبح للجميع قدرة حقيقية على التأثير في صناعة القرار. لقد

([1]) ترجمة، سالم، أمير؛ غنام، علاء: **السوق العالمي لتجارة الجوع**، مرجع سابق، ص113-114.

([2]) حمودي، عبد الله: **الشيخ والمريد**، مرجع سابق، ص7. انظر أيضاً: رشوان، حسين عبد الحميد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص153، 181، 225. انظر ايضاً: بدوي، محمد طه: **فلسفتنا السياسة الثورية**، منشـأة المعارف، الاسكندرية، ص20-21

تغير النظام السياسي بفعل تضحيات عموم الناس، فتغيرت معه موازين القوى، وتبعته بعد ذلك الحظوظ والحصص والأحوال المادية والمعيشية.

نظرا لكسر احتكار القوة، تغيرت التركيبة الاجتماعية في الدول التي شهدت ذلك فاتسعت الطبقة المتوسطة، وتقلصت طبقة الفقراء، واتسعت الطبقة الثرية لكن دون أن يزداد نفوذها السياسي الذي كان أحد ركائز أزمة العدالة في المجتمعات. حصلت في هذه المجتمعات تحولات اجتماعية وثقافية وفكرية واسعة، وارتفع منسوب المشاركة السياسية، وتنوعت وسائل الإعلام، وأصبح الجيش وأجهزة الأمن ملكا للدولة وللدفاع عن أمن الوطن والمواطن بعد أن كانت جميعها تحت تصرف النظام السياسي بهدف حماية النظام نفسه. لقد تغيرت المعادلات القديمة، وحلت محلها معادلات ليست مريحة لمن ينظرون إلى الماضي بحسرة، ولكنها مريحة لمن انتظروا فجر المستقبل.

هذا التحول لا يشمل كل الدول، وإنما يقتصر على عدد من الدول الديمقراطية بخاصة في أوروبا وأمريكا واليابان. أما في الدول النامية فالأمر مختلف وما زالت المعادلات القديمة تعمل، وما زال الظلم يقع على رقاب الفقراء والمساكين. الفارق واضح بين القاهرة مثلا وطوكيو. القاهرة تزدحم بالأحياء البائسة والمزدحة والتي تعاني من مختلف أنواع الأمراض، أما طوكيو فقد اجتازت مراحل كثيرة وتبدو الحداثة ظاهرة على مختلف أحيائها. والمقارنة ممكنة أيضا بين برلين وبومباي في الهند. بومباي ما زالت تعاني، وما زالت الطبقية تعكس نفسها بقوة على التخطيط الحضري وتنظيم المدينة، أما برلين فقد اندمجت مع التحولات الحديثة[1].

هناك دول نامية لم تحقق أجواء مريحة من الحرية بعد، ولم تطور نظاما ديمقراطيا شبيها بالنظام الأوروبي، لكن معادلة القوى فيها تغيرت إلى حد كبير بسبب ثورات أو انقلابات عسكرية أو ديمقراطية سطحية. فمثلا، لم تظهر في هافانا، عاصمة كوبا فروق كبيرة بين الأحياء السكنية بسبب الحكم الاشتراكي الذي يؤمن بالمساواة بين الناس، وكذلك الأمر في كوريا

([1]) رشوان، حسين عبد الحميد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص56.

الشمالية. تغيرت المعادلة إلى حد ما في فنزويلا بسبب الديمقراطية غير المتجذرة، وكذلك تحاول أن تفعل البرازيل[1].

10.7 الخلاصة

يبدو النظام الديمقراطي الآن على أنه النظام الأكثر إنصافا، والأكثر تغلبا على الأمراض التي طالما صنعها تحالف القوى الاستغلالية، وهو بالفعل كذلك لأنه يؤمن بالمواطنة إلى حد كبير، ويقيم دولة القانون والقضاء المستقل. لكن هذا النظام لم يكن وليد صحوة أخلاقية لدى المتنفذين وأصحاب القوى، وإنما كان وليد تضحيات فئات اجتماعية عدة شعرت بالظلم، ووعت الحقيقة، فثارت وقادت التغيير. ربما لا يكون هذا النظام منصفا تماما، لكن كل واقع يفرز في النهاية ضده، ولا بد للقوى التي تشعر بالظلم أن تتحرك يوما من أجل التغيير.

لا يبدو أن النصح والإرشاد ينفعان كثيرا في تحسين ظروف الأحياء الفقيرة، ويبدو أن ثقل المصالح الفئوية أعظم من أن تتغلب عليه النصائح. تاريخيا، يعمل القوي على زيادة قوته، والثري على زيادة ثروته، وهو يستطيع أن يفعل ذلك ما دام الذين يُصنع عليهم الفعل لا يدافعون عن حقوقهم. كثيرون هم الذين يتمنون تغيير الأمور سلميا، وتحقيق التوازن بين مختلف الفئات بالحسنى، وإنصاف الفقراء والمستضعفين أخلاقيا، لكن التمني لم يكن يجد لذاته ترجمة على الأرض. أثبتت معادلة القوى المسيطرة أنها لا تسمع كثيرا للمنطق، لكنها تسمع جيدا لقوة تنافسها. إنه أمر مؤسف، لكن التاريخ لا يتحمل الأسف.

([1]) الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص236-237.

الفصل الثامن

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثامن

الاستنتاجات والتوصيات

1.8 الاستنتاجات

هناك عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي ترتبت على هذه الدراسة، ونستطيع أن نخلص مما سبق من مناقشات جدلية بعدد من الاستنتاجات تتوالى أدناه:

أولا: هناك مشكلة تاريخية في التعامل مع الإنسان كإنسان بمعزل عن القوى خارج ذاته مثل الإمكانات المادية التي يملكها أو القوة المسلحة، الخ. أي أن الإنسان يتم تعريفه واحترامه وفق معايير خارج ذاته، وليس بسبب المعايير الإنسانية التي يعكسها هو بحد ذاته. وهذا بحد ذاته عبارة عن عنصرية تقوم على الملكية أو القوة، وهو أمر عكس نفسه على مجمل العلاقات بين الناس.

العنصرية هي شعور بالتفوق والأفضلية على الآخرين، وهي آفة واكبت المجتمعات الإنسانية عبر الزمن، ويتم التعبير عنها بأساليب ووسائل عدة حتى الآن. هناك عنصرية الأبيض على الأسود، والذكر على الأنثى، وقومية معينة على قومية أخرى تتم ترجمتها أحيانا إلى تطهير عرقي، الخ، وهي مشكلة كبيرة على الساحة العالمية قادت إلى الكثير من الاضطرابات والحروب وسفك الدماء. لكن العنصرية الدائمة التي أبقت ثقلها على الساحة العالمية لغاية الآن، ولا يتكلم عنها الناس بوضوح هي عنصرية القوي على الضعيف. هذه عنصرية بين أبناء الشعب الواحد والدين الواحد، واللون الواحد والعرق الواحد، وهي نشهدها كل يوم في أقل التعاملات تعقيدا بين الناس.

القوة، بغض النظر عن مصدرها، عبارة عن سبب أساسي في التمييز بين الناس ليس من حيث كمية ما يملك، وإنما بسبب انعكاس الكمية على الكيفية بحيث تتحدد أفضليات بتسلسل عنصري على مستوى المجتمع ككل.

ثانيا: على الرغم من أن الإنسان يتحدث كثيرا عن الحرية والتحرر من الاغتراب، إلا أن القيم الإنسانية النظرية لا تعكس نفسها تماما على أرض الواقع، وكأن التنظير شيء والواقع العملي عبارة عن شيء آخر. تحمل دول كثيرة لواء العدالة الاجتماعية والإنصاف، وتردد باستمرار أن الإنسان محترم لذاته، لكن هذا غير منسجم مع التحيز في التعامل على المستويات الرسمية وغير الرسمية. دول كثيرة تخالف مواثيقها وتصريحات مسئوليها، وكأن الخطاب السياسي هو للاستهلاك المحلي، بينما تجري السياسة التطبيقية في مجرى مختلف وفق ما تتطلب المصالح.

ثالثا: العلماء هم بناة الأمة وسر نهضتها لأنهم هم الذين يكتشفون ويخترعون ويجربون، وهم الذين يضعون البرامج المختلفة ويخططون ويشرفون على التنفيذ في المجالات الطبية والسياسية والعمرانية والاجتماعية، لكنهم جميعا، وفي أغلب دول العالم، لا يستطيعون التأثير على الحكومة مثلما يستطيع شيخ قبيلة يدعمه آلاف الناس الذين يدينون له بالولاء، وهم لا يستطيعون إقناع رئيس الدولة، إلا في بعض الدول الديمقراطية المتقدمة، بسياسة معينة لا يرضى عنها كبار الرأسماليين في الدولة.

رابعا: التمييز بين الأحياء في المدن ما زال يخضع حتى الآن للمعايير أعلاه، والفقير أو متوسط الحال لا يجد أمامه إلا الاستكانة لظرف موضوعي صعب يغلبه ويتركه يرى التقدم يغزو أحياء الأثرياء، أو الاستمرار في المطالبة وكتابة العرائض مع ما يرافق ذلك من مذلة وإهانة من قبل الموظفين والمسئولين. يتعب الضعيف نفسه كثيرا وهو يحاول سفلتة شارع بسيط ليوفر على زوجته عناء مسح الغبار كل يوم، وقد لا يحصل على ذلك، بينما يرى أن شارعا قد شيد فيه صاحب نفوذ بيتا تتم سفلتته بسرعة.

يقضي سكان الأحياء الفقيرة الكثير من الوقت على أبواب البلديات وهم يحاولون الحصول على تسهيلات وتحسينات لظروفهم، لكنهم لا يحصلون إلا على القليل، وربما يحصلون عليه بعد تقديم خدمات للموظفين أو تقديم بعض الهدايا والإكراميات. هؤلاء الفقراء لا يصلون إلى المسؤولين الكبار، وتبقى علاقاتهم ومطالبهم ضمن حيز الموظف الصغير، والذي يطمع أحيانا برشوة.

خامسا: التمييز في مسائل التخطيط الحضري تاريخي وليس وليد الساعة. شهدت مختلف الحقب التاريخية تحيزا واضحا، وتمتع الأثرياء بالكثير من الخدمات والراحة في أحيائهم، بينما تكدس الفقراء في بيوت الطين والقش والقصب في ظروف قاسية جدا. شهدت الحقب التاريخية الغابرة ومنذ عهد الأسياد والعبيد البطش الشديد والقسوة المرعبة، وطالما عانى المضطهدون من القتل والسلخ وتقطيع الأوصال وحز الرقاب، لكن العصور الحديثة كانت أخف وطأة على الرغم من أن مبدأ التحيز واحد، وبقي على ما هو عليه منذ فجر التاريخ حتى الآن.

ظهرت أديان عبر التاريخ وحاولت إقامة الأخلاق ونشر العدالة بين الناس، وظهرت فلسفات إنسانية كثيرة حاولت التركيز على حرية الإنسان، وعلى مواجهة الظلم والطغيان، لكن أغلبها بقي بين دفات الكتب على الرغم من كثرة مؤيديها. لم يتخلف المفكرون عن محاولات معالجة الأوضاع المتردية لأغلب الناس، لكن الفكرة لم تكن لتصمد كثيرا أمام عناصر القوة الأخرى. كل الكتب والمؤلفات والأشعار والأدبيات لم تستطع إقناع صاحب سطوة وطغيان بأن طغيانه لا يمكن أن يستمر مع الزمن، وأن أعماله القمعية الظالمة ترتد عليه في النهاية، وأن كل من صنعه من تنكيل بالآخرين قد يخبره هو على أيدي من نكّل بهم.

شهد التاريخ ثورات وتمردا، ومنها ما كان ناجحا ومنها ما فشل، لكن تلك هي نتيجة ممارسة الظلم على الآخرين. الظلم يؤدي في النهاية إلى الثورة أو إلى العنف الذي لا يسلم منه أحد في المجتمع. إنما الفقراء والمستضعفون هم الذين يدفعون دائما الثمن الأعلى فيشردون بالمزيد وتعمل السيوف في رقابهم بلا رحمة. يدفع الأثرياء والأقوياء ثمنا لكنه قليل جدا بما يلقاه المتمردون عليهم. وكم من مرة حصل في التاريخ أن أحرقت مساكن الفقراء أو دمرت، أو طردوا منها تماما، أو قتل الرجال منهم وسبيت النساء والأطفال.

آمن العديد من الناس بالأديان واتبعوا الأنبياء، وهم على وعي نظري تام بأسس العدالة وأهمية الرأفة بالضعفاء والصدقة على اليتامى والمحتاجين، لكن الكثير من التعاليم السماوية تبقى في صدور الناس وليس في أعمالهم. الكثير من هؤلاء يمارسون الشعائر الدينية ويذهبون إلى المعابد والمساجد والكنائس، ويواظبون على الطقوس الدينية في المناسبات، لكن سلوكهم

الاجتماعي يبقى أسيرا لأوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية وليس وفق ما أحل الله وحـــرم. وكمـــا أسلفنا سابقا، هناك استخدام للدين في الكثير من الأحيان من أجل خدمة مصـــالح خاصـــة وفـــي تناقض تام مع ما أتى به الدين من تعاليم. الدين، بالنسبة لهؤلاء، عبارة عن آلية لخدمة المصالح تحت ستار الورع والتقوى.

سادسا: أما النظريات الأخلاقية فبقيت عاجزة أيضا أمام عنفوان القوة والمصالح. من أفلاطـــون حتى ماركس وتولستوي وماركوزا، لم تتمكن البشرية من تثبيت الأخلاق كأساس للتعامل، ولـــم تستطع وضع تعريف قاطع مانع يلتزم به الجميع. ويبدو أن القيمة الأخلاقية التي ســـادت عبـــر التاريخ هي قيمة الحق للقوة. القوة هي التي تقرر كيف يتم ترتيب الأمور، وهي التي تقرر مـــن يأخذ ومن لا يأخذ، من يعطي ومن يمنع. أتى الفلاسفة بمفاهيم راقية وإنسانية للأخلاق، ووصفوا ما يجب أن يكون من أجل تحقيق المجتمع الإنساني الأخلاقي، لكن الوصفات الفلسفية لم تحـــظ بالكثير من الرعاية السياسية.

القوي، تاريخيا، هو الذي يضع القانون والضوابط والتعليمات، والقانون يحـــدد الحـــق والباطل من وجهة نظر واضعه. الضعفاء لا يضعون القوانين، ولا هم الذين يعرفـــون الخيـــر والشر، أو الحق والباطل. هم فقط يسعون وعليهم الطاعة، إلا إذا قرروا إيصال وجهة نظـــرهم بطرق سلمية أو قرروا التمرد. القوي يعرف الخير، وغالبا الخير هو الذي لا يخدم مصـــالحه، ويعرف الشر وهو الذي يخدم مصالحه، أما الضعيف فلا يملك إلا أن يستكين إذا أراد أن يبقـــى تحت الاستغلال بدون المزيد من الأذى.

نظرية القوة هذه تتعامل معها مختلف الدول، وهي سائدة على المستوى الدولي والـــذي يؤكده ميثاق الأمم المتحدة. هذا الميثاق عبارة عن إقرار دولي بحق الأقويـــاء فـــي إمـــلاء مـــا يريدون، ولهذا تم ترتيب مجلس الأمن بحيث تمارس الدول الخمس الكبرى الاستبداد من خـــلال حق النقض. هذا الحق ليس نابعا من عبقرية هذه الدول أو من ســـيرتها فـــي ترســـيخ العدالـــة الإنسانية، وإنما من خلال انتصارها في الحرب العالمية الثانية، وتأكيد نفسها على أنها الأقـــوى في العالم. وبعد كل هذه السنين، تستطيع أي دولة من هذه الدول الخمس أن تعطل أي قرار تريد

على الساحة الدولية، وبإمكانها إشعال حروب وإخماد حروب، وفرض عقوبات على دول تحاول أن تكون لها كلمة على الساحة الدولية.

سابعا: المشكلة التمييزية وفق الأبعاد العنصرية لا تتبلور فقط من خلال عمل واع من قبل أصحاب المصالح، وإنما تأخذ بعدا تربويا قد يكون واعيا أو غير واع. أي أن الناس الذين يشعرون في داخلهم القوة سواء كانوا على مستوى المجتمع ككل أو الأسر أو الأفراد، الرجال أو النساء، كبار السن أو صغاره يتعلمون تمييز أنفسهم عن الآخرين، ويتطور لديهم الشعور بالتفوق. فعندما يصبح شخص وزيرا على سبيل المثال، فإن أفراد أسرته يبدؤون بالشعور بالفخر والاعتزاز، ويحاولون القفز عن الجو الذي اعتادوا عليه إلى جو جديد يتلاءم مع أجواء الفئات الثرية أو تلك التي يمكن تصنيفها بالزعامات. حتى أن العائلة الممتدة للوزير تبدأ تتصرف على أنها صاحبة نفوذ.

إذا أصاب شخص ما ثروة أخرجته من دائرة الفقر أو حتى من الطبقة المتوسطة، فإن أفراد أسرته أيضا سيتصرفون بطريقة جديدة. يكمن السبب في هذا إلى أن أغلب المجتمعات تكتسب هذا المنحى التربوي والناجم أصلا عما يسمى بامتيازات القوة أو النفوذ. ولهذا من السهل أن نرى أصحاب الحظوة يتجمعون في أماكن سكنية مميزة مبعدين أنفسهم عن الناس الآخرين الذين يُنظر إليهم بدونية أو بازدراء، أو، وفق المثل العربي، "ليس على قدر المقام". في هذه المناطق السكنية ترتفع أسعار الأراضي، وتصبح التكاليف الباهظة للتعمير في تلك المناطق مدعاة للمفاخرة الاجتماعية والمبارزة بين سكان الحي.

يغذي هذا الاتجاه التربوي الاتجاه التربوي المعاكس الذي ينمو لدى الضعفاء والمستضعفين. تعرض أبناء الفقراء والمضطهدين تربية الشعور بالدونية أو الضعف منذ الصغر، وتكبر معهم مشاعر استصغار الذات أمام الآخرين الذين يملكون. كثيرا ما يترد على مسامع الأطفال والشباب والشابات من قبل كبار السن في الحي بأن الهم الأكبر هو تحصيل لقمة الخبز، وضرورة عدم القيام بأي عمل قد يغضب أولئك الذين يوفرون العمل ويقدمون الأجر مهما كان صغيرا. وهم يسمعون الكثير من النصائح التي تدعوهم إلى الاستكانة وعدم التصرف

بتحد للوضع القائم، وهذا واضح مثلا في المجتمع العربي حيث تكثر الأمثال التي تشجع الإنسان على الاستسلام مثل: "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها"؛ "واللي بتجوز أمي هو عمي"؛ "وامش الحيط الحيط وقول يا رب الستيرة".

ثامنا: لم يستطع الفقراء والمساكين تحسين أحوالهم وأوضاعهم السكنية والمعيشية، ولم تتحسن ظروف أحيائهم إلا بعد نضال طويل استمر قرونا. بدافع الشعور بالظلم والوعي بالاضطهاد، طور هؤلاء مفاهيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل، وهذا بحد ذاته صنع لهم قوة مكنتهم من انتزاع حقوقهم، وتحقيق معادلات توزيعية أفضل في المجتمع طالت التخطيط الحضري وتنظيم الأحياء في المدينة ورفع مستواها وتوفير الخدمات الحديثة لها. ربما هناك من يقول إن الدول الديمقراطية قد وصلت إلى مستوى أخلاقي رفيع بسبب حساسيتها للقضايا الأخلاقية الإنسانية، وإن الدول الغربية هي الرائدة الأخلاقية في العالم. هذا قول غير دقيق لأن الديمقراطية صنعتها آلام ودماء الذين عانوا من القهر والقمع، ولولا أنهم خاضوا معا التحدي لما تطورت الديمقراطية ولما حصل الناس على قوانين توازن بين مصالح مختلف الفئات. أي أن تطور الديمقراطية لم يكن بفعل صحوة ضمير لدى الذين قهروا الناس، ولكن لأنهم وجدوا أمامهم قوى شعبية كبيرة مصممة على تغيير الأوضاع.

فإذا كان هناك من تمييز بين ما جرى في الدول الديمقراطية وغيرها من الدول فإننا لا نعزوه إلى أخلاق غربية أرقى من أخلاق بقية العالم أو أخلاق دول العالم النامي، وإنما نعزوه إلى صحوة وعي متقدمة لدى الفئات الفقيرة تطورت ووجدت ترجمة لها على أرض الواقع. ربما ساهم التطور الصناعي والثقافي الغربي في نضوج الوعي في الغرب، وربما ساهمت الثورة على الكنيسة في إعادة التفكير بالعقلية الجبرية، فتطورت التوازنات في الدول الغربية بصورة أسرع من الدول الأخرى. وربما نفسر الأمر تبعا لدرجة الظلم التي وقعت على الإنسان الغربي بسبب نظام الإقطاع واستغلال الرأسمالية. من المعروف أن درجة التحدي تتصاعد في قوتها مع درجة الظلم، فكلما اشتد الظلم، ارتفع منسوب الوعي الإنساني بظروفه، وارتفع منسوب رغبته في عمل شيء ما يخرجه من مأزقه. التمرد هو أحد هذه الأشياء. ولهذا نجد

حركة الشعب أو الشارع تتطور مع تطور معيارين وهما تعقيد الحياة واستمرار الظلـــم. تعقيـــد الحياة من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية يؤدي إلى مزيد من التفاعل بين الناس بسبب خروج أعداد كبيرة من مواقعها التقليدية لتعمل في مصنع، أو لتلتحق في جامعـــة، أو لتتـــدرب على مهارة معينة، الخ. ارتفاع درجة التفاعل يؤدي إلى انتعاش الأفكار، وإلى حصول تكـــتلات مختلفة منها ما يركز على التغيير. يشتد هذا التفاعل ويأخذ منحى تحليليا نقديا، وربما انتقاميا إذا استمر الظلم واشتد، وهذا ما حصل في الدول الغربية.

أما في دول العالم النامي، فواضح أن تسارع تعقيد الحياة بطيء، والرغبة في التغيير ما زالت متباطئة على الرغم من وجود الظلم. يتباطأ التغيير كلما كانت الحياة أقرب إلى البدائيـــة، وكلما اقترب المجتمع من السذاجة، وساقته العادات والتقاليد المتوارثة بدون أدنى تساؤل. ولهـــذا وجدنا تطورا في التطوير الحضري في الدول الغربية أسرع بكثير مما هو موجود فـــي الـــدول النامية، بل أن أغلب التطوير في الدول النامية يتركز في الأحياء الحضارية المصممة في الغالب لإعطاء صورة ناصعة عن جهود الحاكم في التنمية والتطوير.

تاسعا: أمام القوى المستضعفة الآن فرصة جديدة للضغط على المتنفذين غير الفرص التقليديـــة وذلك من خلال عالم الإليكترونيات بخاصة الشبكة الإليكترونية. من المفهوم أن الناس يشـــعرون بالضعف أحيانا، وهم لا يقوون على مواجهة السلطة حتى لو كانوا على وعي تام بالظلم الـــذي يلحق بهم. من المتوقع تاريخيا أن يكون التكتل هو النتيجة الحتمية للظلم، لكن الآن هو وســـائل اتصال سريعة ومن الممكن التسريع في عملية التكتل التي تضع بحد ذاتها ضغطا على الحكـــام ومن تحالف معهم. بإمكان أصحاب الأحياء الفقيرة في مختلف أنحاء العالم أن يتبادلوا الخبـــرات في مجالات تحسين ظروفهم والضغط على المسئولين، وأن يشجعوا تلك الفئات المترددة من أجل أن تكون في الميدان، ليس بالضرورة ضد أحد وإنما من أجل عدالة للجميع.

تشكل الشبكة العنكبوتية الآن وسيلة جيدة للتواصل والاتصال والتنظيم، ومن المعـــروف أن القوى المناهضة للعولمة تعتمد في عملها بشكل رئسي وأساسي على الشبكة، واســـتطاعت أن

تحقق إنجازات كبيرة في هذا المجال، وأن تقيم تجمعا عالميا مناهضا للعولمة. هذه تجربة تفيد أصحاب الأحياء الفقيرة في المدن في مسعاهم نحو تخطيط حضري منصف وعادل.

2.8 التوصيات

تكتب الرسائل والكتب والمقالات والأبحاث في الدول النامية، وتعقد المؤتمرات الكثيرة وتجرى الدارسات، ولكن لا يبدو أن العقل العلمي قد غزا المسئولين والحكام. لكن، على أية حال، من أجل الأمانة العلمية، أسوق التوصيات التالية:

أولا: العدالة هي أقصر الطرق نحو تحقيق استقرار يسوده الاطمئنان، وليس الخوف، بحيث يحصل كل إنسان في الدولة على حقه، ليس بالضرورة بدقة مثالية وإنما بطريقة لا يشعر معها بالغبن والاستغلال. طبعا هناك استقرار لا تسوده الطمأنينة بخاصة ذلك الذي تفرضه أجهزة الأمن بالقوة، وهذا استقرار شكلي قد ينفجر في أية لحظة. ولهذا من الأفضل أن ينتبه الحاكم أو أصحاب السلطة إلى ضرورة توزيع الثروة أو الحظوظ المادية بطريقة عادلة تراعي ظروف مختلف الفئات الاجتماعية. المساواة ليست مطلوبة، وهي غير ممكنة إلا في المسائل العددية، أما العدالة القائمة على احترام الإنسان، وتوفير أساسيات العيش الكريم فضرورية إذا كان للوئام أن يستمر داخل المجتمع. إهمال الفقراء والمعوزين عبارة عن عمل غير محترم وينم عن جشع أصحاب السلطة، وعن أخلاق سلبية تفضل رغد العيش على حساب راحة الآخرين. ولهذا على المسئولين أن يوظفوا الأموال المخصصة للتخطيط الحضري بطريقة يستفيد منها الجميع دون استثناء، وأن يكون تطور مختلف الأحياء في المدينة مرتبطا بتطور القدرات والإمكانات وليس بثراء الشخص أو سلطانه.

من المفروض أن الحكم عبارة عن مهنة كغيرها من المهن، والمهن وجدت لسد احتياجات الناس وليس لتحقيق الثراء. من حق كل فرد بمن فيهم الحاكم أن يحقق مصالحه الشخصية لكن ليس على حساب المصلحة العامة، والحاكم بالذات يجب أن يتمتع بمزيد من

الحذر من أجل أن يكسب مودة شعبه وذلك لإقامة الاستقرار، لتجنب الكثير من الكراهية والبغضاء في المجتمع.

ثانيا: من المهم التركيز على التربية من أجل تجنب التعامل مع الإنسان بعيدا عن إنسانيته ووفق ما يملك من مال أو سلطان. إنه من الخطورة تربية الأطفال على احترام المال أكثر من الإنسان، وهذا من شأنه تحويل المجتمع إلى مجتمع عنصري قمعي استغلالي. من مسؤولية أصحاب السلطان وضع البرامج التربوية التي تقدر الإنسان وتحترمه لأن في هذا أساس إقامة العدالة. إذا تم ذلك، فإن الثري لن يستصغر الحي الذي يسكنه الفقراء ويرحل إلى حي يقيم فيه الأثرياء، ومن ثم يتوجه العمل نحو خدمة الجميع وتطوير الأحياء دون تمييز، كما أنه من المهم أن يعلم الفقير أن فقره ليس عارا، وإنما عبارة عن حالة مادية يمكن الخروج منها بطريقة أو بأخرى. من المفروض ألا يحدد الفقير موقعه من خلال المال الذي لا يملكه، ويجب أن يتعلم أن قيمته كإنسان محفوظة ومحترمة.

البرنامج التربوي أهم من القرارات السياسية بتطوير أحياء الفقراء لأن القرار السياسي قد يطبق في وقت معين أو تحت ظروف معينة، أما التربية فلها مفعول مستمر عبر الأجيال. وعادة العادات والتقاليد لها احترام لدى الناس أكثر من القانون، ومن شأن التربية أن تحول احترام الإنسان ذاته إلى تقليد أو عادة نابعة من الداخل الإنساني. القانون مفروض فرضا، أما التقليد فعبارة عن بناء نفسي داخلي.

ثالثا: التحيز في مسائل التطوير الحضري مرتبط بالفساد المالي والإداري، ولهذا يجب محاربة الفساد من أجل أن تستقيم الأمور. الغالبية الساحقة من أصحاب السلطان في مختلف الدول يمارسون الفساد بنسبة أو بأخرى، لكن الفساد في الدول النامية، والتي هي بحاجة ماسة للتنمية والتطوير مستفحل, ومن المهم إعلان الحرب على ذلك إذا شاءت شعوب هذه الدول أن توفر المال من أجل راحتها وتحسين ظروف سكنهم ومعيشتهم.

لكن المشكلة تبقى في البحث عن الذين يحاربون الفساد. هل من المتوقع أن يقوم الحاكم الفاسد بمحاربة فساده، وتصحيح الأوضاع؟ مؤخرا وفي هذا القرن الحادي والعشرين، أخذت بعض الدول الأوروبية والأمريكية تتدخل بالمزيد في شؤون الدول الأخرى الداخلية وتحاول أن تفرض عليها إصلاحات في أدائها المالي والإداري، وتهدد الحكم فيما إذا لم يستجب لطلباتها. وما يمكن هذه الدول من فرض بعض الإصلاحات أحيانا هو تقديمه لدعم مالي أو تقني أو أمني أو عسكري للحكم. بعض الدول تشترط الآن تقديم الدعم بالإصلاحات.

رابعا: واضح أن النظام الديمقراطي قد نجح في تضييق الفجوة بين أحياء الفقراء والأثرياء في المدن، ووفر أجواء من العدالة أفضل مما كانت عليه تاريخيا. وبما أن هذه التجربة الديمقراطية قد حسنت من أوضاع الفقراء، فإنه من المهم الاستفادة منها لتحسين الأوضاع في الدول غير الديمقراطية. فهل ستصر الشعوب على انتزاع حرياتها وتغيير الأوضاع نحو الديمقراطية؟

ومن ناحية أخرى، أثبتت تجربة بعض الدول الاشتراكية أن إعادة توزيع الثروة ممكن وبطريقة تسمح للمستضعفين الحصول على ما حرموا منه عبر الحقب التاريخية. تشير تجربة كوبا وكوريا الشمالية إلى أنه من الممكن تحقيق الانسجام بين مختلف الأحياء في المدن، وإعطاء جميع الأحياء ذات الانتباه.

خامسا: من المهم الانتباه إلى ضرورة استثارة المشاعر الدينية من أجل تحقيق العدالة، وتضييق الفجوة بين الأحياء في المدن. من الضروري تذكير الجميع بالتعاليم الدينية، وحض المؤسسة الدينية على التمسك بتعاليم العدالة والضغط من أجل تحقيقها. الناس في أغلب دول العالم يمارسون شعائر وطقوسا، لكنهم لا يتمسكون بالتشريعات الاجتماعية. وبما أن الناس في الدول النامية ينظرون إلى المؤسسة الدينية بنوع من الثقة فإن إرشاداتهم قد تجدي نفعا إذا كانوا هم روادا بتطبيق التعاليم على أنفسهم قبل الطلب من الآخرين تطبيقها. وربما يكون لهذا وقع كبير في الدول الإسلامية التي تشهد مدا إسلاميا متزايدا، وتقديرا للمتدينين الذين يحضون على تغيير الأوضاع لتتناسب أكثر مع قيم العدالة الإسلامية.

سادســا: تحت كل الظروف، من المتوقع أن يعمل الفقراء والمستضعفون على التجمع والســعي للعمل معا كجماعة متماسكة لأن في التماسك قوة، ومن الممكن أن يأتي بنتــائج إيجابيــة علــى التخطيط في مختلف القطاعات بما فيها التخطيط الحضري. جــرب النــاس التكتــل، ونجحــوا وحسنوا ظروف أحيائهم، وهم حتى الآن يعملون بطريقة جماعية. هذه تجربة تستحق أن تكــون مرجعية، أو أن يستفاد منها في الدول النامية. التجمع يخيف أصحاب السلطان، وإذا لــم تتــوفر لديهم لأخلاق الفاضلة لإقامة نوع من العدل، فإن القوة الكامنة في التجمع تجبرهم علــى ذلــك، وتدفعهم إلى القيام بما لا يحبون.

ليس شرطا القيام بثورة أو تمرد يطوف الشوارع يخرب ويدمر، لكن التلويح بالقوة مفيد، ويبقى هناك أمل الاستجابة. وإذا كنا لا نريد أن نقوم بدور القديس فإننا نقول إن على المظلومين أن يكونوا جاهزين لانتزاع حقوقهم بالقوة إن فشلت الحسنى.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، محمد عباس، **التصنيع والمدن الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

إبراهيم، محمد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضارية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000

أبو أصبع، المناصرة، صالح، عز الدين، **ثقافة الخوف**، مطبعة الخط العربي،2007.

أبو صبحه، كايد عثمان: **جغرافيا المدن**، دار وائل للنشر،2003

أبو عياش، عبد الإله: **أزمة المدينة العربية**، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985

أبو عيانة، فتحي محمد: **جغرافية العمران**، دار المعرفة الجامعية، دار المعرفة الجامعية.

إسماعيل فضل الله، محمد، **الآيدولوجيا وفلسفة الحضارة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2005.

إسماعيل، يوسف اسماعيل: **الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004.

أمير سليمان، علاء غانم، **خرافة التنمية**، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 1994.

ببلاوي، حازم: **أصول الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1996،2.

بدوي، محمد طه: **فلسفتنا السياسة الثورية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

بريز، جيرالد، ترجمة مجمد الجوهري، **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1972.

البيطار، نديم، **التجربة الثورية بين المثال والواقع**، ط2، بيسان للنشر والتوزيع، 2002.

التل، غسان علي نيازي، **المجتمع العشائري قضايا ومشكلات**،دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1999.

توفيق، راوية: **الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا**، مشروع دعم التكافل الافريقي، 2005.

توينبي، رينولد، ترجمة شبل، غربال، فؤاد محمد، محمد شفيق،**مختصر دراسة للتاريخ**، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1961.

جارودي، روجيه،: **حفارو القبور**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 72

جامع، محمد نبيل، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 564.

جواد، سعد ناجي، **دراسات في المسأله القومية الكردية**، الدار العربية للعلوم، ط)، 2005.

الجوهري، محمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1984.

الجوهري، محمد: **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

الجوهري، محمد، وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، 2000.

الجوهري، محمد؛ شكري، علياء: **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994

حجازي، مصطفى، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، معهد الإنماء العربي، بيروت،ط1،

الحسن، إحسان محمد، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر، ط1، 2005، ص166.

الحسن، خالد، **لكي لا تكون القيادة استبدادا**، مركز التوثيق والمخطوطات للنشر، 1994.

الحسيني، السيد: **الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة لمدينة القاهرة**، مكتبة غريب،،ط1، 1991.

الحسيني، السيد: **التنمية والتخلف**، ط2، دار المعارف، 1982.

الحسيني، السيد، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية،2000

حمودي، عبد الله: **الشيخ والمريد**، دار طوقان للنشر، الدار البيضاء، 1999.

حنا، ميلاد: **الإسكان والقرار السياسي في مصر**، الأهرام الاقتصادي، الإسكندرية، العدد893، 1986.

حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، **الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي**، مرجع سابق، ص226، 289.

الخزرجي، تامر كامل: **السياسة الحديثة والسياسات العامة**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

خليفة، إسماعيل؛ عبدالرحمن، فضل الله محمد، **الآيديولوجيا وفلسفة الحضارة**، مكتبة بستان المعرفة، 2005.

ديلو، ستيفن، ترجمة وهبه ربيع، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: **مشكلات المدينة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.

رمضان، رشيدة عبد الرؤوف، **الصحة النفسية للأبناء**، ط1، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

الزقزوقي، محمد مختار، نيقولا، **ماكيافللي: دراسة تحليلية محورها كتاب الأمير**، ط 2 مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، القاهرة، 2004.

زكريا، خضر، **نظريات سيوسيولوجية**، الأهالي للطباعة والنشر،1998،.

سالم، غنام؛ أمير، علاء: خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1994.

سراج، أحمد، **في التاريخ الروماني : نشأة الجمهورية**، أفريقيا الشرق، المغرب، 2001.

سراج، أحمد، **في التاريخ الروماني**، أفريقيا الشرق، الدار القومية للطباعة والنشر،1996.

سرحان، سمير، **صعود وانهيار إمبراطورية الأخلاق**، دار مدى للثقافة والنشر، دمشق،ط1، 2002.

سعد، إسماعيل علي، **قضايا المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.

سعد، اسماعيل: **نظرية القوة**، دار المعرفة الجامعية، 2006.

شفيق، محمد، **التشريعات والتأمينات الاجتماعية العمالية والأسرية**، المكتب الجامعي الجديد، 2005،

الشواودة، علي؛ سالم، احميدان، **جغرافيا المدن**، مكتبة دار الفكر، القدس،2004.

الشيخ، حسين: **الرومان**، 2000.

الصياد، محمد محمود، **الناس في أفريقيا**، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970.

الطليعات، هاني سليمان: **حقوق الإنسان وحرياته السياسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

عباس، محمد، **أفلاطون والأسطورة**، التنوير، 2000.

عبد الدهناء، يحيى لطفي:**اليونان**، دار المعرفة الجامعية،1997.

عبد الفتاح، محمد عبد القادر،عبود، صلاح الدين عبد الغني، **علم النفس الاجتماعي في التربية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003.

عبد القادر، مصطفى: **تسويق السياسة والخدمات**، ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

عبد الله، محمد أحمد: **تاريخ تخطيط المدن**، 1961.

عبد المجيد، محمد إبراهيم: **علم الاجتماع، النشأة والتطور، المشكلات الاجتماعية**، مؤسسة رؤيا، 2007.

عبدالله، معتزسيد، **التعصب دراسه نفسية اجتماعية**، ط2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1979.

العدوي، محمد، **العشوائيات والأمن البشري**، دار مصر، المحروسة، القاهرة، 2007.

العشاوي، عبد الحكيم ناصر، **جغرافيا المدن**، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 47،2008.

عطية، محسن محمد، **الفن والجمال في عصر النهضة**، عالم الكتب، القاهرة،2002.

علام، أحمد خالد وآخرون: **تخطيط المجاور السكنية**، القاهرة، 1995.

علام، أحمد خالد: **التخطيط الإقليمي**، القاهرة، 1982.

عنبر، محمد عبد الرحيم، **التمييز العنصري في افريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966

عوض، السيد حنفي: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997،

العيسوي، عبد الرحمن محمد، **علم النفس الحديث**، دار الراتب الجامعية، لبنان، 1999.

الغزال، إسماعيل: **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.

غليون، برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1، 1979.

غنايم، محمد: **سلسلة أوراق إسرائيلية اندماج بمفهوم الفصل**، مدار رام الله، 2001،

غنيم، السيد رشاد: **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، 2006.

فواز مصطفى، **مبادئ تنظيم المدينة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980.

قاسم، عبد الستار، **الفلسفة السياسية التقليدية**، المطبعة الأردنية، عمان، 1979.

قرنفل، حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997.

كسلاسي، اريك: **الديمقراطية والمساواة**، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بغداد، 2006.

كفافي، زيدان عبد الكافي: **أصل الحضارات الأولى**، دار وائل للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص_ص 139_141.

كوريا، تشارلز، ترجمة محمد بن حسين البراهم، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1994.

كون، أنطوني: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1995.

كيسلاسي، إيريك، ترجمة جهيدة لاوند، **الديمقراطية والمساواة**، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

اللحيدان، عبد الله بن فهد عبدالله: **السياسة والحكومة:** جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،1421.

لطفي، الزيات، طلعت، كمال، **النظرية المعاصره في علم الاجتماع**، دار غريب، 1999، ص 93-115.

ماندل، جي آر، تعريب وليد شحادة، **العولمة والفقراء**، دار الوراق للنشر، لبنان،ط2، 2004.

مجيد، كمال،**العولمة والديمقراطية: دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق**، ط1، دار الحكمة، لندن، 2000.

محمد نبيل، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**،مرجع سابق، ص_ص 564_567.

محمد، حمدان، **الاتصال السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1996.

محمد، علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة، 1997.

مسعد، محي محمد، **المجتمع العربي وأهم تحديات العولمة**، الإشعاع، 2004.

نجيب، عبد الله؛ عبد الحميد، صلاح محمد، **ثقافة العشوائيات**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

النمو الحضري في الوطن العربي،المؤتمر الرابع للشؤون الاجتماعية، ليبيا، طرابلس، 1971.

الهيتي، صبري فارس: **جغرافيا المدن**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2002

واتسون، هيوتسون، **ثورة العصر**، مكتبة الأنجلو المصرية.

واكيم، نجاح، **العالم الثالث والثورة**، معهد الإنماء العربي.

وهيبة، عبد الفتاح محمد: **جغرافيا العمران**، منشاة المعارف، الإسكندرية،1980.

المراجع الأجنبية:

Alan Turner، ed، **The Cities of the poor**, London : Croom Helm, 1980.

Anna Tibaijuka, "Cities without Slums**,"**

Aubrey Fisher, Small Group Decision Making, New York, Mc Graw – Hill Book Company, 1974.

Clara Greed, **Town Planning,** Malaysia: Longman Scientific &Technical, 1993.

Craib, Ian. **Modern Social Theory**, London: Harvester Press, 1984.

Dye, Thomas. **Power and Society**, Montereg, California: Cole Publishing Company, 1982.

Eman AbdelRahman, "Rocks Slide Over Slums in Cairo," Sep.8, 2008.

Erik Wright, **Classes**, London: Verso, 1987.

Galen Frysinger, Calcuta, India, http://www.galenfrysinger.com/calcutta_india.htm

Githen Chamberlain, "Two Million Slum Children Die Every Year As India Booms," The Observer, Oct. 4, 2009.

Hall, Peter. **Cities of Tomorrow**, Oxford: Blackwell Publishers, 1996.

http://en.wikipedia.org/wiki/Slum

http://globalvoicesonline.org/2008/09/08/egypt-rock-blocks-slide-over-slums-in-cairo /

http://housingstruggles.wordpress.com/2008/06/08/mike-davis planet-of-slums/#more-70

http://idol.union.edu/micklasc/brazil/Slums%20and%20Riches.htm

http://www.guardian.co.uk/world/brazil

http://www.huffingtonpost.com/jeffrey-feldman/tent-slums-spring-up-in-a_b_175562.html

http://www.liveinslums.org/english/progetti_cairo.php

http://www.ourplanet.com/imgversn/161/tibaijuka.html

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/04/28/AR2007042801178.html

In Brazil, "Slums and Riches,"

Irving Krauss, Satisfaction, **Class, and Conflict**, New York: The Free press, 1976.

Jeffery Feldman, "Tent Slums Spring up in America," March 16, 2009.

Jeffrey Reiman**, The Rich Get Richer**, Boston: Allyn & BACON, 1995.

Monte Reel, "In Buenos Aires, 'Neighborhoods of Misery'" The Washington PF C:\WINDOWS\hinhem.scrost, April 29, 2007.

Peter Floyd**, Slums of Hope Middle Sex**, England, penguin, Books, Ltd Harmonds worth, 1979.

Richard Pithouse, Review of Mike Davis, "Planet of Slums"

Silvia Orazi, "City of the Dead,"

The Guardian, Nov. 5, 2009

Thomas Daye, **Power and Society**, 3rd edition, monetary, Californian, Brooks, Cole publishing, 1983.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Social and Political Dimensions of Urban Planning of Poor neighborhoods

By
Jihad Saleh Abdul-Lateef Salameh

Supervised by
Professor Abdul Sattar Kassem

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Regional and Urban Planning Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine.
2010

The Social and Political Dimensions of Urban Planning of Poor neighborhoods

By
Jihad Saleh Abdul-Lateef Salameh
Supervised by
Professor Abdul Sattar Kassem

Abstract

This thesis concentrates on the socio-political dimensions of the sharp differences between rich and poor neighborhoods in the cities everywhere in the world. The major question is: why the neighborhoods of the poor suffer so much from the lack of services, while the rich enjoy well-served neighborhoods with wide and nice streets, gardens and nice commercial stores, luxurious restaurants and modern hotels? The poor suffer from crowdedness, and several physiological and social deceases, while the rich neighborhoods are in a comfortable situation.

The main hypothesis of the study is that the differences between the neighborhoods are related to the balance of power in the society. Those who own are powerful: they rule and write down the laws that reflect their interests, while the poor are unable and employed to toil for an income far below what they deserve. This appeared to be true for ancient civilizations such as the Greek and the Roman, and for socio-economic systems such as feudalism and laissez-faire economy.

Methodologically, the research depends upon the historical and the analytical approaches. History-wise, the research outlines the historical development of the cities in the ancient times as an entrance to the present

times. It is evident the poor classes have been the most hardworking, but the most suffering, or the least rewarded. The poor have been living until now, except in few countries, in poverty stricken neighborhoods, or in slums that don't suit human survival.

From historical development, and from what is seen now, power means the ability to write and enforce laws according to the wishes of the stronger. The poor people of the poor neighborhoods could not improve their conditions and the conditions of their neighborhoods until they started to get together and pose a real challenge to the dominating traditional authorities in the society whether political, religious, social or economic forces. That is, once the poor started to be a recognized force they started to have their rights materialized. That is why democracy is considered a system to provide some justice to those who have suffered. The poor are a considerable force in the elections, and they know how to attract nominees in return of services.

It is good to depend on moral and ethical principles to achieve justice, and provide the poor neighborhoods with the necessary services, but if that doesn't work, as it happened to be through history, the poor should have the awareness that leads them mutual cooperation for the sake of their families.